المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا العربية
فرع الأدب والبلاغة

استدراكات الصعيدي على الإيضاح في مسائل البيان

دراسة وتقويم

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في البلاغة

إعداد

سلمان بن محمد بن حسن القرني

الرقم الجامعي ٤٢٥٨٨٠٦٧

إشراف

أ.د. دخيل الله بن محمد الصحفي

أستاذ البلاغة والنقد بكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى

١٤٢٩هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

"وكيف يظنُّ إنسان أن صناعة البلاغة يتأتَّى تحصيلُها في الزمن القريب، وهي البحر الذي لم يصل أحد إلى نهايته مع استنفاد الأعمار فيها! وإنما يبلغ الإنسان منها ما في قوَّته أن يبلغه".

منهاج البلغاء ص٨٨

الإهداء

والدي رحمك الله . . .

هذا طيفك أيها الحبيب . . . يجالسني الآن . . . وما كان ليغيب . . .

حينما بدأت كتابة صفحاتي الأولى من هذا البحث انتقلت إلى رحمة ربك تاركًا خلفك قلوبًا تتفطر أسىً . . . وألسنة تدعو لك . . .

ولكني أُصبّر عنك نفسي مخافة أن أعدَّ من الجُناة

اللهم ارحم أبي ، وارفع درجته في الجنة مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا .

والدتي الحنون – حفظك الله – ببركات دعائكِ يتحقق الأمل ويتواصل العمل .

أسرتي – الزوجة والأبناء – عسى أن يكون في إنجاز هذا البحث عزاء لكم عن انشغالي عنكم .

أشقائي ، وأصدقائي الذين وقفوا إلى جواري .

إلى هؤلاء . . . أهدي هذا العمل ، ،

الشكر لله، أعظمهُ وأكملهُ، له الحمد في الأولى والآخرة، وما بنا من نعمة فمن الله، وهو المنعم المتفضل على عباده. اللهم لك الحمد كما نقول، وفوق ما نقول، حمدًا يليق بجلالك وعظيم سلطانك.

وبعد شكر الله، أتقدم بموفور الشكر وأصدق الدعاء إلى أستاذي الأعز الأستاذ الدكتور دخيل الله بن محمد الصحفي، الذي علَّمني بتعامله وتواضعه وعلمه.

لقد فتح أستاذي لطالبه قلبه، وداره، ومكتبته، في كل وقت، فجزاه الله عني خير ما يُجزى به أستاذ عن تلميذه. وأسأل الله أن يمدّ في عمره، ويصلح عمله.

كما أشكر جامعة أم القرى ممثلة في قسم الدراسات العليا العربية، وقسم البلاغة وإلى كل من علمني، وأعانني على هذا العمل.

ملخص البحث

استدراكات الصعيدي على الإيضاح في مسائل البيان

دراسة وتقويم

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في البلاغة العربية، من قسم الدراسات العليا العربية، فرع الأدب والبلاغة في كلية اللغة العربية، بجامعة أم القرى، ١٤٢٩هـ إعداد الطالب/ سلمان بن محمد بن حسن القرني.

يتناول البحث المسائل التي استدركها الشيخ عبدالمتعال الصعيدي (ت ١٣٨٣هـ) على الخطيب القزويني (ت ٧٣٩هـ) في مسائل البيان، فقد كان للصعيدي وقفات مع الخطيب يراجعه ويستدرك عليه، وهذه الدراسة محصورة في أبواب علم البيان في الإيضاح، وعليه فقد قسمت البحث إلى تمهيد يليه ثلاثة فصول.

ففي التمهيد تناول البحث مكانة علم البيان عند الصعيدي، وما قاله عن أقسامه في كتبه التي اهتمت بهذا الجانب.

وأما فصول الدراسة فتناول البحث في الفصل الأول الاستدراكات في مقدمة علم البيان وباب التشبيه، وفيه تسع مسائل موزعة على مبحثين.

وفي الفصل الثاني يتناول البحث الاستدراكات في باب الحقيقة والمجاز وفيه خمس عشرة مسألة موزعة على مبحثين.

وفي الفصل الثالث تناول البحث الاستدراكات في باب الكناية والموازنة وفيه ست مسائل موزعة على مبحثين كذلك.

واستعرض البحث كلام العلماء بصفة عامة، والشراح بصفة خاصة في المسائل المستدركة مناط البحث.

وقد تبين تأثر الصعيدي بالسابقين، وخاصة الشراح؛ ولذا فإن هذا البحث يسعى لتأصيل رأي الصعيدي في تلك المسائل، وبيان ما تفرد به من آراء خاصة به.

كما يسعى البحث لاستجلاء الصواب في تلك الاستدراكات.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمد لله حمدا لا ينقضي عدده، ولا ينقطع مدده، خلق الإنسان، وعلمه البيان، وأرسل إمام الهدى، فآتاه جوامع الكلم، ومنحه حسن البيان، وفصاحة اللسان، فصلاة ربي وسلامه عليه ما تعاقب الليل والنهار، وما اتصلت عين بنظر، وما اتصلت أُذُن بخبر، اللهم علمنا ما ينفعنا، وانفعنا بما علمتنا، وزدنا علما يا عليم، سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم. ثم أما بعد:

فلقد كان علماء الإسلام يحتفون بعلم البلاغة ويجلونه، وهم حينما يؤلفون فيه إنما يدفعهم في ذلك دافع لا يتوافر لديهم حينما يكتبون في غيره من العلوم. فهم يرون في علم البلاغة الوسيلة المثلى، والطريق القويم، إلى الإيمان السليم؛ لأنه الوسيلة التي يدرك بها إعجاز القرآن الكريم.

وكان الخطيب القزويني – رحمه الله – من أبرز من كتب في هذا العلم، وهو علَم من أكابر علماء بلاغة العربية، لا يجهل فضله، ولا تنكر مكانته.

وقد اختصر الجزء الثالث من كتاب مفتاح العلوم للسكاكي في كتابه (تلخيص مفتاح العلوم). فكان كما قال عنه البهاء السبكي: "إن تلخيص المفتاح في علم البلاغة وتوابعها بإجماع من وقف عليه، واتفاق من صرف العناية إليه، أنفع كتاب في هذا العلم صنف، وأجمع مختصر فيه على مقدار حجمه أُلّف"[1].

ولما فرغ الخطيب من كتابه هذا أحس أنه في حاجة إلى كتاب آخر يشرح فيه ما غمض وخفي من مسائله وقضاياه ويضيف إليه من زوائد المفتاح ودلائل الإعجاز وأسرار البلاغة وكتاب الزمخشري وغيرها من الكتب وأن يستزيد من الأمثلة التي لم يطلها التلخيص فوضع كتابه (الإيضاح).

---

(1) عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، الشيخ بهاء الدين أبي حامد أحمد بن علي بن عبدالكافي السبكي ت٧٧٣هـ، ت: د. خليل إبراهيم خليل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعـة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، ١/١٤٦ - ١٤٧.

يقول في مقدمة (إيضاحه): "هذا كتاب في علم البلاغة وتوابعها ترجمته (بالإيضاح) وجعلته على ترتيب مختصري الذي سميته (تلخيص مفتاح العلوم) وبسطت فيه القول ليكون كالشرح له. فأوضحت مواضعه المشكلة وفصلت معانيه المجملة وعمدت إلى ما خلا عنه المختصر مما تضمنه (مفتاح العلوم)، مما خلا عنه المفتاح من كلام الشيخ الإمام عبدالقاهر الجرجاني رحمه الله في كتابيه (دلائل الإعجاز) و(أسرار البلاغة) إلى ما تيسر النظر فيه من كلام غيرهما، فاستخرجت زبدة ذلك كله. وهذبتها ورتبتها حتى استقر كل شيء منها في محله وأضفت إلى ذلك ما أدى إليه فكري ولم أجده لغيري فجاء بحمد الله جامعا لأشتات هذا العلم"[1]. وقد تلقّى العلماء كتابي الخطيب بقبول حسن، فطبقت شهرتهما الآفاق، ووضعت على التلخيص الشروح بعد الشروح، والحواشي، والتقارير، واشتغل الناس بنظمه، وشرح شواهده.

ويعد كتاب الإيضاح من أهم شروح التلخيص، وأعلاها منزلة، وعلى الإيضاح شروح وحواشي كثيرة[2].

ومن العلماء الذين لاقى عندهم كتاب الإيضاح الحظوة والقبول والمطالعة الشيخ عبدالمتعال الصعيدي[3] – رحمه الله – وهو من أكابر علماء الأزهر الذين أثروا الثقافة العربية والإسلامية ببحوثهم ودراساتهم ومؤلفاتهم.

وكان الشيخ قد طبع كتاب الإيضاح "ولما رأى فيه غموضا والتواءً كشف عن هذا الغموض وجلى الالتباس بكتابه (بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح) في أربعة أجزاء"[4] وقد بين الصعيدي منهجه في مقدمة كتابه فذكر أنه رأى أن ينأى بقارئ كتاب الإيضاح عن تلك

---

[1] الإيضاح في علوم البلاغة المعاني والبيان والبديع، الخطيب القزويني ت٧٣٩هـ، مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ص٣.

[2] ذكرها الدكتور أحمد مطلوب في كتابه (القزويني وشروح التلخيص)، مكتبة النهضة، بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م، ص١٨٦.

[3] الشيخ عبدالمتعال الصعيدي، من أعلام الأزهر في العصر الحديث، ولد عام ١٣١٣هـ بمحافظة الدقهلية، وتخرج بالجامع الأحمدي عام ١٣٣٦هـ، شارك ببحوثه ومؤلفاته المتنوعة فألف في التشريع الإسلامي والأدب العربي والتاريخ الإسلامي كما وقف على نشر بعض كتب التراث والتعليق عليها، توفي – رحمه الله – عام ١٣٨٣هـ، ينظر: البلاغة العالية – علم البيان، عبدالمتعال الصعيدي، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ، ص٣.

[4] القزويني وشروح التلخيصص ص١٨٦.

الشروح والحواشي والتقارير بوضع تعليقات عليه تشمل على اختيار ما تلزم إضافته من صميم مسائل البلاغة، ويصف هذا الاختيار بأنه ليس سهلاً وسط هذا الخضم من المماحكات اللفظية فهو يحتاج إلى فهم صحيح وذوق أدبي يميز الصالح للاختيار.

وبين أنه شرح شواهد ونسبها إلى قائليها وبين ما فيها من فوائد بلاغية ويخبر عن مقدار جهده وما لقيه في سبيل ذلك.

ووضع عناوين لكل باب ووضع تمرينات عليها ونقد ما يجب نقده وخاصة تلك التي ينقلها الخطيب عن السكاكي. وبين أن فيها من التكلفات والتعقيدات ما ينأى عن ذوق الأدب والبلاغة.

ويذكر أنه صاغ تعليقاته في أسلوب لا يكون فيه تعقيد، ولا تطويل ممل، ولا إيجاز مخل.

هكذا يبين لنا الشيخ الصعيدي منهجه في مقدمة كتاب (البغية)(١). وقد احتفت الجامعات والكليات والمعاهد في العالم العربي بكتاب الشيخ الصعيدي، فكان كتاب التعليم البلاغي الأول، فقد "علق عليه فضيلته بما عرف عنه من دقة وبراعة، وعمل على تخريج أشعاره وأعلامه في وقت كان يعز فيه إنجاز هذا العمل المضني"(٢).

وقد كان للشيخ الصعيدي وقفات مع الخطيب يخالفه، ويراجعه، ويستدرك عليه، في مسائلَ متفرقة من هذا الكتاب وهذه الدراسة ستتناول – إن شاء الله تعالى – هذه الاستدراكات الخاصة بمسائل علم البيان(٣) والتي أرى أنها تتناسب مع مرحلة الماجستير.

---

(١) ينظر: بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة المعاني والبيان والبديع، عبدالمتعال الصعيدي ت١٣٨٣هـ، مكتبة الآداب، الطبعة السابعة عشرة، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م، ص٧-٨.

(٢) مقدمة كتاب البلاغة العالية علم المعاني، عبدالمتعال الصعيدي، تقديم د. عبدالقادر حسين، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

(٣) كثيرا ما تنقَلُ استدراكات الصعيدي هذة وبنصها دونما إحالة، أو إشعار أنها للصعيدي، ينظر مثلاً هامش الأطول في الصفحات: ١٢٧/٢، ٢٩٣، ٣٥٨.

وكتاب هذا قدره وتلك مكانته يجعل للموضوع أهميته. وأحسب أن هذه الدراسة سابقة في هذا الموضوع فليس هناك – فيما أعلم – من تناوله بالدراسة وإن كان هناك بعض الدراسات المشابهة مثل دراسة الباحث أحمد هنداوي هلال وهي بعنوان (استدراكات السعد على الخطيب في المطول) وهي رسالة ماجستير في البلاغة نوقشت في جامعة الأزهر في ١٤٠٦/١١/٣٠هـ (مطبوعة)، ولكن السعد والصعيدي لم يتفقا إلا في مسائل قليلة، وأحسب أنه قد توسع فيها هنا.

ومن تلك الدراسات دراسة بعنوان: الشيخ عبدالمتعال الصعيدي ودراساته البلاغية – رسالة ماجستير، إعداد: مرسيل عبدالهادي عبدالله إسماعيل، جامعة الأزهر، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م (غير مطبوعة).

وواضح من عنوان هذه الرسالة أنها تناولت دراسات الشيخ البلاغية بصفة عامة، لكنها لم تعالج استدراكاته، ولم تتناول آراءه المخالفة لآراء الخطيب.

والمرجو من هذا البحث أن يضيء الجوانب الآتية – إن شاء الله تعالى- :

أولاً: إبراز استدراكات الصعيدي على الخطيب في مسائل البيان، وإيرادها مرتبة حسب ترتيب بغية الإيضاح.

ثانيا: تحليل المسألة المستدركة مناط البحث، وتتبع آراء البلاغيين بصفة عامة، مع إيراد ما قاله الصعيدي نفسه حول تلك المسألة في كتبه البلاغية الأخرى، إن كان لذلك الإيراد أثر في إثراء البحث.

ثالثًا: تأصيل رأي الصعيدي، والعودة به إلى صاحبه من علماء السلف، فإنه كان "يقال: من بركة العلم أن يضاف القول إلى قائله"[1].

---

[1] الجامع لأحكام القرآن، أبو عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ت٦٧١هـ، دار الشعب، القاهرة، ٣/١، وينظر: قضية اللفظ والمعنى وأثرها في تدوين البلاغة العربية إلى عهد السكاكي، د. علي محمد حسن العماري، مكتبة وهبة، القاهرة، ص١٣.

رابعا: بيان ما تفرد به الصعيدي من آراء خاصة به حول تلك المسائل المستدركة.

خامسا: بعد المقارنة بين تلك الآراء يختار ما يرى ملائمته، أو يترجح صحته منها، ويجب التنبيه على أن الدراسة لن تتناول المسائل التي وصفها الصعيدي بأنها مماحكات لفظية، أو خلافات لا طائل تحتها، أو لا يصح الاشتغال بها في علم البيان، ما لم يبين سبب حكمه عليها بذلك، ويذكر رأيه في صراحة ووضوح، إلا إذا تبين خلاف ما قاله الصعيدي[1].

---

[1] من أمثلة تلك المسائل التي لن يتطرق لها البحث، لكونها لا ترقى لجعلها استدراكًا: حينما يصحح الصعيدي نسبة بيت إلى قائله، أو يصف نقد الخطيب بأنه يقوم على تعمق في التدقيق لا يحتمله مقام الأدب، أو يقول: إن عبارة السكاكي أوضح من عبارة الخطيب، أو هذه العبارة فاسدة، أو فيها تساهل، أو لا داعي إلى هذا التقسيم إلا الرغبة في تكثير الأقسام، وغيرها من التعليقات التي لا ترقى لعدها استدراكًا يبحثُ فيه وعنه.

خطة البحث:

بالنظر إلى المادة مناط البحث ارتأيت أن تكون خطة البحث على النحو الذي سار عليه الصعيدي في تقسيمه لدرس البيان في بغيته ليكون البحث ميسرا لمن يريد الإطلاع عليها.

وعلى هذا قسمت البحث إلى تمهيد، وثلاثة فصول فكان على النحو الآتي:

العنوان: استدراكات الصعيدي على الإيضاح في مسائل البيان دراسة وتقويم.

التمهيد: مكانة علم البيان عند الصعيدي

الفصل الأول:

الاستدراكات في مقدمة علم البيان وباب التشبيه.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول:

الاستدراكات من مقدمة علم البيان إلى نهاية أغراض التشبيه

وفيه خمس مسائل وهي:

الأولى: تفاوت الوضوح في الدلالة المطابقية، ومكانة التشبيه في علم البيان.

الثانية: تعريف التشبيه.

الثالثة: صلة التجريد بالتشبيه.

الرابعة: منازل أقسام التشبيه من حيث الحسية والعقلية.

الخامسة: الأتمية والأعرفية في أغراض التشبيه.

المبحث الثاني:

الاستدراكات من أقسام التشبيه باعتبار طرفيه إلى نهاية الباب

وفيه أربع مسائل وهي:

الأولى: إدخال التشبيه المفرد المُقَيد في المركب.

الثانية: وجه الشبه في مثال التشبيه المُجمل الخفي (كانوا كالحلقة المفرغة لا يـدرى أين طرفاها).

الثالثة: حد التشبيه المقبول.

الرابعة: تنـزيل التضاد منزلة التناسب في التشبيه.

الفصل الثاني:

الاستدراكات في باب الحقيقة والمجاز.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول:

الاستدراكات من أول الباب إلى بداية تقسيمات الاستعارة

وفيه ثمانُ مسائل وهي:

الأولى: تعريف الحقيقة.

الثانية: وظيفة قرينة المشترك اللفظي بين السكاكي والخطيب.

الثالثة: تخصيص الاستعارة بإطلاقها على استعمال الكلمة.

الرابعة: شرط استعمال اليد في النعمة مجازا مرسلاً.

الخامسة: علاقة المجاز المرسل في قولهم: أكلت دما.

السادسة: أمثلة تنويع الشيء إلى متعارف وغير متعارف.

السابعة: قرينة استعارة النيران للسيوف في قول الشاعر

فإنْ تعافوا العدل والإيمانا   فإن في أيماننا نيرانا.

الثامنة: القسم الثالث من أقسام قرائن الاستعارة وهي المعاني المربوط بعضها ببعض.

المبحث الثاني:

الاستدراكات من أول تقسيمات الاستعارة إلى نهاية الباب

وفيه سبع مسائل وهي:

الأولى: استعارة الطيران للعدوِ مثالاً للجامع الداخل في مفهوم الطرفين.

الثانية: قوله تعالى: ﴿ فَأَخۡرَجَ لَهُمۡ عِجۡلٗا جَسَدٗا لَّهُۥ خُوَارٞ ﴾ بين التشبيه والاستعارة.

الثالثة: نوع الجامع في الاستعارة في قوله تعالى: ﴿وَءَايَةٞ لَّهُمُ ٱلَّيۡلُ نَسۡلَخُ مِنۡهُ ٱلنَّهَارَ﴾.

الرابعة: نوع المستعار له في قوله تعالى: ﴿ فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ ﴾.

الخامسة: مبنى الترشيح في الاستعارة.

السادسة: مجيء المجاز المركب مجازا مرسلاً.

السابعة: الفرق بين الاستعارة التخييلية والترشيح.

الفصل الثالث:

الاستدراكات في باب الكناية والموازنة.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول:

الاستدراكات من أول الباب إلى نهاية أقسام الكناية

وفيه ثلاث مسائل وهي:

الأولى: التعبير عن القسم الأول من الكناية وهو المطلوب بها الموصوف.

الثانية: شرط الكناية المطلوب بها الموصوف.

الثالثة: الفرق بين نمط الكناية في (طويل نجاده) و(طويل النجاد).

المبحث الثاني:

الاستدراكات من أول الكناية العرضية إلى نهاية علم البيان

وفيه ثلاث مسائل وهي:

الأولى: الفرق بين الكناية العرضية والتعريض.

الثانية: مجيء التعريض مجازا وكناية.

الثالثة: مرجعية الأبلغية بين الإثبات والمثبت.

الخاتمة: وتتضمن أهم النتائج.

فهرس المصادر والمراجع.

فهرس الموضوعات.

وليس يفوتني هنا أن أشكر أستاذي المشرف على هذه الرسالة الأستاذ الدكتور دخيل الله بن محمد الصحفي، الذي تعهد هذا الغرس بجهده ونصحه، فجزاه الله أحسن الجزاء، وأتوج باقة شكري هذه بشكر أستاذَي المناقشين لهذه الرسالة، اللذَين جادا بوقتهما ونصحهما، مما سيكون له الأثر الطيب على البحث والباحث – إن شاء الله تعالى – فلهما مني أطيب الشكر، وأصدق الدعاء.

أسأل الله الكريم الرحيم أن يوفقني لما فيه الخير، وأن يعلمني ما ينفعني. اللهم أفض علينا من فيض جودك، وبحر كرمك، يا أكرم الأكرمين.

اللهم صلِ وسلم على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان، سبحان ربك رب العزة عما يصفون، وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين.

التمهيد

مكانة علم البيان عند الصعيدي

تحدث الشيخ عبدالمتعال الصعيدي – يرحمه الله – عن مكانة علم البيان، ومزايا كل قسم من أقسام هذا العلم، وتعكس كتبه الثلاثة (بغية الإيضاح، أسرار التمثيل، البلاغة العالية– علم البيان) منـزلة هذه الأقسام عند الشيخ.

وكان الشيخ قد ذكر اختلاف العلماء في تعريف علم البيان ورأى أن "الأحسن أن يقال في تعريف علم البيان: إنه علم يعرف به أحوال دلالة الكلام من حيث اختلافها في مراتب الفصاحة" [(١)].

ويرى الشيخ كذلك أن دلالة المطابقة قد تتفاوت قربا وبعدا، وظهورا وخفاءً ولذا يرى إدخال التورية والإيهام والمغالطة واللغز في علم البيان إضافة إلى التشبيه والمجاز اللغوي والمجاز العقلي والكناية، لأن كل هذه الأقسام تدخل في طرق الدلالة التي يبحث عنها علم البيان[(٢)].

والتشبيه – عند الشيخ - ركن من أركان البيان، وقد أفرد له كتابه (أسرار التمثيل بين الطريقة الأدبية والتقريرية)، وتتبع فيه مسيرة التشبيه على أيدي العلماء، وتوقف عند معالجة الإمام عبدالقاهر الذي كان ينقل عنه كثيرا من نصوصه في أبواب البيان.

وفي مزايا التشبيه وأسباب تأثيره يقول مستفيدا من كلام الإمام: إنه "مما اتفق العقلاء على شرف قدره وفخامة أمره في فن البلاغة، وتعقيب المعاني به – لاسيما قسم التمثيل – يضاعف قواها في تحريك النفوس إلى المقصود بها؛ فإذا كان في باب المدح كان أبهى وأفخم؛ كما في قول الشاعر[(٣)]:

---

(١) البلاغة العالية – علم البيان، ص١٦.

(٢) ينظر المرجع السابق: ص١٨.

(٣) ينسب للحسين بن مطير الأسدي كما في سر الفصاحة، للأمير أبي محمد عبدالله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي ت٤٦٦هـ، شرح وتصحيح: عبدالمتعال الصعيدي، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده، القاهرة، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م، ص٢٤٠.

فتى عيش في معروفه بعد موته ... كما كانَ بعد السيل مجراه مرتعا

وإذا كان في باب الذم كان مسه أوجع، ووقعه أشد...

وإذا كان حجاجاً كان برهانه أنور، وسلطانه أقهر؛ كقول أبي العتاهية[١]:

ترجو النجاةَ ولم تسلُك مسالكَها ... إن السفينةَ لا تجري على اليبسِ

وإذا كان افتخارا كان شأوه أبعد، وشرفه أجد؛ كقول عبدالمطلب[٢]:

لا ينزِلُ المجد إلا في منزِلنا ... كالنومِ ليس له مأوى سوى المُقَلِ

وإذا كان اعتذارا كان إلى القبول أقرب، وللقلوب أخلب؛ كقول المتنبي[٣]:

لا تحسبوا أن رقْصي بينكُم طَرب ... فالطير يرقُص مذْبوحا من الألمِ

وإذا كان وعظًا كان أشفى للصدور، وأبلغ في التنبيه، كقوله تعالى: ﴿ مَّثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْۖ أَعۡمَٰلُهُمۡ كَرَمَادٍ ٱشۡتَدَّتۡ بِهِ ٱلرِّيحُ فِي يَوۡمٍ عَاصِفٖۖ لَّا يَقۡدِرُونَ مِمَّا كَسَبُواْ عَلَىٰ شَيۡءٖۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلۡبَعِيدُ ﴾[٤]"[٥].

ثم يذكر الصعيدي بعد هذا ما قاله ابن أبي الأثير من "أن التشبيه يجمع صفات ثلاثة؛ هي: المبالغة، والبيان والإيجاز"[٦].

---

[١] ديوان أبي العتاهية، قدم له وشرحه: مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، ص٢٠٠.

[٢] لم أعثر عليه في غير هذا المحل.

[٣] لم أعثر عليه في ديوان الشاعر، شرح ديوان المتنبي، وضعه: عبدالرحمن البرقوقي، راجعه وفهرسه: د. يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الكتاب العربي، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

[٤] سورة إبراهيم (١٨).

[٥] البلاغة العالية – علم البيان ص٢١، وينظر: أسرار البلاغة، الإمام أبو بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن بن محمد الجرجاني النحوي، ت٤٧١ أو ٤٧٤هـ، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، مطبعة ودار المدني، القاهرة – جدة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م، ص١١٥-١١٦.

[٦] البلاغة العالية – علم البيان ص٢١، وينظر: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين بن الأثير ت٦٣٧هـ وفي آخره (الفلك الدائر على المثل السائر) لابن أبي الحديد، قدمه وعلق عليه: د. أحمد الحوفي– د. بدوي طبانة، نهضة مصر للطباعة والنشر، بدون طبعة وتاريخ، ص٩٨.

ومن لطائفه التي يبينها الصعيدي أنه يأتيك من الشيء الواحد بأشياء عدة كأنْ يعطيك من القمر الكمال عن النقص، أو العكس، وهو يعمل عمل السحر في تأليف المتباينين، فيأتيك بالحياة والموت مجموعين، والماء والنار مجتمعين.

ويقول عن المجاز المرسل إن له مزايا تعلو به على الحقيقة ولكنها لا تبلغ مزايا الاستعارة، وهو على نوعين: مفيد وغير مفيد، فالمفيد يشتمل على مزيتين التوسع والمبالغة، وغير المفيد ليس له إلا مزية التوسع في اللغة.

ومن المفيد قوله تعالى: ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم ﴾[1] أراد الأنامل بطريق المجاز المرسل للمبالغة فيما يفعلونه في هذه الحالة[2].

وعن مزايا الاستعارة ومقاماتها بين أنها أعلى أقسام المجاز وأبلغها، وأورد ما قاله الإمام عبدالقاهر في ذلك، فذكر أن الاستعارة "أمد ميدانا، وأشد افتنانا، وأذهب نجدا في الصناعة وغورا من أن تجمع شعبها وشعوبها، وتحصر فنونها وضروبها، ومن خصائصها أنها تعطيك الكثير في المعاني حتى تخرج من الصدفة الواحدة عدة من الدرر، وتجني من الغصن الواحد أنواعا من الثمر"[3].

أما الكناية فقال: إن لها وللتعريض "في الفصاحة موقع عظيم، فإنهما يفيدان الألفاظ جمالاً، ويكْسِبان المعاني ديباجة وكمالاً، ويحركان النفوس إلى عملها، ويدعوان القلوب إلى فهمها، فهما يقعان من الفصاحة في أعلى المراتب، ويحوزان منها أعظم المناقب، وهذا إلى ما يفيد أنه من تأكيد المعنى وتقريره"[4].

---

(1) سورة البقرة (١٩).
(2) ينظر: البلاغة العالية – علم البيان ص٧٥ وما بعدها.
(3) المرجع السابق ص٩٠، وينظر: أسرار البلاغة ص٤٢-٤٣.
(4) البلاغة العالية – علم البيان ص١٤١.

وعن أغراض الكناية يذكر الصعيدي "أنها تقدم لك الحقيقة مصحوبة بدليلها، وأنها تبرز المعقول في صورة المحسوس، وأنه يحترز بها عما لا يليق التعبير به"[١].

---

[١] بغية الإيضاح ص٥٣٩.

الفصل الأول

الاستدراكات في مقدمة علم البيان وباب التشبيه.

المبحث الأول

الاستدراكات من مقدمة علم البيـان إلـى نهايـة أغراض التشبيه

وفيه خمس مسائل وهي:

الأولى: تفاوت الوضوح في الدلالة المطابقية، ومكانة التشبيه في علم البيان.

الثانية: تعريف التشبيه.

الثالثة: صلة التجريد بالتشبيه.

الرابعة: منازل أقسام التشبيه من حيث الحسية والعقلية.

الخامسة: الأهمية والأعرفية في أغراض التشبيه.

تفاوت الوضوح في الدلالة المطابقية ومكانة التشبيه في علم البيان

في حديثه عن أقسام الدلالة يذكر الخطيب القزويني – يرحمه الله – أن تفاوت الدلالة في الوضوح لا يتأتى في دلالة المطابقية وإنما في الدلالة العقلية وهي التي تشمل دلالتي التضمن والالتزام وذلك لجواز أن يكون للشيء لوازم بعضها أوضح من بعض[١].

إنه يرى أن "إيراد المعنى الواحد على الوجه المذكور لا يتأتى بالدلالة الوضعية؛ لأن السامع إن كان عالمًا بوضع الألفاظ لم يكن بعضها أوضح دلالة من بعض، وإلا لم يكن كل واحد منها دالاً، وإنما يتأتى بالدلالات العقلية، لجواز أن يكون للشيء لوازم بعضها أوضح لزوما من بعض"[٢].

ويتخذ الخطيب من هذه المقدمة مسربا إلى بيان أبواب علم البيان فيقول: "ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع له إن قامت قرينة على عدم إرادة ما وضع له: فهو مجاز، وإلا فهو كناية. ثم المجاز منه الاستعارة، وهي ما تبتني على التشبيه، فيتعين التعرض له"[٣].

---

[١] اعتاد البيانيون أن يتكلموا عن أقسام الدلالات اللفظية بين يدي درس البيان وهي كما يأتي:

١- دلالة المطابقة: وهي دلالة اللفظ على تمام ما وضع له، كدلالة الإنسان والفرس على الحقائق المخصوصة بها. وهذه لا تحتاج في الفهم لأكثر من العلم بالوضع.

٢- دلالة التضمن: وهي دلالة اللفظ على بعض ما وضع له كدلالة الإنسان على الناطق فإذا رأيت شـبحا من بعد، فقلت: أصاهل هذا أم ناطق؟ فقيل: إنه إنسان، فُهم منه أنه ناطق.

٣- دلالة الالتزام: وهي دلالة اللفظ على لازم مسماه، كدلالة لفظ الإنسان والفرس على كونها متحركـة وشاغلة الجهة ذلك من الأمور اللازمة.

٤- الدلالة العقلية: إما على ما يكون داخلاً في مفهوم اللفظ كدلالة لفظ البيت على السقف، وإما على ما يكون خارجا عنه كدلالة لفظ السقف على الحائط.

والبيانيون يسمون دلالة المطابقة وضعية، ودلالتي التضمن والالتزام عقلية؛ لأن حصولهما بانتقال العقـل من الكل إلى الجزء في التضمنيةً ومن الملزوم إلى اللازم في الالتزامية وهذا الانتقال عمل عقلي.

ينظر: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، د. أحمد مطلوب، مطبعة المجمع العلمي العراقـي، بغـداد، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، ٨/٣ وما بعدها، معجم البلاغة العربية، د. بدوي طبانة، دار المنارة جدة، دار ابن حزم بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، ص٢٢٧، نظـرات في البيـان، د. محمـد عبدالرحمن نجم الدين الكردي، مطبعة السعادة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، ص١٥.

[٢] بغية الإيضاح ص٣٨١ - ٣٨٢.

[٣] المرجع السابق ص٣٨٢.

من كلام الخطيب السابق يتضح أن مذهبه هو أن الدلالة المطابقية الوضعية لا يتأتى فيه الوضوح والخفاء وأن التشبيه ما هو إلا مقدمة لدرس الاستعارة التي تبتني عليه.

ولم يرتضِ الشيخ عبدالمتعال الصعيدي – رحمه الله – ما ذهب إليه الخطيب، ورأى أن إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه يتأتى في التشبيه أيضا "فلا يصح إخراجه من علم البيان، وإنما أتى فيه الإيراد المذكور لأن التشبيه في نحو: "زيد كالبدر" له دلالتان: إحداهما وضعية في دلالته على تشبيه وجهه بالبدر في الاستدارة والاستنارة، والثانية التزامية في دلالته على أنه غاية في الحسن، بهذه الثانية يأتي فيه الإيراد المذكور"[1] وفي تعليقه على قول الخطيب: "ثم المجاز منه الاستعارة وهي ما تبتني على التشبيه فيتعين التعرض له"[2] يجعل هذا الكلام من الخطيب ظاهرا في أنه لا يدخلُ التشبيه في البيان إلا تبعا للاستعارة[3].

ويؤكد الصعيدي ما ذهب إليه في هذه المسألة في كتابه (البلاغة العالية علم البيان). يقول: "أرى أن دلالة المطابقة قد تتفاوت قربا وبعدا، وظهورا وخفاءً، كدلالة الالتزام ودلالة التضمن، ويكون هذا بحسب الاختلاف في الإلف وكثرة الاستعمال"[4]. ويخلص من هذا إلى ذكر خلاف القوم في كون التشبيه حقيقة أو مجازا إذ يرى أنه "لا تأثير لكون التشبيه من المجاز أو الحقيقة في أنه ركن عظيم من أركان الفصاحة؛ لما فيه من الدقة واللطافة؛ فأما كونه مجازا أو حقيقة فالأمر فيه – كما قال صاحب الطراز – قريب، ولا يتعلق به كبير فائدة، وربما كان الخلاف في ذلك لفظيا، ولكنه إذا كان حقيقة فإن الدلالة التي يقولون إنها موضوع علم البيان لا تقتصر كما يقولون على الدلالة العقلية؛ بل تدخل فيها الدلالة الوضعية"[5].

---

(1) بغية الإيضاح ص٣٨٢.

(2) المرجع السابق نفس الصفحة.

(3) ينظر: المرجع السابق نفس الصفحة.

(4) البلاغة العالية علم البيان ص١٨.

(5) المرجع السابق ص٢٠.

هذا كلامه، وهو أوفى من كلامه في (بغيته) وأشد تصريحا في بيان ما يراه.

وبناءً على ما سبق يتضح الخلاف بين الخطيب والصعيدي وما يراه كل منهما في المسألة.

أما الشيخ عبدالقاهر الجرجاني – رحمه الله – فكان قد عبر عن تلك الدلالات بالمعنى ومعنى المعنى يقول: "تعني بالمعنى المفهوم من ظاهر اللفظ والذي تصل إليه بغير واسطة، وبمعنى المعنى أن تعقل من اللفظ معنى ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر"[(١)] ولعل كلام الإمام في هذا كان المنـزع لبحث الدلالات فكان داعيا لقبول دلالة وطرح أخرى عند المتأخرين[(٢)].

ويروي صاحب (الطراز) اختلافهم في كون التشبيه حقيقة أم مجازا وينتهي به القول أن يجعل التشبيه معدودا في علوم البلاغة لما فيه من الدقة واللطافة. أما كونه حقيقة أو مجازا فيرى أن الأمر فيه قريب وليس وراءه كبير فائدة[(٣)]. ونجد محمد بن علي الجرجاني يعترض على الخطيب في تعريفه لعلم البيان وتقسيمه الدلالة. يقول بعد أن أورد كلام الخطيب: "فيه نظر لأن كون علم البيان باحثًا عما ذكره ممنوع، وإلا لبحث أيضا في الدلالة الوضعية؛ لكونها أوضح من التضمن والالتزام، ولا نسلم أن الدلالات الوضعية ليس بعضها أوضح من بعض، لأن دلالة بعضها كالضرورات كدلالة السماء والأرض وما شاكلهما على معانيها، ودلالة بعضها أوضح لكون التأمل أكثر، أو أوثق، أو لكونها أشهر"[(٤)].

ولا يبتعد ابن الناظم في (مصباحه) عن رأي السكاكي والخطيب فهو يرى أن "إيراد المعنى بهذه الطرق بالدلالات الوضعية غير ممكن، وإنما يمكن بالدلالات العقلية"[(٥)]، ثم يذكر

---

(١) دلائل الإعجاز، الإمام أبو بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن بن محمد الجرجاني ت ٤٧١ أو ٤٧٤هـ، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة دار المدني بجدة، الطبعة الثالثة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م، ص٢٦٣.

(٢) ينظر: لباب البيان، د. محمد حسن شرشر، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، الطبعة الثانية، ص٩.

(٣) ينظر: الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، الإمام يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلوي اليمني، ت٧٠٥هـ، ت. د. عبدالحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م، ١٣٧/١.

(٤) الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة، محمد بن علي بن محمد الجرجاني ت ٧٢٩هـ، ت: أ. د. عبدالقادر حسين، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، ١٥١.

(٥) المصباح في المعاني والبيان والبديع، الإمام أبو عبدالله بدر الدين بن مالك الدمشقي الشهير بابن الناظم، ت ٦٨٦هـ، ت: د. عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، ص١٦٠.

أقسام علم البيان فيقول: "وهو أقسام منها الاستعارة وهي متوقفة على التشبيه فلنبدأ به"[١]. وبهذا لا يخرج عن مذهب من يجعل التشبيه مقدمة لدرس الاستعارة ليس إلا، كما ذهب إلى هذا العضد الإيجي في الفوائد الغياثية[٢].

واتبع الخطيبي الخلخالي خطا الخطيب القزويني فيما نحن فيه[٣]، أما البهاء السبكي فقد فسر كلام الخطيب بقوله: "إن هذه الطرق لا تتأتى بالوضعية فقط، بل تتأتى بالعقلية إما فقط، أو مع الوضعية؛ لأن المدلول الوضعي فيه إحدى الدلالات المتفاوتة"[٤].

ولم يقتنع سعد الدين التفتازاني بمنطق السكاكي الذي كانت نتيجته إخراجه التشبيه من علم البيان فقال: "هذا هو الكلام في شرح مقدمة علم البيان على ما اخترعه السكاكي وأنت خبير بما فيه من الاضطراب"[٥].

ثم يحاول السعد الخروج بالتشبيه من مأزق الدلالات، فيأتي بتعريف يراه أقرب من تعريف السكاكي فيقول: "والأقرب أن يقال: علم البيان علم يبحث فيه عن التشبيه والمجاز والكناية"[٦].

هذا الموقف من السعد مشعر أنه يوافق السكاكي والخطيب في أن الوضوح والخفاء لا يتأتى في الدلالة المطابقية، وإن خالف في جعله التشبيه أصلاً من أصول علم البيان.

وأما السيد الشريف فيرى أن التشبيه أصل برأسه من أصول علم البيان، وأن "فيه من النكت واللطائف البيانية ما لا يحصى، وله مراتب مختلفة من الوضوح والخفاء مع أن دلالته مطابقية"[٧].

---

(١) المصباح ص١٦٠.

(٢) ينظر: الفوائد الغياثية في علوم البلاغة، العلامة عضد الدين الإيجي، ت ٧٥٦هـ، ت: عاشق حسين، دار الكتاب المصري القاهرة، دار الكتاب اللبناني بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م، ص١٤٤ وما بعدها.

(٣) ينظر: مفتاح تلخيص المفتاح، العلامة شمس الدين محمد بن مظفر الخطيبي الخلخالي ت٧٤٥هـ، ت: أ. د. هاشم محمد هاشم محمود، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م، ص٤٩١ وما بعدها.

(٤) عروس الأفراح ١٤١/٢.

(٥) المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، ت٧٩٢هـ، ت: د. عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العالمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، ص٥١٥.

(٦) المصدر السابق نفس الصفحة.

(٧) حاشية السيد الشريف على المطول، السيد الشريف، ت٨١٦، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ١٣٣٠هـ، ص٣١٠.

ويرى العصام والمغربي والدسوقي[1] أن الدلالة المطابقية يتأتى فيها الاختلاف في الوضوح والخفاء، وأن التشبيه أصل برأسه في علم البيان.

يقول العصام في (الأطول): "لو تتبعت ما ذكره المصنف في الإيضاح من شرف التشبيه ولطائفه نقلاً وتحقيقًا لم يبق لك شبهة فيما ذكره، وتعجب أنه مع ذلك كيف لم ينتبه أن الطرق المختلفة جارية في الدلالة المطابقية، وأن ليس التشبيه متطفلاً للاستعارة"[2].

وقد حاول الدسوقي التوفيق بين الأقوال فقال: "قد تمنع المنافاة ويجعل التعرض له لذاته من حيث اشتماله على ما ذكر ولغيره من حيث توقفه عليه"[3].

وقد وافق جلالُ الدين السيوطي الخطيب في مذهبه[4] وتبعه المرشدي في شرحه عقود الجمان.

يقول المرشدي: "إذا قلنا هذه تشبه الورد؛ فالسامع إن كان عالمًا بوضع المفردات والهيئة التركيبية امتنع أن يكون كلاما يؤدي هذا المعنى بدلالة المطابقة دلالة أوضح من دلالة اللفظ المذكور أو أخفى منه؛ لأنا إذا أقمنا مقام كل كلمة ما يرادفها فالسامع إن كان عالمًا بوضعها لتلك المفهومات كان فهمه إياها من المرادفات كفهمه إياها من تلك الكلمات من غير تفاوت، وإن لم يكن عالمًا بوضعها لها لم يفهم من المفردات ذلك المعنى أصلاً"[5].

وقد وافق عبدالحكيم السيالكوتي والشربيني[6] السيد الشريف في جعله التشبيه أصلاً برأسه وله مراتب في الوضوح والخفاء.

---

(1) ينظر: الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، إبراهيم بن محمد بن عربشاه عصام الدين الحنفي ت ٩٤٣هـ، ت: عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، ١٢٥/٢، مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح، أبو العباس أحمد بن محمد بن محمد بن يعقوب المغربي ت١١٢٨هـ، ت: د. خليل إبراهيم خليل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، ٨٩/٢، حاشية الدسوقي على مختصر السعد، محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي ت ١٢٣٠هـ، ت. د. خليل إبراهيم خليل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م، ١٤٢/٣ وما بعدها.

(2) الأطول ١٢٥/٢.

(3) حاشية الدسوقي ١٤٤/٣.

(4) ينظر: شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان ومعه حلية اللب المصون، على الجوهر المكنون، الشرح للحافظ جلال الدين بعدالرحمن السيوطي ت٩١١هـ والحلية للشيخ أحمد الدمنهوري، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٥٨هـ - ١٩٣٩م، ص٧٧.

(5) عقود الجمان في المعاني والبيان، جلال عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي ت٩١١هـ، بشرح العلامة عبدالرحمن بن عيسى بن مرشد العمري، ت١٠٣٧هـ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثانية، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م، ٥/٢.

(6) ينظر: فيض الفتاح على حواشي شرح تلخيص المفتاح، عبدالرحمن الشربيني، ومعه حاشية عبدالحكيم، مطبعة مدرسة والدة عباس الأول، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٢٣هـ - ١٩٠٥م، ٤١/٤.

ويؤكد الإنبابي أنه "ليس المراد بمراتب الوضوح والخفاء نحو ما بين قولك زيد كالبدر في الحسن، وزيد كالبدر، وزيد بدر مما مرجعه الحذف والذكر وإن توهم فإن مثل ذلك جار في جميع الحقائق ومثله ما يعرض من التقديم والتأخير، والفصل بما يجوز الفصل به وأنما مراده الوضوح والخفاء ببعد وجه الشبه ودقته لكثرة التفصيل في الوجه"[١].

وكان البرقوقي ممن يرى أن الاختلاف في الوضوح والخفاء يتأتى في الدلالة الوضعية[٢]. فيما رفض الحملاوي[٣]، وعلي بن عبدالرازق[٤] ذلك. غير أن الثاني منهما ذكر تكلف السكاكي ومن تبعه في إدخال التشبيه في مباحث البيان، وأنهم التجأوا إلى الحيلة في ذكره فقالوا: إنه لما كان من المجاز ما يبتني على التشبيه تعين التعرض له يقول – رحمه الله-: "الإنصاف يتقاضانا أن نرفض هذا المذهب ونختار منهج السابقين الأولين الذي يجعل التشبيه عمدة في الفن وركنا من أمهات أركانه"[٥].

ويستمر الخلاف وتتعدد الآراء عند البلاغيين المعاصرين فينقسمون إلى مذاهب متعددة:

١) فمنهم من يذهب مذهب الخطيب في الدلالة المطابقية والتشبيه[٦].

٢) ومنهم من يخالف الخطيب فيجعل لدلالة المطابقة مراتب في الوضوح والخفاء ويجعل التشبيه أصلاً برأسه في علم البيان[٧].

---

(١) حاشية الإنبابي على الرسالة البيانية، الشيخ محمد الإنبابي، المطبعة الأميرية ببولاق مصر، الطبعة الأولى، ١٣١٥هـ، ص٣٣ - ٣٤.

(٢) ينظر: التلخيص في علوم البلاغة، الإمام جلال الدين محمد بن عبدالرحمن القزويني الخطيب، ت ٧٣٩هـ، بشرح عبدالرحمن البرقوقي، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٥٠هـ - ١٩٣٢م، ص٢٣٨.

(٣) ينظر: زهر الربيع في المعاني والبيان والبديع، الشيخ أحمد الحملاوي، طبع بتصريح نظارة الداخلية، ١٩٠٥م، ص٨٣.

(٤) ينظر: علم البيان وتاريخه، الشيخ علي عبدالرازق، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م، ص٦٥.

(٥) المرجع السابق ص٦٦.

(٦) ينظر: علوم البلاغة، أحمد مصطفى المراغي، دار القلم، بيروت، ص١٩٢ وما بعدها ، المنهاج الواضح للبلاغة، حامد عوني، مكتبة الجامعة الأزهرية، القاهرة، ٤٤/١و٤٦، نيل الأماني بشرح جواهر البيان والبديع والمعاني، أحمد بن محمد الأمين الجكني، مطابع الصفا، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، ص١٤٤ ، علم البيان القسم الأول (التشبيه والتمثيل) د. يوسف البيومي، مطبعة عابدين، القاهرة، ١٩٧٢م، د.يوسف بيومي ص٥ وما بعدها، نظرات في البيان ص٢٤.

(٧) ينظر: فن التشبيه بلاغة – أدب – نقد، علي الجندي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م، ص٢٨، لباب البيان ص١٩، نظرات في البيان ص٢٤.

٣) وفريق يجعل التشبيه أصلاً برأسه ولكنه لم يتطرق لدرس الدلالة[١] أو أنه دعا إلى إهمالها[٢].

ومن المعاصرين من تحدث عن التشبيه في مباحث البيان دون أن يشير إلى ما نحن فيه[٣]. وكان علي الجندي قد أفاض القول في ذلك في كتابه (فن التشبيه) وذكر أن السكاكي ومن سار على خطاه قد شعروا بالحرج في حصر أصول البيان فقالوا بأنه لما كان في التشبيه مباحث شريفة وفوائد لطيفة جعلَ مقصدا برأسه لا مقدمة للاستعارة. ويخلص الجندي إلى أن الوضوح والخفاء يتأتيان بدلالة المطابقة وأن التشبيه يدخل دخولاً أساسيا في علم البيان كما أنه ليس مقدمة ولا وسيلة للاستعارة[٤]. وأما صاحب (البلاغة التطبيقية) فقد كان من أعلى القوم صوتا وأشدهم مخالفة. فإنه حمل على السكاكي ومن تبعه حملة عنيفة ناقضا مذهبهم فبعد أن ذكر حديثهم في الدلالات أردف قائلاً: "هذا عرض موجز أمين لما أعتاد الكاتبون في علم البيان أن يخوضوا فيه بين يديه مجاراة للسكاكي الذي ابتدع مقدمة علم البيان، وقد أستسمن المتأخرون ورم هذه الطريقة فتملئوا منها، حتى ران على قلوبهم ما كانوا يفعلون فانصرفوا عن البلاغة إلا عن مثل هذا الجدل العقيم وعصبوا أعينهم عن جلال الأساليب وجمالها"[٥]. وأما مبحث الدلالة فقد قال: إنه "نتيجة لعمل غير مشروع اقترفه السكاكي في مفتاحه دلالة على فساد الذوق البلاغي وإفلاسه.. وقد استحلى المتأخرون مذاق هذا المورد الدون واستمرءوا طعمه حتى حبس ألسنتهم إلا عن لعقه وأفسد أذواقهم إلا عن ذوقه"[٦].

---

(١) ينظر: البلاغة فنونها وأفنانها علم البيان والبديع، د. فضل حسن عباس، دار الفرقان، عمان، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، ص١٨.

(٢) ينظر: الصور البيانية بين النظرية والتطبيق، د. حفني محمد شرف، دار نهضة مصر، الفجالة مصر، الطبعة الأولى، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م، ص٤٦، التعبير البياني رؤية بلاغية نقدية، د. شفيع السيد، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، ص٢٤، البيان في ضوء أساليب القرآن الكريم، د. عبدالفتاح لاشين، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م، ص١٤.

(٣) ينظر: البلاغة الاصطلاحية، د. عبده عبدالعزيز قلقيلة، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م، ص٣٧، في البلاغة العربية علم البيان، د. حسن البنداري، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م، ص٤٥، علم البيان، د. عبدالعزيز عتيق، دار النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م، ص٦١.

(٤) ينظر: فن التشبيه ص٢٥ وما بعدها.

(٥) البلاغة التطبيقية، دعامة النقد الأدبي السليم، د. أحمد موسى، مطبعة المعرفة، الطبعة الأولى، ١٩٦٣م، ص١٤.

(٦) المرجع السابق ص٤ - ٥.

ويورد في بداية حديثه مأخذين يأخذهما على مذهب السكاكي وأتباعه:

أولهما: أن أصحاب هذا المذهب يجعلون التشبيه من قبيل المقدمات، وليس مقصدا برأسه، متجاهلين بلاغته التي تؤهله ليكون أصلاً عن جدارة واستقلال، وهو ما جعلهم يسوقونه أمثلة على إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه، وهم بهذا يعترفون بأن للتشبيه تلك المراتب المختلفة في ذات الوقت الذي يرفضون فيه دلالة التشبيه، ويصف هذا بأنه تناقض ينبئ عن مبلغ الاضطراب.

والآخر: أنه لا يسلم أن دلالة المجاز تضمن أو التزام كما لا يسلم أن دلالة الكناية التزام، بل يرى أن دلالة المجاز على معناه ودلالة الكناية على معناها دلالة مطابقية وضعية. يقول "القرينة التي ينصبها المتكلم بأسلوب المجاز كفيلة بصرف اللفظ عن معناه الحقيقي وتعيين المعنى المراد. وكذا قرينة الكناية.. كفيلة بترجيح المعنى الكنائي المروم على المعنى الحقيقي للتركيب فالمتنبي حينما قال - وقد قابله ممدوحه وعانقه -:

فلم أرَ قبلي من مشى البحر نحوه ولا رجلاً قامت تعانقه الأُسد[1]

لم يكن يقصد بإطلاق البحر والأسد على ممدوحه إلى إطلاق اللزوم وإرادة اللازم بل عنى بهما نفس الممدوح الذي لا تلازم أبدا بينه وبين ما شبه به من البحر والأسد إلا على ضرب من التكلف السقيم – كما قيل – وأبو نواس حينما يكني عن القلب بموطن الأسرار في قوله في الخمر:

ولما شربناها ودب دبيبها إلى موطنِ الأسرارِ قلت لها قفي[2]

لم يكن يقصد إلا إلى القلب وهو بمعونة القرينة معنى مطابقي للتركيب الكنائي في البيت"[3] هذا ما قرره د. أحمد موسى في معالجته لما نحن فيه وقد حرصت على إيراد كلامه – على طوله – لما فيه من آراء جريئة.

---

(1) شرح ديوان المتنبي ٢٤٤/١.

(2) كذا نسبه الحموي في خزانة الأدب وغاية الأرب، أبو بكر محمد بن علي المعروف بابن حجـة الحمـوي ت٨٣٧هـ، قدم له وضبطه د. صلاح الدين الهواري، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م، ينظر: ١٩/١، ولم أعثر عليه في ديوان الشاعر، ينظر: ديوان أبي نواس، حققه وضبطه أحمـد عبدالمجيد الغزالي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

(3) البلاغة التطبيقية ص١٦ - ١٧.

الذي يظهر أن الدكتور موسى ينظر من زاوية غير زاوية نظر البلاغيين، إذ أن مناط الفرق عندهم بين دلالتي المطابقية والعقلية أن المطابقية خاضعة لمجرد الوضع لا لعلاقة عقلية كما هو الشأن في التضمن والالتزام وهم يرون أن القرينة التي تصرف الكلمة من معناها عمل عقلي محض، وهو ما لم يسلم به.

يضاف إلى هذا أن الدكتور في معالجته معني بالمتكلم في حين يتوارى المخاطب عنده والحق أن "التأول قد يكون من المتكلم بأن يطلب لمجازه قبل النطق به ما يتحقق به ذلك المجاز من شرطه وهو العلاقة والقرينة أو يكون من السامع بطلب حقيقة الكلام لظهور القرينة الدالة على إرادة خلاف الظاهر"[1].

وبعد فكانت هذه لمحات موجزة لمجمل آراء البلاغيين في مسألة الدلالة المطابقية واختلافها وضوحا وخفاء ومسألة مكانة التشبيه في علم البيان أثارها السعي لاستجلاء حقيقة الأمر بين يدي خلاف الصعيدي للخطيب.

قد رأينا الخطيب يتبع خطا السكاكي في أن الدلالات المطابقية لا يتأتى فيها الوضوح والخفاء ورأينا الصعيدي يخالفه في ذلك فهو يرى أنه يتأتى في المطابقية الوضوح والخفاء. وما يراه الصعيدي نصره جمع غفير من أهل البلاغة كما مر بنا.

ومن خلال مناقضات القوم وبالنظر إلى آرائهم السابقة يظهر أن ما يراه الصعيدي هو الأقرب إلى الصواب.

فإن دلالة التشبيه وهي دلالة مطابقية يتأتى فيها الوضوح والخفاء. "إننا إذا كنا نريد بهذا العلم دراسة الأساليب المتفاوتة أو التي يفضل بعضها بعضا فإن التشبيه يتفاوت قوة وضعفًا، كما يتفاوت وضوحا وخفاءً وليست درجاته.. سواء في الوضوح والخفاء، وليست هي من البلاغة على درجة واحدة، ثم إن هنالك عوامل كثيرة تتدخل في التشبيه وفيما ينتزع

---

[1] العلاقات والقرائن في التعبير البياني، د. محمود موسى حمدان، مكتبـة وهبـة، القـاهرة، الطبعـة الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م، ص١٦٧.

منه ، ومن هذه العوامل البيئية.. ومظاهر الطبيعة وحياة التبدي والتحضر.. وما يطرأ على العقول والأذواق. وكل ذلك له أثره الفعال في ضروب التشبيه عند الأدباء وإدراك الصلات والعلائق بين الأشياء"[١].

ومهما يكن من شيء فإن الدلالات وإدخالها في صدر درس البيان ليست إلا بصمة من بصمات منطق السكاكي، ومن سار على إثره، ولا يضير دارس البيان ألا يقف على هذه الدلالات "وليس أدل على ذلك من أن أثرها في كتب هؤلاء البلاغيين ينتهي بانتهاء الحديث عنها، ولا نكاد نجد إشارة لها بعد ذلك في ثنايا الحديث عن أي أسلوب من أساليب البيان"[٢].

وبناءً على ما سبق من كلام العلماء فإنه يظهر أن التشبيه ركن من أركان البيان داخل فيه أصالة لا تبعا، وإنْ كانت الاستعارة مبنية عليه فإن ذلك لا يلزم جعله مقدمة للاستعارة فحسب؛ بل معنى ذلك أن ظهورها وانكشافها لا يكون إلا بالعلم به. وهذا ما يزيده رسوخا في علم البيان فيكون التعرض له لذاته ولغيره.

وأما ما ذكره السعد من أن كثرة مباحثه واتساع لطائفه استدعت دراسته في البيان فإن هذا الوجه "غير محكم فإن هذا يترتب عليه إدخال كل أسلوب كثير المباحث والفوائد كالتقديم والحذف والفصل والوصل في علم البيان وهم لا يقولون بذلك"[٣].

إن المتأمل في خلاف القوم يتبين له أن منشأ الخلاف كائن في طريقة المعالجة ففي حين يهتم أكثر أتباع الخطيب بالترادف يهتم الصعيدي وأصحابه بالحذف والذكر.

أتباع الخطيب لا يتأتى عندهم الاختلاف في الوضوح والخفاء لأن (محمد كالأسد في الشجاعة) مثله (محمد كالليث في الجرأة) فهم معنيون بالترادف.

---

[١] علم البيان دراسة تاريخية فنية في أصول البلاغة العربية، د. بدوي طبانة، دار الثقافة، بيروت، ص٣٧.

[٢] التعبير البياني ص٢٤.

[٣] تمهيد في علم البيان (محاضرات السنة المنهجية لعام ١٤٢٦هـ)، أ. د. محمود توفيق محمد سعد، ص٣٦.

ويذهب الصعيدي وأصحابه إلى أن الاختلاف يتأتى لأن (محمد كالأسد في الشجاعة) أوضح من (محمد كالأسد) وهو أوضح كذلك من (محمد أسد) وهذه عناية بالحذف والذكر.

على أن الإنبابي يرفض أن يكون المراد بمراتب الوضوح والخفاء مما مرجعه الحذف والذكر فإن ذلك جارٍ في جميع الحقائق، وإنما المراد الوضوح والخفاء ببعد وجه الشبه ودقته لكثرة التفصيل في الوجه[1].

كل هذه المناقضات والمصادمات ما كان لها أن تكون لو أن درس البيان في مقدمته أخذ مسلك الطيبي في (تبيانه)، واطّرح مسلك السكاكي في (مفتاحه) والخطيب في (تلخيصه) و(إيضاحه).

إن الطيبي يجعل التشبيه أصلاً من أصول البيان الثلاثة حينما يقول: "مرجع البيان إلى اعتبار المبالغة في إثبات المعنى وذلك إما على طريقة الإلحاق أو الإطلاق والثاني إما إطلاق الملزوم على اللازم أو عكسه، وما يبحث فيه عن الأول التشبيه وعن الثاني المجاز وعن الثالث الكناية فرتبنا الكلام على ثلاثة أصول[2]" ولعل الطيبي كان موفقًا في هذا المسلك فقد خرج به من مأزق الدلالات الذي شغلَ به البلاغيون دون كبير فائدة.

إننا ونحن نرفض أن تكون الدلالات عائقًا في طريق التعبير اللغوي الذي يؤدي المعنى أداء غير مباشر فإنه يجب علينا ألا نقسو على السكاكي – رحمه الله – في صنيعه هذا، فلعل الرجل كان معنيا بوضع علامات وإشارات يهتدي بها الطالبون في زمانه "فنظر إلى هذا العلم نظرة فلسفية تحدد ما بينه وبين سائر علوم الأدب من النسبة والارتباط وتميزه منها امتيازا تاما وتحصر أبوابه ومباحثه حصرا عقليا حتى لا يبقى محل للخوف عليه من دعي دخيل"[3]

---

[1] ينظر: حاشية الإنبابي ص٣٣ - ٣٤.

[2] التبيان في البيان، الإمام الطيبي، ت٧٤٣، د. عبدالستار زمـوط، دار الجيـل، بـيروت، الطبعـة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م، ص٣٤ - ٣٥، وينظر: كلام محقق الكتاب نفس الصفحة فقد فضل طريقة الطيبي على طريقة السكاكي.

[3] علم البيان وتاريخه، الشيخ علي عبدالرازق، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م، ص٥٦-٥٧.

وهنا تكمن أفضلية طريقة المتقدمين على طريقة السكاكي وأتباعه فإن "علوم البلاغة كانت عندهم قابلة للزيادة مستعدة للنماء إذ كان حاصلها البحث عن كل ما يكسب الكلام قدرا وشرفًا وعن أسرار حسنه وبلاغته.. وأما السكاكي فقد حاول أن يقف بعلوم البلاغة عند حدها الذي وجدها عنده"[1] فدعاه ذلك إلى أن يتكلف الضوابط للحصر.

---

(1) علم البيان وتاريخه ص٦١-٦٢.

مضمون تعريف التشبيه

ورد في لسان العرب: الشبه والشبيه المثل وأشبه الشيءُ الشيءَ ماثله. وشبهته إياه وشبهته به مثله وتشبه فلان بكذا والتشبيه التمثيل[1].

وقد تعددت تعريفات التشبيه عند أهل البلاغة لكنها تؤدي في النهاية إلى نتائج متقاربة.

فالرماني يقول: "التشبيه هو العقْد على أن أحد الشيئين يسد مسد الآخر في حس أو عقل"[2].

وهو عند العسكري "الوصف بأن أحد الموصوفين ينوب مناب الآخر بأداة التشبيه"[3].

وأما الإمام عبدالقاهر فالتشبيه – عنده - : "أن تثبت لهذا معنى من معاني ذاك، أو حكما من أحكامه، كإثباتك للرجل شجاعة الأسد"[4].

---

(1) ينظر: لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، ت٧١١هـ، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ٥٠٣/١٣، وقد تعلق ضياء الدين ابن الأثير بهذا المعنى اللغوي فعاب على من فرق بين التشبيه والتمثيل . ينظر: المثل السائر ٩٣/٢. قال الجندي: "وما عابه ابن الأثير ليس بعيب، واتحاد التشبيه والتمثيل في أصل الوضع لا يخفى على العلماء، ولكن المعروف أنه يوجد فرق بين العرف اللغوي والاصطلاحي" فن التشبيه ص٣٢.
والأصل اللغوي الذي اتكأ عليه ابن الأثير لا يكفي لدعم نظرته وتصويب رأيه فالكلمات تتطور دلالاتها مع تقدم الزمن وقد ترسخ مسمى تشبيه التمثيل كنوع من أنواع التشبيه. ينظر: علم أساليب البيان، د. غازي يموت، دار الفكر اللبناني، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م ،ص٩٥. ولذلك يقول الصعيدي: "إن في فقه اللغة ما يمكن التفريق به بينهما" أسرار التمثيل بين الطريقة الأدبية والتقريرية، عبدالمتعال الصعيدي، المطبعة المنيرية بالأزهر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م، ص٦.

(2) النكت في إعجاز القرآن، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني، ت٣٨٦هـ، (ضمن ثلاث رسائل) حققها وعلق عليها محمد خلف الله أحمد، د. محمد زغلول، دار المعارف، الطبعة الرابعة، ص٨٠، ونقل الباقلاني هذا التعريف، ينظر: إعجاز القرآن، أبو بكر محمد بن الطيب، ت٤٠٣هـ، ت: السيد صقر، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة، ص٢٦٣.

(3) كتاب الصناعتين الكتابة والشعر، أبو هلال الحسن بن عبدالله بن سهل العسكري، ت ٣٩٥هـ، ت: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، ص٢٣٩.

(4) أسرار البلاغة ص٨٧، واختلف المعاصرون في قبول تعريف الإمام أو رده، فقال البعض بأن هذا التعريف يبين وظيفة التشبيه وعمله أكثر مما يدل على حقيقته وحده، ينظر: علم البيان د. طبانه ص٤٢ و فن الاستعارة دراسة تحليلية في البلاغة والنقد مع التطبيق على الأدب الجاهلي، د. أحمد عبدالسيد الصاوي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الأسكندرية، ص١٩٤، في حين حكم آخرون بجودة تعريف الإمام، ينظر: البلاغة الاصطلاحية ص٣٧.

وحده عند ابن الأثير الحلبي "أن تثبت للمشبه حكما من أحكام المشبه به قصدا للمبالغة"[1].

وقد شارك الخطيب القزويني برأيه في تعريف التشبيه فقال: إنه "الدلالة على مشاركة أمر لآخر في معنى"[2].

لكن الشيخ عبدالمتعال الصعيدي لم يسلم للخطيب بهذا التعريف فقال معلقًا عليه: "يرد على هذا أنه يشمل نحو: "قاتل زيد عمرا، وجاءني زيد وعمرو"؛ فالأحسن أن يقال في معناه لغة: إنه مصدر شبهته بكذا إذا جمعت بينهما بوصف جامع، وهذا لا يرد عليه ذلك؛ لأن الجمع فيه بصيغة المشاركة وواو العطف، لا بذلك الوصف الجامع"[3].

وهكذا فإن الصعيدي يرى أن تعريف الخطيب ليس مانعا فهو يدخلُ في التشبيه ما ليس منه.

وأما التعريف المختار لديه فهو مصدر لشبهت كذا بكذا، إذا جمعت بينهما بوصف جامع وهو ما يسمى وجه الشبه، وهذا لا يرد عليه مثل قاتل زيد عمرا، وجاءني زيد وعمرو؛ لأن الجمع فيه ليس بوجه الشبه، وإنما بصيغة المشاركة وواو العطف، هذا رأيه.

وكان السعد قد أشار إلى هذا الاعتراض حينما قال: إن "ظاهر هذا التفسير- يعني تعريف الخطيب – شامل لنحو قولنا: قاتل زيد عمرا، وجاءني زيد وعمرو وما أشبه ذلك.. وينبغي أن يزاد فيه قولنا: بالكاف ونحوه لفظًا أو تقديرا ليخرج عنه نحو: قاتل زيد عمرا، وجاءني زيد وعمرو"[4].

---

(1) جوهر الكنـز، نجم الدين أحمد بن إسماعيل بن الأثير الحلبي ت ٧٣٧هـ، ت: د. محمد زغلول سلام، منشأة المعارف، الأسكندرية، ٥٢/١.

(2) بغية الإيضاح: ص٣٨٤، وهذا تعريفه في اللغة.

(3) المرجع السابق نفس الصفحة.

(4) المطول: ص٥١٦ - ٥١٧.

وقد تأثر الصعيدي بكلام السعد فنقل عنه الاعتراض الوارد والدعوة إلى زيادة قولنا بالكاف ونحوه في تعريف التشبيه اصطلاحا[1].

ولا يقبل السيد الشريف جعلَ نحو: قاتل زيد عمرا، وجاءني زيد وعمرو تشبيها على إطلاقه بل يكون تشبيها عند قصد المتكلم المشاركة لإثبات القتال أو المجيء لكل منهما.

يقول: "قولك جاءني زيد وعمرو يدل صريحا على ثبوت المجيء لكل واحد منهما، ويلزم من ذلك مشاركة أحدهما للآخر في المجيء، فالمتكلم إن لم يقصد به هذا المعنى اللازم؛ لم يدل به المخاطب على مشاركة أمر لأمر في معنى؛ فلا يندرج في التفسير المذكور بناء على ما ذكره – يعني السعد – من معنى الدلالة. فإنه لا يتصور إلا فيما قصده المتكلم وإن قصد به لم يضر اندراجه فيه؛ لأنه بمعنى شارك زيد عمرا في المجيء، أو تشاركا فيه، فيكون تشبيها لغةً"[2].

ولكن العصام يرى أنه حتى عند إرادة التشبيه فإن الأمثلة المذكورة هنا لا تعد تشبيها بل إنها تدل على التشابه لا التشبيه وفرق بينهما[3].

كما رفض طاشكبرى زادة أن يكون هذان المثالان من التشبيه وبين السبب في حكمه هذا قائلاً: "إن التعريف لا يصدق على شيء منهما؛ إذ المُشبه لابد وأن يكون ناقصا في وجه الشبه، والمشبه به كاملاً فيه، وما يدل على المشاركة بالصيغة متساويان في الأمر المشترك، ألا ترى إلى قولهم: مشاركة أمر لأمر بمعنى لحوقه إياه في صفة هو أصل فيها، ولو لم يلاحظ هذا لقيل مشاركة أمرين في معنى"[4].

---

[1] ينظر: بغية الإيضاح ص٣٨٤.

[2] حاشية السيد على المطول ص٣١٠.

[3] ينظر: الأطول ١٢٨/٢.

[4] شرح الفوائد الغياثية، المولى أبو الخير عصام الدين أحمد بن مصطفى بن خليل الشهير بطاشكبرى زادة ت٩٦٨هـ، دار الطباعة العامرة، الآستانة، ١٣١٢هـ، ص١٩٧.

وهذا التوجيه الذي أورده شارح الفوائد الغياثية رد على المعترضين على تعريف الخطيب.

وإذا عدنا إلى الشراح وجدنا المغربي والدسوقي يهتمان بالدلالة والقصد منها[١]، وقد حاول الدسوقي الإجابة عن اعتراض السعد فقال: "قد يجاب بأن ما عرف به المصنف من باب التعريف بالأعم وهو شائع عند أهل اللغة، أو يقال: مراد المصنف الدلالة الصريحة فخرج ما ذكر.. وبالجملة فمنشأ الاعتراض على التعريف المذكور عدم الفرق بين ثبوت حكم لشيئين وبين مشاركة أحدهما للآخر فيه، والحق أنهما مفهومان متغايران متلازمان"[٢].

كما رفض عبدالحكيم السيالكوتي أن تكون مثل هذه الأساليب تشبيها وبين أن التشبيه ليس مجرد الاشتراك في الوصف بل لابد فيه من ادعاء مماثلة أحد الأمرين للآخر مستدلاً بما ورد في القاموس المحيط من أن معنى شبهه مثّله[٣].

ونفى بعض المعاصرين أن تكون هذه الأساليب من التشبيه وذلك لخلوها من الوصف الجامع بين الطرفين[٤]، وهذا اضعف التعليلات. في حين رأى آخرون ضرورة زيادة أدوات التشبيه في التعريف لفظًا أو تقديرا ليخرج مثل تلك الأمثلة[٥].

وهكذا رأينا اختلاف العلماء في توجيه تعريف الخطيب للتشبيه، فمنهم من دعا إلى زيادة الكاف أو نحوه في التعريف لتخرج تلك الأساليب كما قال السعد وأتباعه[٦]، ومنهم من نفى كونها تشبيها إلا عند قصد المتكلم كما قال الشريف، ومنهم من نفى كونها تشبيها حتى عند إرادة المتكلم التشبيه وعدها تشابها لا تشبيها كما عند العصام.

---

(١) ينظر: مواهب الفتاح ٩٠/٢، حاشية الدسوقي ١٤٩/٣.

(٢) حاشية الدسوقي ١٤٩/٣.

(٣) ينظر: حاشية عبدالحكيم ضمن فيض الفتاح ٤٥/٤.

(٤) ينظر: فن التشبيه ص٣٥.

(٥) ينظر: علم البيان دراسة تحليلية لمسائل البيان، د. بسيوني عبدالفتاح فيود، مؤسسة المختـار ودار المعـالم الثقافية، القاهرة، الأحساء، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، ص١٧.

(٦) ينظر: خلاصة المعاني، الحسن بن عثمان بن الحسين المفتي ت ١٠٥٩هـ، ت: د. عبدالقادر حسين، الناشرون العرب، الرياض، ص٣١٦، شرح المرشدي ضمن عقود الجمان ٧/٢، حلية اللب المصون ضمن شرح عقود الجمان ص١٠٥، حاشية الشيخ مخلوف على شرح حلية اللب المصون، الشيخ مخلوف ابن محمد البدوي المنياوي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م، ص١٣٥.

والتشابه الذي يقول به العصام هو "أن يتساوى الطرفان المشبه والمشبه به في جهة التشبيه فيترك التشبيه إلى التشابه؛ ليكون كل واحد من الطرفين مشبها ومشبها به تفاديا من ترجيح أحد المتساويين"[(١)].

ومثلُوا له بقول أبي إسحاق الصابئ[(٢)]:

تشاْبه دمعي - إذْ جرى – ومداْمتي   فَمن مثْلِ ما في الكأسِ عيني تسكُب

فَو اللهِ مـا أدري: أبـالخمرِ أسبلت   جفُونِي، أم من عبرتي كُنت أشرب

أراد أن الدمع والمدامة تساويا في الحمرة والصفا مساواة جعلته لا يميز بينهما ولذا عدل عن التشبيه إلى استخدام صيغة التشابه.

وإذا كان جوهر التشابه هو صحة جعل المشبه مشبها به والعكس؛ فإن التشابه بهذه الصورة ينطبق على نحو: تشابه زيد وعمرو ونحو ذلك؛ ولكن إجراءه على نحو: قاتل زيد عمرا، وجاءني زيد وعمرو فيه بعد؛ فليس هنا تشبيه في صفة جامعة أو صورة أو شكل أو لون[(٣)] وإنما اشتراك في فعل حاصل، وفرق بين الأمرين.

---

(١) معجم المصطلحات البلاغية وتطورها ١٦٣/١، ينظر: مفتاح العلوم، الإمام أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي ت٦٢٦هـ، ضبطه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعـة الثانيـة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، ص٣٤٦.

(٢) البيتان له كما في الإيضاح ص٢٤٦، الإشارات ص١٧٠، معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، الشيخ عبدالرحيم بن أحمد العباسي ت ٩٦٣هـ، ت: محمد محي الدين عبدالحميد، عـالم الكتـب، بـيروت، ١٣٦٧هـ - ١٩٤٧م، ٥٩/٢.

والبيتان لم ينشدهما الإمام عبدالقاهر خلافًا لقول بعض المحققين ينظر: عروس الأفراح ٢٠٧/٢، المطول ص٥٤٧.

(٣) يستأنس بكلام الإمام في (الأسرار) حول مواطن عكس التشبيه، ينظر: ص٢٢٢.

وهذا ما دعا صاحب (عروس الأفراح) إلى التفريق بين هذه الأساليب فجعل نحو: قام، واشترك، وترافقا، وتصاحبا، واجتمعا، وأكلا، وكل أفعال المفاعلة دالة على المشاركة. وجعل نحو: تشابه من التشابه لا التشبيه[1].

ولعل توجيه طاشكبرى زادة وتوجيه عبدالحكيم هو المخرج في هذه المسألة والجواب عنها.

فقد ذكر شارح (الفوائد) أن التعريف لا يصدق على شيءٍ من هذه الأمثلة التي أوردها المعترضون؛ لأن المشبه لابد أن يكون ناقصا في وجه الشبه، ويكون المشبه به كاملاً فيه وهذا ما لا يلاحظ في تلك الأمثلة.

وزاد عبدالحكيم أن التشبيه ليس مجرد الاشتراك في صفة بل لابد فيه من إدعاء مماثلة أحد الأمرين للآخر في وصف ومساواته إياه، وهذا لا يرد في تلك الأمثلة كذلك.

وبناءً على ما بينه هذان العالمان فإن نحو: قاتل زيد عمرا، وجاءني زيد وعمرو لا يشمله تعريف الخطيب وليس من التشبيه في شيء[2]، وعلى هذا فلا يقبل من الصعيدي استدراكه على الخطيب.

---

[1] ينظر: عروس الأفراح ١٤٩/٢.

[2] ينظر: استدراكات السعد على الخطيب، دراسة بلاغية تحليلية، (رسالة ماجستير مطبوعة)، د. أحمد هنداوي هلال، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، ص١٨٧.

صلة التجريد بالتشبيه

يرد ذكر التجريد في الدرس البلاغي في موضعين: أحدهما: في علم البيان عند التعرض لتعريف التشبيه، والآخر: في علم البديع مستقل بذاته، ويعرفه الخطيب بـ "أن ينتزع من أمرٍ ذي صفة أمر آخر مثلُه في تلك الصفة؛ مبالغة في كمالها فيه"[١] ومثاله: لي من زيد صديق حميم.

ولم يرتض عبدالمتعال الصعيدي إخراج الخطيب القزويني التجريد من دائرة التشبيه على إطلاقه بل فصل القول في ذلك.

ففي حين يقول القزويني: "المراد بالتشبيه ههنا ما لم يكن على وجه الاستعارة التحقيقية، ولا الاستعارة بالكناية، ولا التجريد"[٢]. فإننا نجد الصعيدي يفصل القول في المسألة قائلاً: "خروج التجريد من التشبيه إذا لم يكن على وجه ينبئ عن التشبيه؛ كقولك: "لي من فلان صديق حميم" فإذا كان على وجه ينبئ عنه، فالأقرب جعله منه؛ كقولك: لئن سألت فلانا لتسألن به البحر"[٣]. ويذكر في موضع آخر أن الأقرب جعل مثل هذا من التشبيه المؤكد[٤].

وقد بين القزويني السبب في إخراجه التجريد من التشبيه بأن اسم المشبه به لم يجتلب فيه لإثبات التشبيه، وذكر أن الشيخ صاحب المفتاح قد عده تشبيها وأن الخلاف فيه لفظي[٥]. وعند الحديث عن أقسام التجريد في علم البديع[٦] يبين الصعيدي ما يقصد منه تشبيه وما لا يقصد فجعل نحو قولهم: "لي من فلان صديق حميم" وهو كل ما تكون (من) فيه أداة التجريد وأفادت معنى الابتداء جعل هذا القسم لا يقصد به التشبيه.

---

[١] بغية الإيضاح ص٦٠٩.

[٢] المرجع السابق ص٣٨٤.

[٣] المرجع السابق نفس الصفحة.

[٤] ينظر: المرجع السابق ص٤٨٣.

[٥] ينظر: المرجع السابق نفس الصفحة، مفتاح العلوم ص٣٥٤.

[٦] ينظر: المرجع السابق ص٦٠٩ وما بعدها.

وأما ما تكون باء التجريد فيه داخلة على المُنتزع منه وتفيد معنى المصاحبة نحو: "لئن سألت فلانا لتسألن به البحر" فجعله يدل على التشبيه.

وأما ما تكون الباء فيه داخلة على المنتزع وتفيد معنى المصاحبة نحو قول الشاعر:

وشوهاءَ تعدو بِي إلى صارخِ الوغَى　　　بمستلْئمٍ مثْلِ الفْنيقِ المُرحلِ[1]

فجعله لا يدل على التشبيه.

وأما ما يكون التجريد فيه بدخول (في) على المنتزع منه كقوله تعالى ﴿ لَهُمْ فِيهَا دَارُ ٱلْخُلْدِ ﴾[2]. فجعله لا يقصد به التشبيه.

وأما ما كان التجريد فيه بالقرينة لا بحرف التجريد فإنه لا يدل على التشبيه كقول الحماسي[3]:

فلئن بقيت لأرحلَن بِغزوة　　　تحوي الغنائم أو يموت كريم

والتقدير هنا: أو يموت مني كريم.

واستمر الخطيب في بيان أقسام التجريد لكن الصعيدي لم يستمر في بيان دلالة ما تبقى من تلك الأقسام على التشبيه من عدمها.

فذكر الخطيب قسمين آخرين للتجريد وهما:

ما كان عن طريق الكناية مثل قول الشاعر[4]:

---

(1) ذكر الصعيدي أن البيت لا يعرف قائله، بغية الإيضاح ص٦١٠، وكذا في المعاهد ١٣/٣.

(2) سورة فصلت (٢٨).

(3) قائله قتادة بن مسلمة الحنفي كما في بغية الإيضاح ص٦١٠، ومعاهد التنصيص ١٤/٣، ديوان الحماسة، التبريزي، دار القلم، بيروت، ٣٢٢/١.

(4) ديوان الأعشى ميمون بن قيس، اعتنى به وشرحه عبدالرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م، ص١٦٨.

يا خير من يركب المطي ولا		يشرب كأسا بِكَف من بخلا

وما كان عن طريق مخاطبة الإنسان نفسه كقول الأعشى[1]:

ودع هريرةَ إن الركْب مرتحلٌ		وهل تطيق وداعا أيها الرجلُ

وبناءً على ما ذكره الصعيدي هنا فإنه لا يدل عنده على التشبيه من أقسام التجريد السابقة عدا ما كانت باء التجريد فيه داخله على المُنتزع مفيدةً معنى المصاحبة.

وكان الشيخ عبدالقاهر في (دلائل الإعجاز) قد تطرق لصورة من صور التجريد وذلك عند بيانه الفروق بين التشبيه البليغ والاستعارة فقد قال – رحمه الله - : "وههنا أصل يجب ضبطه وهو أن جعل المشبه به المشبه على ضربين:

أحدهما: أن تنـزله منـزلة الشيء تذكره بأمر قد ثبت له، فأنت لا تحتاج إلى أن تعمل في إثباته وتزجيته، وذلك حيث تسقطُ ذكر المشبه من البين، ولا تذكره بوجه من الوجوه كقولك: "رأيت أسدا". والثاني: أن تجعل ذلك كالأمر الذي يحتاج إلى أن تعمل في إثباته وتزجيته، وذلك حيث تجري اسم المشبه به خبرا على المشبه، فتقول: "زيد أسد، وزيد هو الأسد"، أو تجيء به على وجه يرجع إلى هذا كقولك: "إن لقيته لقيت به أسدا، وإن لقيته ليلقينك منه الأسد" فأنت في هذا كله تعمل في إثبات كونه "أسدا" أو "الأسد"، وتضع كلامك له. وأما في الأول فتخرجه مخرج ما لا يحتاج فيه إلى إثبات وتقرير، والقياس يقتضي أن يقال في هذا الضرب أعني ما أنت تعمل في إثباته وتزجيته: إنه تشبيه على حد المبالغة، ويقتصر على هذا القدر، ولا يسمى استعارة"[2].

ويتضح من كلام الإمام أنه لم يطلق اسم التشبيه على حد المبالغة على التشبيه الذي حذف وجهه وأدواته فحسب؛ بل أدخل فيه ما أسماه المتأخرون باسم التجريد[3].

---

(1) مطلع معلقته، ينظر: شرح المعلقات السبع، أبو عبدالله الحسين بن أحمد الزوزني، ت: محمد خير أبو الوفـا، دار إحياء العلوم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م، ص١٧١، وديوانه ص١٤٧.

(2) دلائل الإعجاز ص٦٨.

(3) ينظر: نظرية البيان بين عبدالقاهر والمتأخرين، د. حسن إسماعيل عبدالرازق، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، ص١١٥.

ولم يتطرق بعض العلماء إلى هذه القضية في مؤلفاتهم وإن درسوا التجريد في علم البديع[1].

أما ابن الأثير فقد جعل التجريد قسمين:

أحدهما: تجريد محض وهو أن تأتي بكلام هو خطاب لغيرك وأنت تريد به نفسك كقول الشاعر[2]:

إلام يراك المَجد في زي شاعرٍ   وقَد نحلَت شوقاً فُروع المنابِر

والآخر: تجريد غير محض وهو خطاب لنفسك لا لغيرك ويسميه نصف تجريد ومثاله قول عمرو بن الإطنابة[3]:

أقولُ لها وقَد جشأت وجاْشت   رويدك تحمدي أو تستريحي

ثم يورد ابن الأثير كلاما لأبي علي الفارسي مفاده أن العرب تعتقد أن في الإنسان معنى كامنا فيه كأنه حقيقته ومحصوله فتخرج العرب ذلك المعنى عن طريق الألفاظ مجردا من ذلك الإنسان وكأنه غيره وهو هو بعينه ومثّل أبو علي بقولهم "لئن لقيت فلانا لتلقين الأسد

---

(1) ينظر: المصباح ص٢٣٨، حسن التوسل إلى صناعة الترسل، شهاب الدين محمود الحلبي ت ٧٢٥هـ، ت. أكرم عثمان يوسف، دار الرشيد للنشر، العراق، ١٩٨٠م، ص٢٨٥، شرح الكافية البديعية في علوم البلاغة ومحاسن البديع، صفي الدين الحلي، ت٧٥٠هـ، د. نسيب نشاوي، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، ص٢٠٧، القول البديع في علم البديع، الشيخ الإمام مرعي بن يوسف الكرمي المقدسي الحنبلي، ت ١٠٣٣هـ، ت. د. عوض بن معيوض الجميعي، مكتبة دار التراث، مكة المكرمة، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، ص١٥٥، مقدمة تفسير ابن النقيب في علم البيان والمعاني والبديع وإعجاز القرآن، الإمام أبو عبدالله جمال الدين محمد بن سليمان البلخي المقدسي الحنفي الشهير بابن النقيب ت٦٩٨هـ، كشف عنها وعلق عليها د. زكريا سعيد علي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، ص٣٥٠.

(2) نسبه ضياء الدين ابن الأثير للشاعر المعروف بحيص بيص وهو أبو الفوارس محمد بن سعد بن صيفي التميمي، ينظر: المثل السائر ١٢٩/٢.

(3) ينظر: المثل السائر ١٣١/٢، وتروى له بعبارة (وقولي كلما جشأت ... البيت) كما في الأمالي في لغة العرب، أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي ت ٣٥٦هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م، ٢٦٢/١.

ولئن سألته لتسألن منه البحر". ويضيف أبو علي نمطًا ثانيا وهو كون الإنسان يخاطب نفسه حتى كأنه يقاول غيره ومثّل له بقول الأعشى:

وهل تطيق وداْعا أيها الرجلُ

أورد ابن الأثير كلام الفارسي المتقدم ثم تعقبه في جملة مواطن يهمنا منها قوله: "والذي عندي أنه أصاب في الثاني ولم يصب في الأول؛ لأن الثاني هو التجريد ألا ترى أن الأعشى جرد الخطاب عن نفسه وهو يريدها وأما الأول وهو قوله: "لئن لقيت فلانا لتلقين به الأسد، ولئن سألته لتسألن منه البحر" فإن هذا تشبيه مضمر الأداة إذ يحسن تقدير أداة التشبيه فيه. وبيان ذلك أنك تقول: "لئن لقيت فلانا لتلقين منه كالأسد ولئن سألته لتسألن منه كالبحر" وهذا ليس بتجريد.. إن التجريد هو أن تطلق الخطاب على غيرك ولا يكون هو المراد؛ وإنما المراد نفسك؛ وهذا لا يوجد في هذا المثال المضمر الأداة بل المخاطب هو هو لا غيره، فلا يطلق عليه اسم التجريد.. وما أعلم كيف ذهب هذا على مثل أبي علي – رحمه الله – حتى خلطه بالتجريد وأجراه مجراه؟"[1].

فابن الأثير لا يرى وجها لتسمية مثل "لئن لقيت فلانا لتلقين به الأسد ولئن سألته لتسألن منه البحر" تجريدا. وإنما هو تشبيه مضمر الأداة إذ يحسن تقدير الأداة فيه.

لكن صاحب (الفلك الدائر) لم ترق له مخالفةُ ابن الأثير أبا علي فقال: إن "مقام الشيخ أبي علي – رضي الله عنه – مقام جليل يقتضي أن يحترم ويصان ولا يستعمل معه التسرع بالتخطئة والرد، وإذا وجد في كلامه ما يستدرك استدرك مع استعمال الأدب"[2] ورأى أن المنازعة بينهما في هذا الموضع إنما هي لفظية، لا طائل تحتها ولا مشاحة في الاصطلاح فلا حق لابن الأثير في حجره على الفارسي أن يجعل التجريد شيئًا آخر يختلف عن تفسير ابن الأثير له[3].

وقد نصر العلوي في (طرازه) مذهب أبي علي الفارسي، ورد مذهب ابن الأثير الرافض لجعل هذين المثالين من التجريد[4].

---

(1) المثل السائر ١٣٢/٢-١٣٣.
(2) الفلك الدائر ضمن المثل السائر ٢٢٤/٤.
(3) ينظر: المصدر السابق ٢١٩/٤ وما بعدها.
(4) ينظر: الطراز ٤٣/٣.

وبالنظر إلى شروح التلخيص فإننا نجد الخلخالي يجعل هذا الخلاف لفظيا يرجع إلى كشف معنى التشبيه في الاصطلاح[1] ونجد البهاء السبكي والسعد[2] يسيران على خطا القزويني فالتجريد لا يسمى تشبيها اصطلاحيا وإن دل على مشاركة أمر لأمر في معنى. غير أن صاحب (الأطول) قال: إن "في لقيت من زيد أسدا تجريد أسد من زيد لجعل زيد أسدا وهذا الجعل يتضمن تشبيه زيد بالأسد.. لكن هذا التشبيه مكنون في الضمير خفي.. ولا يجعل السكاكي هذا من التشبيه المصطلح.. ولا ينبغي أن ينازع فيه المصنف معه وكيف لا وهو أيضا في تقدير المشبه والأداة كأنه قيل: لقيت من زيد رجلاً كالأسد.. ولا تفاوت في ذلك بينه وبين زيد أسد"[3].

أما المغربي فقد قال إن مثل هذا "لا يسمى تشبيها اصطلاحا، وهو الأقرب؛ إذ لم يذكر فيه الطرفان على وجه ينبئ عن التشبيه وقيل: إنه تشبيه حقيقة لذكر الطرفين فيمكن التحويل فيهما إلى هيئة التشبيه لولا قصد التجريد وعليه فلا يحتاج لإخراجه"[4].

وكلام المغربي هذا نقله الدسوقي بنصه بعد أن قسم التجريد إلى نوعين؛ الأول: أن ينتزع من الشيء شيء آخر مساو له في صفاته كقوله تعالى: ﴿ لَهُمْ فِيهَا دَارُ ٱلْخُلْدِ ﴾ فإنه لانتزاع دار الخلد من جهنم وهي عين دار الخلد لا شبيهة بها، وهذا ليس فيه مشاركة أمر لأمر آخر حتى يحتاج لإخراجه.

والثاني: أن ينتزع المشبه به من المشبه للمبالغة حتى صار المشبه بحيث يكون أصلاً ينتزع منه المشبه به نحو: لقيت بزيد أسدا[5]. ثم بين أن هذا لا يسمى تشبيها اصطلاحا؛ لأنه لم يكن بالكاف ونحوها لفظًا وتقديرا، وإن وجد منها معنى التشبيه اللغوي فكل اصطلاحي لغوي ولا عكس، ثم أورد قول الخلخالي بأن الخلاف في هذا لفظي راجع إلى الاصطلاح[6].

---

(1) ينظر: مفتاح تلخيص المفتاح ص٤٩٥.

(2) ينظر: عروس الأفراح ١٤٩/٢، المطول ص٥١٧، مختصر المعاني، سعد الدين التفتازاني ت٧٩٢هـ، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م، ص١٨٨.

(3) الأطول ٢٢٢/٢.

(4) مواهب الفتاح ٩١/٢.

(5) ينظر: حاشية الدسوقي ١٥٠/٣.

(6) ينظر: المصدر السابق ١٥١/٣.

وممن ذهب مذهب الخطيب جلال الدين السيوطي، والمرشدي، والدمنهوري[1]. لكن الشيخ مخلوف يرى أن المشاركة واضحة في نحو: رأيت من زيد أسدا فإنه لما دل على تجريد أسد من زيد دل على مشاركته في الشجاعة ضرورة[2].

وقد نصر رأي الخطيب طائفة من البلاغيين المعاصرين[3]، ورأوا أن خروج التجريد عن التشبيه الاصطلاحي إنما هو لعدم ذكر الطرفين فيه على وجه ينبئ عن التشبيه ولخلوه أيضا من أداة التشبيه وأما قوله تعالى: ﴿ لَهُمْ فِيهَا دَارُ ٱلْخُلْدِ ﴾ فلا صلة له بالتشبيه مطلقًا لعدم المشاركة فيه بين أمر وآخر فإنه انتزع دار الخلد من جهنم وهي عين دار الخلد[4]. وقد وافق الصعيدي في رأيه بعض المعاصرين[5]. وكان د. محمد عبدالمنعم خفاجي قد درس التجريد في شرحه (الإيضاح) عند درس التشبيه[6]، وفي درس البديع، ففي درس التشبيه ذكر اختلاف الخطيب والسكاكي، وفي البديع فصل القول في المسألة وذكر اختلاف القوم فيه فجاعله تشبيه وجاعله استعارة وانتهى به القول إلى "أن أسلوب التجريد ليس فيه بين المنتزع والمنتزع منه تشبيه ولا استعارة ولكن المنتزع قد يعبر عنه أحيانا بلفظه الحقيقي وقد يعبر عنه أحيانا بلفظه المجازي.مثل: لقيت من زيد رجلاً شجاعا، لقيت من زيد أسدا"[7].

---

[1] ينظر: شرح عقود الجمان للسيوطي ص٧٨، شرح المرشدي ص٧، حلية اللب المصون ص١٠٥.

[2] ينظر: حاشية مخلوف ص١٣٥.

[3] ينظر: البلاغة التطبيقية د. أحمد موسى ص١٩، علم البيان بين النظرية والتطبيق، د. محمد لطفي عبدالتواب، المكتبة العالمية العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، ص٣٢، التشبيه دراسة في تطـور المصطلح، د. إبراهيم عبدالحميد السيد التلب، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، ص١٩٠، نيل الأماني ص١٤٦.

[4] علم البيان بين النظرية والتطبيق ص٣٢.

[5] ينظر: علم البيان د. فيود ص١٧-١٨.

[6] ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة، بشرح د. محمد عبدالمنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، الطبعـة الثالثـة، ١٧/٤.

[7] المرجع السابق ٥٩/٦.

ومن المعاصرين من ذكر التجريد فجعله نوعين:

الأول: مثل قوله تعالى: ﴿ لَهُمْ فِيهَا دَارُ ٱلْخُلْدِ ﴾ وهو أن ينـزع من الشيء آخر مساو له في صفاته للمبالغة ولا خلاف في كون هذا لا صلة له بالتشبيه.

والآخر: كقولنا: لقيت بزيد أسدا. وهو أن ينتزع المشبه به من المشبه للمبالغة في التشبيه فهذا عندهم لا يسمى تشبيها اصطلاحيا[1].

وقبل أن تطوى صفحة هذا المبحث يحسن مناقشة الخطيب والصعيدي في قضيتين:

الأولى: أن الخطيب أورد أن السكاكي يعد التجريد تشبيها [2]. والحق أن السكاكي لم يقل بذلك على إجماله فإنه لم يقل إن مثل قوله تعالى: ﴿ لَهُمْ فِيهَا دَارُ ٱلْخُلْدِ ﴾ من التجريد فكان الواجب أن يقيد ذلك بما يمكن أن يعد تشبيها عند السكاكي كما ذكر الصعيدي[3]. هذه واحدة.

وأما الأخرى: فإن الصعيدي مثل لباء التجريدية بقوله: لئن سألت فلانا لتسألن به البحر ولم يمثل لمن التجريدية كقولنا: لقيت من زيد أسدا.

وبناءً على ما ذكره البلاغيون السابقون وبالنظر إلى أقوالهم فإن الناظر في تلك الآراء يرى أن الخلاف عائد إلى تعريف التشبيه في الاصطلاح، فإن ذلك التعريف الذي ذكره الخطيب هو الذي أخرج التجريد من دائرة التشبيه.

إن التجريد صورة من صور التشبيه غير الاصطلاحي، فإن المشاركة في نحو: لقيت بزيد أسدا وسألت منه بحرا واضحة؛ فإنه لما دل على تجريد أسد من زيد دل على مشاركته في الشجاعة ضرورة كما قال الشيخ مخلوف[4].

هذه المشاركة الملحوظة هي التي جعلت ابن الأثير يحكم على مثل هذين المثالين بأنهما من قبيل التشبيه المحذوف الأداة وينفي عنهما التجريد كما مر بنا.

---

(1) ينظر: نظرات في البيان ص٣٦ وما بعدها.

(2) ينظر: بغية الإيضاح ص٤٨٣.

(3) ينظر: المرجع السابق نفس الصفحة.

(4) ينظر: حاشية مخلوف ص١٣٥.

ومن قبل ابن الأثير دعت هذه المشاركة الإمام عبدالقاهر الجرجاني أن يطلق على ما نحن فيه تشبيها.

والإمام عندما يطلق اسم التشبيه على بعض صور ما سماه المتأخرون تجريدا؛ فإن ذلك منه – رحمه الله – دليل حرصه الشديد على احترام ظواهر النصوص.

فالذي يظهر أن نحو: لئن لقيت زيدا لتلقين به أسدا ولئن سألته لتسألن به البحر من التشبيه اللغوي كما قرر ذلك بعض البلاغيين[1]. ولكن يبقى القول أن بعضا من أساليب التجريد لا يصح أن يقال أن فيها تشبيها لغويا نحو قوله تعالى: ﴿ لَهُمْ فِيهَا دَارُ ٱلْخُلْدِ ﴾ ونحو قولهم: لي بزيد صديق وفي، كما نبه العلماء على ذلك. ولم نجد من قال إن هذا من قبيل التشبيه.

وصفوة القول: أن التجريد لا يدخل في التشبيه الاصطلاحي الذي اصطلح البلاغيون على تعريفه، وإن دخلت بعض من صوره في التشبيه اللغوي، فكل اصطلاحي لغوي وليس كل لغوي اصطلاحي.

ولعل عدم اطراد أساليب التجريد كلها في التشبيه وخروج بعض الصور عن ذلك أدى إلى توسيع المسافة بين الأسلوبين.

---

(1) ينظر: فن التشبيه ص٣٣.

منازل أقسام التشبيه من حيث الحسية والعقلية

تعددت طرق أهل البلاغة في تقسيم التشبيه، وتعددت اعتبارات تلك الأقسام، وهذه الطرق والاعتبارات: "تختلف باختلاف أمزجتهم ولون ثقافتهم ونظريتهم العلمية أو الفنية. وبعض هذه الطرق قاصر، وبعضها طويل شاق، وهو على طوله ومشقته لا ينتهي إلى فائدة تذكر"[١].

وقد بلغ البهاءُ السبكي بتلك الأقسام إلى تسعة وثمانين ومائتي قسم، وحسبك به دليلاً على مغالاتهم في هذا الشأن[٢].

وكان المرشدي قد اعترض على السيوطي في اقتدائه بالخطيب في ذكر تقسيمات لا جدوى وراءها في حين أنه أشاد بطريقة الإمام عبدالقاهر في تلمس أسرار التشبيه وخصائصه البليغة مع الإكثار من إبراز الأمثلة وتحقيق لطائفها[٣].

وكان إسرافهم في تلك التقسيمات دافعا للصعيدي حينما قال "سيكون سبيلنا في تقسيم التشبيه أن نقتصر في ذكر أقسامه على ما تتفاوت فيه مراتبه في الفصاحة، فلا نمضي في ذكر أقسامه حبـًا في التقسيم لذاته، ولا نعـنى في ذلك بما عنِي المتأخرون به من ذكر أقسام كثيرة للتشبيه والاستعارة وغيرهما لا طائل تحتها ولا مزية لها في الفصاحة التي يبحث هذا العلم عنها"[٤].

---

[١] فن التشبيه ص٨٤.

[٢] ينظر: عروس الأفراح ١٨٩/٢، فن التشبيه ص٨٤.

[٣] ينظر: شرح المرشدي١٤/٢، فن التشبيه ص٨٤.

[٤] البلاغة العالية علم البيان ص٣٨.

وقد قسم القزويني طرفي التشبيه باعتبارات متعددة وجعل رأس هذه الاعتبارات النظر إلى الطرفين من حيث الحسية والعقلية.

يقول: "أما طرفاه فهما إما حسيان، كما في تشبيه الخد بالورد، والقد بالرمح، والفيل بالجبل في المبصرات، والصوت الضعيف بالهمس في المسموعات، والنكهة بالعنبر في المشمومات والريق بالخمر في المذوقات، والجلد الناعم بالحرير في الملموسات؛ وإما عقليان؛ كما في تشبيه العلم بالحياة. وإما مختلفان؛ والمعقول هو المشبه؛ كما في تشبيه المنية بالسبع أو العكس كما في تشبيه العطر بخُلقٍ كريم"[1].

ثم أتى بعد ذلك بتعريف للحسي والعقلي فقال: "والمراد بالحسي المدرك - هو أو مادته - بإحدى الحواس الخمس الظاهرة؛ فدخل فيه الخيالي كما في قوله[2]:

وكأن محمر الشقيـ ـقِ إذا تصوب أو تصعد
أعـلام ياقُوت نشر نَ على رِماحٍ من زبرجد

.. والمراد بالعقلي ما عدا ذلك، فدخل فيه الوهمي؛ وهو ما ليس مدركًا بشيء من الحواس الظاهرة، مع أنه لو أدرك لم يدرك إلا بها كما في قول امرئ القيس[3]:

ومسنونة زرقٍ كأنيابِ أغْوالِ

وعليه قوله تعالى: ﴿ طَلۡعُهَا كَأَنَّهُۥ رُءُوسُ ٱلشَّيَـٰطِينِ ﴾[4] وكذا ما يدرك بالوجدان؛ كاللذة، والألم، والشبع، والجوع"[5].

---

(1) بغية الإيضاح ص٣٩٢.

(2) البيتان للصنوبري في الأسرار ص١٥٩، والمعاهد ٤/٢.

(3) ديوانه ص ٨٩ ، وأوله: أيقتلني والمَشرفي مضاجِعي.

(4) سورة الصافات (٦٥).

(5) بغية الإيضاح ص٣٩٣ - ٣٩٤. والتشبيه الخيالي هو المعدوم الذي فرض مجتمعا من عدة أمور كل واحـد منها يدرك بالحس كما في بيتي الصنوبري، والوهمي ما لا وجود له ولا لأجزائه كلها أو بعضها في الخارج ولو وجد لأدرك بإحدى الحواس كما في الآية السابقة. ينظر: معجم المصطلحات البلاغة العربية وتطورهـا ١٩٠/٢ - ٢١٥.

لكن هذه المعالجة من الخطيب لم ترق للشيخ عبدالمتعال فذكر أولاً أن من العلماء من ينكر تشبيه المحسوس بالمعقول لأن المشبه به يجب أن يكون أظهر من المشبه فيحمله على التشبيه المقلوب ومنهم من يستحسنه لرقته ولطفه، ثم رأى أن سرد الأقسام من غير بيان فائدتها ليس وراءه فائدة. يقول في ذلك "كان من الواجب أن يعنى ببيان منـزلة تلك الأقسام في التشبيه؛ لأن سردها من غير بيان ذلك ليس فيه فائدة، والمقرر في ذلك أن التشبيه كلما كان أدخل في باب المعنويات كان أكمل"[1].

من خلال هذه المناقدة يقرر الصعيدي أمرين:

الأول: أن الخطيب كان مخطئًا في سرده تلك الأقسام دون بيان منـزلة كل قسم في التشبيه.

والآخر: أن المقرر في التشبيه أنه كلما كان أدخل في باب المعنويات كان أكمل.

ويلاحظ أن الصعيدي كان عجِلاً في هذا الموضع مكتفيا من نقده بما سبق بيانه بيد أنه في كتابه (البلاغة العالية - علم البيان) فصل القول في منـزلة الأقسام الأربعة وناقشها ومثل لها في طمأنينة وتؤدة[2]. إنه رفض أن يكون التقسيم حبا فيه لذاته، وجعل السبيل أن يقْتصر على ذكر الأقسام التي تتفاوت في مراتب الفصاحة.

وذكر أن الأستاذ علي عبدالرازق أول من نقد هذه الطريقة. وأشار إلى إكثار الرازي من التقسيمات وإلى نقد العلوي له.

إذًا فالصعيدي "متفق مع علي عبدالرازق والعلوي في نقد هذه الطريقة التي تؤدي إلى كثرة التقسيم بدليل ما افتتح به الحديث عن أقسام التشبيه"[3].

ولعله من الخير أن يتأخر الحديث عن معالجة الصعيدي للأنواع الأربعة وتقديم حديث أهل البلاغة.

---

[1] بغية الإيضاح: ص٣٩٢.

[2] ينظر: ص٣٨ وما بعدها.

[3] الشيخ عبدالمتعال الصعيدي ودراساته البلاغية، (رسالة ماجستير غير مطبوعة)، إعداد مرسيل عبـدالهادي عبدالله إسماعيل، جامعة الأزهر، القاهرة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، ص٨٩.

إن طريقة التقسيم التي أوردها الخطيب لم يكن بِدعا فيها فكلامه هنا هو كلام السكاكي وابن الناظم والرازي والعلوي[1] من قبل.

ومن العلماء المتقدمين من سمى المحسوس ما تقع عليه الحاسة وسمي المعقول ما لا تقع عليه الحاسة[2]، ومنهم من سمى المحسوس صورة وسمى المعقول معنى[3].

فابن الأثير – مثلاً – يجعل الأقسام أربعة وهي إما تشبيه معنى بمعنى ومثل له بـ"زيد كالأسد". وإما تشبيه صورة بصورة ومثل له بقوله تعالى: ﴿ وَعِندَهُمْ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ عِينٌ ﴿٤٨﴾ كَأَنَّهُنَّ بَيْضٌ مَّكْنُونٌ ﴾[4].

---

(1) ينظر: مفتاح العلوم ص٣٣٢، المصباح ص١٦٠، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، الإمام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي، ت ٦٠٦هـ، ت: د. نصر الله حاجي مفتي أوغلى، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م، ص١٠٣، الطراز ١٨٤/٣.

(2) ينظر : النكت للرماني ص٨٢، كتاب الصناعتين ص٢٤٠، تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، ابن أبي الأصبع المصري، ت ٦٥٤هـ، ت: د. حفني محمد شرف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٣٨٣هـ، ص١٥٩.

(3) ينظر: عيار الشعر، أبو الحسن محمد بن أحمد بن طباطبا العلوي ت ٣٢٢هـ، ت: د. عبدالعزيز ناصر المانع، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص٢٥، المثل السائر ١٠٣/٢.

(4) سورة الصافات (٤٨-٤٩)، قال ابن ناقيا: "وصف نساء الجنة بأنهن قاصرات الطرف مع حسن العيون لا من شين يمنعهن من طموح النظر، وإنما ذلك للعفة والخَفَر، ثم شبههن بالبيض المكنون تأكيدا للصفة بالتشبيه، فأخبر بذلك أنهن في ستر وكن عن التبرج... إلا أنه لم يوصف البيض في هذا الباب بأحسن ولا أجمع لمعاني الوصف مما نطق به التنزيل، فإن لفظة (مكنون) متضمنة معنى السلامة والخلوص من جميع العوارض التي تنقص رونقه وتشين بياضه.. وعلى إكثار الشعراء من تشبيه النساء بالبياض، ووصفه بما يدل على حال التشبيه، لم يأتوا ببلاغة تشبيه القرآن ولم يقدروا على نقل لفظه من هذا المكان، وقد أطالوا وأقصروا وأوردوا وأصدروا" الجمان في تشبيهات القرآن، أبو القاسم عبدالله بن محمد بن ناقيا البغدادي، ت ٤٨٥هـ، ت: د. محمد رضوان الداية، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م، ص٢٨١. فالصلة التي تربط بين النساء والبيض ليست نقاء اللون فحسب بل هذا الرفق والحذر وهكذا لا تجد الحس وحده هو الجامع بل للنفس نصيبها من ذلك. ينظر: من بلاغة القرآن، د. أحمد أحمد بدوي، نهضة مصر، القاهرة، ٢٠٠٥م، ص١٤٩.

وأما تشبيه معنى بصورة ومثل له بقوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَعۡمَٰلُهُمۡ كَسَرَابِۢ بِقِيعَةٖ ﴾[1]. ويصف هذا القسم بأنه الأبلغ لتمثيله المعاني الموهومة بالصور المشاهدة. وإما تشبيه صورة بمعنى ومثل له بقول أبي تمام[2]:

وفتكت بالمالِ الجزيلِ وبالعدا فتك الصبابة بالمُحبِ المُغرمِ

ويصف هذا القسم بأنه ألطف الأقسام الأربعة؛ لأنه نقل صورة إلى غير صورة[3].

ومع أن شروح التلخيص كانت حافلة في هذا المبحث بمنطقية لا يحتملها مقام البيان[4]، غير أنه لا تعدم وقفات بلاغية ونقدية في ثنايا تلك الشروح فالسبكي يقول: "إن الريق لا يشبه الخمر في الطعم كما يتردد وإنما يشبه بها إذا أُريد تشبيه الطرب الحاصل بالريق بنشوة الخمر وهو فيهما حينئذ يكون عقليا وجدانيا لا حسيا[5]" وهذه رؤية نقدية مبكرة "تنفذ من شكل الصورة إلى عمقها وإلى الدلالة النفسية المرتبطة بها والباعثة عليها"[6].

وقد حاول المغربي أن يوازن بين الحسي والعقلي فقال: "الحسي أقرب إلى الإدراك وأحق بظهور الوجه فيه وشهرته به.. وأما تشبيه الحسي بالعقلي فلا يتم حيث يجري التشبيه على أصله من كون الملحق به – وهو المشبه به – أقوى في الوجه، وكون الملحق – وهو المشبه – أضعف.. لأن علم المحسوس وعلم أحواله أقرب من علم المعقول.. ولهذا يقال: من فاته حس فاته علم.. اللهم إلا أن يكون من عكس التشبيه مبالغة"[7].

---

[1] سورة النور (٣٩) .

[2] لم أعثر عليه في شرح ديوان أبي تمام، شرحه الخطيب التبريزي، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه راجي الأسمر، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧م .

[3] ينظر: المثل السائر ١٠٣/٢.

[4] ينظر: مفتاح تلخيص المفتاح ص٤٩٦، عروس الأفراح ١٦٠/٢، المطول: ص٥١٨، الأطول: ١٣١/٢، مواهب الفتاح ٩٥/٢، حاشية الدسوقي ١٥٦/٣.

[5] عروس الأفراح ١٦٠/٢.

[6] أساليب البيان والصورة القرآنية، دراسة تحليلية لعلم البيان، أ. د. محمد إبراهيم شادي، دار والي الإسلامية، المنصورة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، ص٧١.

[7] مواهب الفتاح ٩٨/٢ - ٩٩.

وتحدث البلاغيون المعاصرون[1] عن الأنواع الأربعة وتنوعت أمثلتهم لها غير أن أكثر ما استوقفهم هو اختلاف العلماء في تجويز تشبيه المحسوس بالمعقول.

وكان الصعيدي قد أورد في صدر معالجته لمنـزلة هذه الأقسام كلاما استفاده من علي عبدالرازق، يقول الصعيدي: "وقد كان بودنا لو تيسر لنا البحث في سر هذه التقسيمات التي جاءوا بها في باب التشبيه، وجاءوا بمثلها في باب الاستعارة، فإن ذكر أقسام شتى لشيء واحد أمر ميسور لكل ناظر ولو أننا ذهبنا نستخرج للتشبيه أقساما كالتي استخرجوها لكان في مقدورنا أن نبلغ بالأقسام مئات بل ألوفًا، فيجب أن يجعل الحكم في ذلك للفائدة، وألا يقبل من التقسيم إلا ما كان ذا حظ من الفائدة والنفع وأما ما يجيء من ذلك حبا في التقسيم ورغبة في الإطناب فلا ينبغي قبوله"[2].

ومن قبلهما انتقد المرشدي كثرة التقسيمات ووصفها بأنها قليلة الجدوى في هذا الفن وامتدح الشيخ عبدالقاهر في تكثيره من الأمثلة وتحقيق لطائفها[3].

وهنا يتوجه سؤال مهم وهو هل يوافق الصعيدي في وصفه الخطيب بإهمال تلك المنازل؟

الحق أن الخطيب كان له إشارات متفرقة في باب التشبيه تبين طَرفًا من تلك المنازل.

يقول عن تشبيه المحسوس بالمعقول: "إنه لا يخرج - مع هذا - عن كونه على خلاف الظاهر؛ لأن الظاهر أن يمثل المعقول في ذلك بالمحسوس"[4].

---

[1] ينظر: الإفصاح عما تضمنه الإيضاح من مباحث البيان، أحمد محمد الحجار، معهد الدراسات الإسلامية والعربية، القاهرة، ص٢٧، المفصل في علوم البلاغة العربية المعاني – البيان – البديع، د. عيسى علي العاكوب، دار القلم، دبي، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م، ص٣٥٨، لباب البيان ص٨٢، علم البيان د. قَيود ص٢٦، نظرات في البيان ص٣٩، البيان في ضوء أساليب القرآن ص٤٠، نظرية البيان بين عبدالقاهر والمتأخرين ص١٢٦.

[2] البلاغة العالية علم البيان ص٣٨، وينظر: علم البيان وتاريخه ص٧٢-٧٣.

[3] شرح المرشدي ١٤/٢.

[4] بغية الإيضاح ص٣٩٥.

وفي أسباب تأثير التمثيل يجعل منها الانتقال من المعقول إلى المحسوس، وقد نقل كلام الإمام في ذلك حين قال: إن من تلك الأسباب "ما يحصل للنفس من الأنس بإخراجها من خفي إلى جلي كالانتقال مما يحصل لها بالفكرة إلى ما يعلم بالفطرة، أو بإخراجها مما لم تألفه إلى ما ألفته.. كالانتقال من المعقول إلى المحسوس.. نحو أن تقول وأنت تصف اليوم بالقصر: "يوم كأقصر ما يتصور" فلا يجد السامع له من الأنس ما يجده لنحو قولهم: "أيام كأباهيم القطا"[1].

وإذا كانت تلك طريقة الخطيب في معالجته لما نحن فيه فقد كان الصعيدي أوسع بحثًا لهذه القضية حيث ناقش كل قسم على حده.

فأما القسم الأول وهو تشبيه المحسوس بالمحسوس فقد قال عنه: إنه "أقل هذه الأقسام مرتبة في الفصاحة وكان ديدن أدباء الجاهلية من شعراء وغيرهم لما كانوا عليه من الحياة الفطرية التي لا تؤدي إلى تدقيق في التفكر والتخيل"[2] وضرب أمثلة من شعر امرئ القيس لا يتجاوز فيها تشبيه المحسوس بالمحسوس مثل قوله[3]:

كأن ثَبيرا في عرانين وبله   كبير أُناسٍ في بِجاد مزمل

وهذا القسم كما قال عنه الصعيدي كان ديدن الأولين من الأدباء والشعراء فهو درجة مبكرة في سلم درجات التشبيه اقتضاه ناموس الحياة كلها في النمو والتطور.

وأما القسم الثاني وهو تشبيه المعقول بالمحسوس فقد نقل فيه كلام ابن الأثير[4] حين عده أبلغ الأقسام الأربعة لتمثيله المعاني الموهومة بالصور المشاهدة ومثل له بقوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَعۡمَٰلُهُمۡ كَسَرَابِۭ بِقِيعَةٖ. . ﴾.

والأمر في هذا كما قال الصعيدي وابن الأثير فإنه من البلاغة في أعلاها لأنه يخرج غير الصورة إلى الصورة فترى ماثلة أمام العيان بعد خفائها.

---

(1) بغية الإيضاح ص٣٨٧ - ٣٨٨، وينظر: أسرار البلاغة ص١٢٧.

(2) البلاغة العالية علم البيان ص٣٨.

(3) ديوان امرئ القيس، ت. وشرح حجر عاصي، دار الفكر العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م، ص٢٣، وهو من معلقته، ينظر: شرح المعلقات للزوزني ص٤٥.

(4) البلاغة العالية علم البيان ص٤٠، وينظر: المثل السائر ١٠٣/٢.

وقد بين الإمام علة جمال هذا النوع من التشبيه فقال "إن أُنس النفوس موقوف على أن تخرجها من خفي إلى جلي وتأتيها بصريح بعد مكني.. نحو أن تنقلها عن العقل إلى الإحساس وعما يعلم بالفكر إلى ما يعلم بالاضطرار والطبع"[١].

يقول الدكتور محمد شادي عن هذا النوع: "هو أكمل أنواع التشبيه وأجدرها بتحقيق الوظيفة الأساسية للتشبيه وهي التصوير، فإنه يخرج المعاني المعقولة والأفكار الخفية إلى صور مرئية خليقة بالإقناع والتأثير.. وإنما صار هذا النوع مستحسنا عند النقاد والبلاغيين؛ لأنه ينسجم مع الفطرة الإنسانية السوية التي تنشد البيان والخروج من سجن الخفاء إلى العيان والوضوح، وفضلاً عن هذا فإنه ينسجم مع ما يدعو إليه الدين الحنيف من الخروج من الظلمات إلى النور.. على أن تشبيه المعقول بالمحسوس ورد في القرآن الكريم كثيرا وذلك جريا على نهجه في البيان والتصوير"[٢].

وأما القسم الثالث وهو تشبيه المحسوس بالمعقول فهو محل خلاف البلاغيين بين رافض له[٣] وحجته أن المعارف الحسية أساس المعارف العقلية ولأنه خلاف الأصل، ومن يقبله ويستحسنه للطفه[٤].

وقد ذكر الصعيدي أنه لم يكثر إلا في أشعار المحدثين وأورد رأي ابن الأثير أنه ألطف الأقسام الأربعة لأنه نقل صورة إلى غيرصورة وفيه إلحاق للمعاني بالأمور المحسوسة فيصير في الحقيقة كأنه تشبيه محسوس بمحسوس وفي هذا نهاية المبالغة واللطف[٥].

---

[١] أسرار البلاغة ص١٢١.

[٢] أساليب البيان والصورة القرآنية، ص٨٥.

[٣] ينظر: نهاية الإيجاز ص١٠٤، خزانة الأدب للحموي ٣٩٦/١.

[٤] ينظر المثل السائر ١٠٣/٢، العمدة في صناعة الشعر ونقده، أبو علي الحسن بن رشيق القـيرواني ت٤٥٦، ت: د. النبوي عبدالواحد شعلان، مكتبة الخانجي، القـاهرة، الطبعـة الأولى، ١٤٢٠هـ ـ - ٢٠٠٠م، ٤٧٠/١، الطراز ١٨٤/٣، وجعل العلوي من هذا القسم قوله تعالى: ﴿أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ﴾. يقول: "شبه حال الكفرة فيما هم فيه من الكفر والجحود والإصرار والتمادي على الباطل بظلمات بعضها فوق بعض فلا يدرك لها حالة في النور ولا يهتدى إليه". لكن جلال الدين السيوطي يمنع وقوع هذا القسم في القرآن الكريم. ينظر: الإتقان في علوم القرآن، جلال الـدين عبـدالرحمن بـن أبي بكـر السـيوطي ت٩١١هـ، ت: محمد شريف سكر ومصطفى القصاص، مكتبة المعـارف، الريـاض، الطبعـة الثانيـة، ١٤١٦هـ - ٢٠٠١م، ص١١٧.

[٥] ينظر: البلاغة العالية علم البيان ص٤٠.

ومن أمثلة ذلك قول أبي طالب الرقي[1]:

ولقد ذكرتك والظلام كأنه يوم النوى وفؤاد من لم يعشق

ويورد الصعيدي مذهب الرازي في عدم تجويزه لهذا النوع "لأن العلوم العقلية مستفادة من الحواس ومنتهية إليها ولذلك قيل: من فقد حسا فقد فقد علما وإذا كان المحسوس أصلاً للمعقول فتشبيهه به يكون جعلاً للفرع أصلاً والأصل فرعا وهو غير جائز"[2] وذكر في موضع آخر أن أبا هلال العسكري يعده تشبيها رديئًا[3]، ولم يوافق الصعيدي الرازي في رفضه لهذا النوع ورأى أن ذلك منه "فلسفةً لا يلتفت إليها هنا إذ لا مانع من تنـزيل بعض الأشياء المعقولة منـزلة الأشياء المحسوسة لتقررها في الذهن وتخيلها في العقل بحيث تكون أثبت في النفس وأقوى من المحسوس، فيصح جعلها في هذه الحالة أصلاً له يصح تشبيهه بها"[4].

وفي القول الذي نقله الصعيدي عن ابن الأثير مظنةُ إشكال حين جعل القسم الثاني أبلغ الأقسام والثالث ألطفها فقد يقال: أنه بهذا قد أخرج اللطف من دائرة البلاغة وفرق بينهما ولعل الإشكال ينجلي في معنى اللطف هنا حينما "يكون قصد صاحب المثل السائر أنه يحتاج إلى تفكير أوفى وأدق لذلك لم يكثر في العصر الجاهلي وإنما كثر عند المحدثين"[5] فهو يحتاج إلى مزيد نظر وفضل جهد في تكوينه ابتداءً ثم في استخراج الوجه منه انتهاءً.

مما سبق يتضح أن الصعيدي يوافق ابن الأثير في قبول هذا النوع ويجعله ألطف الأقسام. وهذا هو الصواب فإنْ رفَضنا مثل هذا النوع فقد حجرنا واسعا فإنه "ليس من مطالب الصورة التشبيهية أن توفر إقناعا عقليا بقدر ما تثير انفعالات نفسية تتجاوز حدود العقل البسيط"[6].

---

(1) البيت في الأسرار بلا نسبة ص٢٢٧، ومنسوب للرقي في يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، أبو منصـور عبدالملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي، ت٤٢٩هـ، ت: د. مفيد محمد قميحـة، دار الكتـب العلميـة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، ٢٩٨/١.

(2) البلاغة العالية علم البيان ص٤٠-٤١، ونهاية الإيجاز: ص١٠٤.

(3) ينظر البلاغة العالية علم البيان: ص٣٣.

(4) المرجع السابق: ص٤١.

(5) الشيخ عبدالمتعال الصعيدي ودراساته البلاغية ص٩٠.

(6) البيان في ضوء أساليب القرآن الكريم ص٥٢.

وسواء قلنا بجعل هذا من التشبيه المقلوب كما قال بعض البلاغيين[1] أو لم نقُلْ بهذا فإن فيه من الأحاسيس والمشاعر والانفعالات ما تشفع له بالحظوة والقبول.

إننا إذا عدنا إلى بيت أبي طالب الرقي السابق، أو قول التنوخي[2]:

وكأن النجوم بين دجاه سنن لاح بينهن ابتداع

أو قول امرئ القيس السابق.

أيقتلُني والمَشرفي مضاجِعي ومسنونةٌ زرق كأنيابِ أغْوالِ

إن عدنا لهذه الأبيات وأشباهها تجاوزنا التفكير في قبول هذا أو رده إلى التفكير فيما تضمنته من انفعالات ومشاعر أجاد أصحابها تصويرها ونقلها.

إن من أسباب لطف هذا القسم أنه يفجأ المتلقي حين يجد تشبيه المحسوس بالمعقول فيأخذ نفسه في طلب الكشف عن العلاقة بينهما، حتى إذا ظفر بها أَنِس لذلك وانشرح صدرا.

وأما القسم الرابع وهو تشبيه المعقول بالمعقول فقال عنه: إنه "يكاد أن يكون من اختراعات المحدثين أيضا وهو لا يقل في بلاغته ولطفه عما اخترعوه من النوعين السابقين"[3].

ومما ذكر له قولُ المتنبي[4]:

كأن الهم مشغوف بقلبي فساعةَ هجرها يجد الوصالا

وذكر ميل ابن حجة الحموي والعلوي لتقديم التشبيه الحسي على العقلي؛ لأن التمسك بالمحسوسات أولى في المشابهة لإفادتها مزيد قوة وإيضاح.

وكما سبق فإن الصعيدي يخالف في هذا ويجعل المحسوسات أقل درجات التشبيه. ولعله يريد أنه كلما كان المعنى محتاجا في طلبه لإمعان في التفكر وتدقيق في النظر كان أكمل وأولى وهذا حق.

---

(1) ينظر: عروس الأفراح ١٦٦/٢، المطول ص٥١٨، نظرية البيان بين عبدالقاهر والمتأخرين ص١٢٧.

(2) البيت في اليتيمة ٣١٠/٢، والمعاهد ١٠/٢.

(3) البلاغة العالية علم البيان ص٤١.

(4) شرح ديوانه ١٩٦/٢. ويروى: كأن الحزن ... البيت.

ويمكن إجمال نتائج ما سبق بحثه هنا فيما يأتي:

١- أجاد الشيخ الصعيدي تلمس منازل كل قسم على ما سبق بيانه وكان قد عالجها في كتابه (البلاغة العالية علم البيان) بتوسع لا نجده في بغيته.

٢- لم يكن الصعيدي مسبوقًا في مطالبته الخطيب ببيان تلك المنازل – على ما يظهر- وإن سبق في نقد كثرة التقسيمات من بعض العلماء كالمرشدي وعلي عبدالرازق كما مر بنا.

٣- لا يقبل كلام الصعيدي في وصفه الخطيب بإهمال بيان منازل تلك الأقسام فقد كان له إشارات عجلى في ثنايا درس التشبيه.

الأتمية والأعرفية في أغراض التشبيه

يعني البيانيون بمصطلح الغرض من التشبيه تلك "البواعث التي تحمل المتكلم على أن يعقد شبها بين شيئين"[1]، وعلى هذا يكون الغرض هو "الأمر الحامل على إيجاد التشبيه"[2].

ولابد في كل تشبيه من غرض يهدف إليه، فالأديب إنما يلجأ إلى التشبيه لأهداف ينشدها وأغراض يقصدها، وإلا عد كلامه خلْقًا من القول لا فائدة وراءه.

وهذه الأغراض منها ما يعود إلى المشبه وهو الأكثر ومنها ما يعود إلى المشبه به.

وقد بين صاحب (الإيضاح) أن الغرض من التشبيه يعود في الأغلب إلى المشبه، وأرجع تلك الأغراض إلى أربعة وجوه وهي:

بيان إمكان المشبه، وبيان حاله، ومقدار حاله، وتقرير حاله. ثم قال: "وهذه الوجوه تقتضي أن يكون وجه الشبه في المشبه به أتم، وهو به أشهر"[3].

ويراجع الصعيدي الخطيب في هذه المسألة فإنه لم يوافقه على إجماله بل قال معلقًا على كلامه: "اقتضاء تلك الوجوه للأعرفية ظاهر؛ لأن المشبه به كالمبين المعرف للمشبه، فيجب أن يكون أعرف بوجه الشبه؛ لأن التعريف إنما يكون بالأوضح أما اقتضاؤها للأتمية فإنما يظهر في غرض التقرير دون غيره ولاسيما بيان المقدار؛ لأنه يقتضي أن يكون المشبه به على حد مقدار المشبه لا أزيد ولا أنقص، ومن التشبيه ما يكون المشبه فيه أتم من المشبه به؛ كقوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ نُورُ

---

(1) المنهاج الواضح ٧٨/١.

(2) فن التشبيه ص٢١٨.

(3) بغية الإيضاح ص٤١٥.

ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشۡكَوٰةٖ فِيهَا مِصۡبَاحٌۖ ﴾[1] لأن الغرض منه بيان الحال لا تقريره[2].. والحق أن اقتضاء التشبيه للأعرفية لا يختص بهذه الوجوه الأربعة كما هو ظاهر من تعليله"[3].

ما حرره الشيخ الصعيدي هنا يمكن جعله في النقاط الآتية:

١- وافق الصعيدي الخطيب في اقتضاء تلك الوجوه للأعرفية.

٢- جعل غرض التقرير هو الذي يقتضي الأتمية دون غيره من الأغراض.

٣- بين أن غرض بيان المقدار يقتضي أن يكون المشبه به على حد مقدار المشبه لا أزيد ولا أنقص.

٤- ذكر أن من التشبيه ما يكون المشبه فيه أتم من المشبه به، كما في الآية الكريمة السابقة وإنما جاز ذلك لأن الغرض منه بيان الحال لا تقريره.

٥- نفى كون اقتضاء التشبيه للأعرفية مختصا بهذه الوجوه الأربعة التي ذكرها الخطيب.

ولاستكمال جوانب المسألة يحسن الوقوف عند كل نقطة مما سبق.

فأما اقتضاء تلك الوجوه للأعرفية فهو مما اتفق عليه لأن "المشبه به كالمبين المعرف للمشبه فليكن أوضح لأن التعريف إنما يكون بالأوضح"[4].

---

(1) سورة النور (٣٥).

(2) وجعل الصعيدي من غرض بيان الحال قول أبي تمام يمدح المعتصم:

إقدام عمرو في سماحة حاتم ... في حلْم أحنف في ذكاءِ إياسِ

وقد أُخذ عليه أن الأمير أكبر من أن يشبه بهؤلاء فقال:

لا تنكروا ضربي له من دونه ... مثلاً شرودا في الندى والباس

فاللهُ قـد ضرب الأقل لنوره ... مثلاً من المشـكاة والنبراسِ. ينظر: بغية الإيضاح ص٤١٥، شرح ديوان أبي تمام ٣٦٢/١.

(3) بغية الإيضاح ص٤١٥.

(4) عروس الأفراح ٢٠١/٢.

ويبين المغربي علة اقتضاء الأعرفية في تلك الأغراض فيقول: "حاصل تلك الأغراض كما تقدم تعريف حال المشبه الذي هو وجه الشبه وتعريف مقداره وتعريف إمكانه وتقرير ثبوته في الذهن بواسطة إلحاقه بالمشبه به، فلو لم يكن المشبه به أعرف بالوجه لزم أن يكون في التشبيه تعريف مجهول بمجهول"(١).

وفي مناقشته للخطيب في هذه المسألة يقول أحمد الحجار: "أكثر البيانيين يوافقونه على وجوب أن يكون وجه الشبه في هذه الأغراض الأربعة أشهر وأعرف لأن الغرض من التشبيه حينئذ البيان والإيضاح وإلحاق الناقص بالكامل فإذا كان وجه الشبه في المشبه به أقل وضوحا منه في المشبه ما صلح أن يكون بيانا له"(٢).

وأما كون غرض التقرير هو الذي يقتضي الأتمية والأعرفية كليهما دون غيره من الأغراض فيقول السعد فيه: "وأما تقرير حاله فيقتضي الأمرين جميعا؛ لأن النفس إلى الأتم الأشهر أميل، فالتشبيه به بزيادة التقرير والتقوية أجدر"(٣).

ووافق السعد جمهرةُ الشراح كما عند الشريف والمغربي والدسوقي(٤)، وخالف العصام ورأى أن في اقتضاء التقرير الأمرين "نظرا إذ في تشبيه المعقول بالمحسوس تقرير حال المعقول؛ لأن إلف النفس بالمحسوس أكثر، وإن لم يكن المحسوس أتم في وجه الشبه"(٥).

ولكن مذهب جمهور الشراح نصره جمع من أهل البلاغة المعاصرين(٦).

---

(١) مواهب الفتاح ١٧٠/٢.

(٢) الإفصاح ص٦٤، وينظر: فن التشبيه ص٢٣٨.

(٣) المطول ص٥٤٤.

(٤) ينظر: حاشية السيد على المطول ص٣٣٢، مواهب الفتاح ١٧٢/٢، حاشية الدسوقي ٢٣٧/٣.

(٥) الأطول ١٨٣/٢.

(٦) ينظر: الإفصاح ص٦٤، الإيضاح بشرح د. خفاجي ٧١/٤، نظرات في البيـان ص١٢١، لبـاب البيـان ص١٨٢، علم البيان د. فيود ص١٢٠.

إن تقرير حال المشبه وتمكينه في المشبه يحتاج إلى تمكين ذلك الوجه في النفس وتقريرها عندها حتى تأنس به، وتطمئن إليه، ويكثر هذا الغرض في تشبيه الأمور المعنوية في صور حسية مشاهدة حتى تتمكن تلك الصور في نفس السامع، وتستقر عنده؛ لأن النفس إلى الحس أميل[1] ومنه قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَسۡتَجِيبُونَ لَهُم بِشَيۡءٍ إِلَّا كَبَٰسِطِ كَفَّيۡهِ إِلَى ٱلۡمَآءِ لِيَبۡلُغَ فَاهُ وَمَا هُوَ بِبَٰلِغِهِۦۚ وَمَا دُعَآءُ ٱلۡكَٰفِرِينَ إِلَّا فِي ضَلَٰلٖ ﴾[2].

وبناءً على ما سبق فإن ما قاله الصعيدي حول هذه المسألة هو الصواب.

---

[1] ينظر: لباب البيان ص١٨١.

[2] الرعد (١٤)، والمشبه هو دعوة الكفار للآلهة ليستجيبوا لهم، ثم صمم الآلهة عن الاستجابة والمشبه به هو من يبسط كفيه من بعيد إلى الماء أو يبسط كفيه إلى ماء البئر وما هو ببالغ إليه وما ماء البئر بصاعد إليه. ينظر: إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، أبو السعود محمد بن محمد العمادي، ت٩٥١هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١١/٥، التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي، ت٦٠٤هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، ٢٤/١٩، إعراب القرآن الكريم وبيانه، محيي الدين الدرويش، دار ابن كثير، واليمامة، بيروت، دمشق، الطبعة التاسعة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، ٨١/٤.

أما المسألة الثالثة وهي كون بيان المقدار على حد مقدار المشبه لا أزيد ولا أنقص فقد ذكر السبكي أن الحكم الذي أصدره الخطيب في اقتضاء الوجوه الأربعة للأتمية ينافي ما إذا قصد بيان مقدار حال المشبه، وهو أحد هذه الأمور الأربعة[١].

وكلام السعد في هذا كان أكثر وضوحا حيث يقول: "بيان مقدار حاله لا يقتضي كونه أتم، بل هو يقتضي كون المشبه على حد مقدار المشبه به في وجه التشبيه، لا أزيد ولا أنقص، ليتعين مقداره على ما هو عليه"[٢].

وبهذا قال الشراح[٣] وغيرهم من البلاغيين[٤].

---

[١] ينظر: عروس الأفراح ٢٠١/٢.

[٢] المطول ص٥٤٤.

[٣] ينظر: مواهب الفتاح ١٧١/٢، الأطول ١٨٣/٢، حاشية الدسوقي ٢٣٧/٣.

[٤] ينظر: شرح عقود الجمان للسيوطي ص٨٥، فن التشبيه ص٢٤٠ - ٢٤١، لباب البيان ص١٨٠ - ١٨١.

وذكر الصعيدي في المسألة الرابعة أن من التشبيه ما يكون المشبه فيه أتم من المشبه به واستدل بقوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشۡكَوٰةٖ فِيهَا مِصۡبَاحٌۖ ﴾ وجوز الصعيدي مثل هذا لأن الغرض هنا بيان الحال لا تقريره.

وقد نبه البلاغيون إلى أن مثل هذا ليس من التشبيه المقلوب "وإن كان النور لا مناسبة بينه وبين المشكاة في قوته؛ لأن المشكاة هي المعلومة عند المخاطبين بإحساسها فالتشبيه في ذلك من باب الإلحاق بما تقرر علمه عند المخاطبين لا من باب القلب"(١).

ومن يستدل بهذه الآية لما نحن فيه يحملها على ظاهرها على أن من العلماء من جعل المشبه هنا هو محمدا صلى الله عليه وسلم أو نور القرآن في قلب المؤمن(٢). على أن للزركشي في هذه الآية الكريمة توجيها آخر، يقول: "وأما قوله تعالى: "مثل نوره كمشكاة" فيمكن أن يكون المشبه به أقوى لكونه في الذهن أوضح إذ الإحاطة به أتم"(٣).

إن ما ذكره الصعيدي هنا لم يذكره الشراح لكنه لا يعدم من ينصره فقد ذكر السيوطي في (الإتقان) أن القاعدة في المدح تشبيه الأدنى بالأعلى وفي الذم العكس ثم قال: "نعم أورد على ذلك ﴿ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشۡكَوٰةٖ ﴾ فإنه شبه فيه الأعلى بالأدنى لا في مقام السلب وأجيب بأنه للتقريب إلى أذهان المخاطبين، إذ لا أعلى من نوره فيشبه به"(٤).

---

(١) مواهب الفتاح ١٧٩/٢، وينظر: حاشية الدسوقي ٢٤٤/٣.

(٢) ينظر: الدر المنثور، عبدالرحمن بن الكمال جلال الدين السيوطي، ت٩١١هـ، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٣م، ١٩٦/٦، مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبدالعظيم الزرقاني، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م، ٢٧١/١، التسهيل لعلوم التنـزيل، محمد بن أحمد بن محمد الكلبي، ت٧٤١هـ، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، ٦٧/٣، المثل السائر ١٠١/٢، الإتقان في علوم القرآن ١١٨/٢، البرهان في علوم القرآن، الإمام بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي، ت ٧٩٤هـ، خرج أحاديثه وقدم له وعلّق عليه مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، ٤٨٠/٣.

(٣) البرهان في علوم القرآن ٤٨٣/٣.

(٤) الإتقان في علوم القرآن ١٢١/٢.

وبهذا يتضح أن من جعل المشبه أتم هنا نظَر إلى كونه من الله تبارك وتعالى، فهو قوي بإضافته إلى الله وهذا توجيه مقبول.

وكان الصعيدي قد استشهد بهذه الآية في (البغية، والبلاغة العالية علم البيان، والنظم الفني في القرآن)[1] لكنه لم يقل رأيه في ماهية هذا النور أهو نور الله - تبارك وتعالى - أم نور هدي محمد - صلى الله عليه وسلم - أم نور القرآن.

والظاهر أن الأتمية التي يراها في المشبه في هذه الآية الكريمة ناشئة من إضافة هذا النور إلى الله - عز وجل - سواء أكان نوره تعالى أو نور نبيه أو نور كتابه؛ فالقوة في الأتمية في نظر الشيخ إنما نشأت من هذه الإضافة.

---

[1] ينظر: بغية الإيضاح ص٤١٥، البلاغة العالية علم البيان ص٣٢، الـنظم الفـني في القـرآن، عبـدالمتعال الصعيدي، مكتبة الآداب، القاهرة، ص٢١٥.

وأما المسألة الأخيرة وهي التي يذكر فيها الصعيدي أن اقتضاء التشبيه للأعرفية لا يختص بهذه الوجوه الأربعة التي ذكرها الخطيب فمفهوم كلامه أن ذلك يشمل أغراض التزيين والتشويه والاستطراف.

أما أبو يعقوب السكاكي[١] فلا يجعل هذه الوجوه تقتضي الأعرفية فحسب بل والأتمية كذلك، وتتبعه في ذلك السبكي[٢].

فأما اقتضاؤها للأتمية فقد سبق بيان آراء العلماء فيه، ولذا فقد وصف السعد كلام السكاكي هنا بالاضطراب[٣].

إن ظاهر كلام الصعيدي في هذا المقام أن اقتضاء التشبيه للأعرفية يشمل أغراض التزيين والتشويه والاستطراف وهو ما خالفه صاحب (المطول). يقول:

"فإن قلت لم خصص هذه الأربعة بذلك؟ قلت: لأن التزيين والتشويه والاستطراف لا يقتضي الأتمية ولا الأشهرية، لصحة تشبيه وجه الهندي الشديد السواد بمقلة الظبي للتزيين مع أن السواد فيها ليس أتم منه في وجهه، ولا هي أشهر منه في السواد، ولأن الهيئة المشتركة بين الوجه المجدور والسلحة الجامدة المنقورة ليست في السلحة أتم ولا هي بها أشهر وكذا في الاستطراف، بل كلما كان المشبه به أندر وأخفى كان التشبيه بتأدية هذه الأغراض أوفى"[٤].

ومن أمثلة الاستطراف التي ذكرها الخطيب تشبيه فحم فيه جمر ببحر من المسك وهو ما قال عنه المغربي: "لم يقتضِ كون الوجه أظهر وأعرف لأن هذه الهيئة في المشبه أعرف، إذ هو بنفسه أظهر وأقرب إدراكًا من المشبه به"[٥].

وعلى ما بين السعد والمغربي ومن تبعهم من البلاغيين[٦] فإنه لا يلزم في أغراض التزيين والتشويه والاستطراف ما ذكره الصعيدي من اقتضائها الأعرفية.

---

(١) ينظر: مفتاح العلوم ص٣٤٥.

(٢) ينظر: عروس الأفراح ٢٠١/٢.

(٣) ينظر: المطول ص٥٤٤.

(٤) المصدر السابق نفس الصفحة.

(٥) مواهب الفتاح ١٧٤/٢.

(٦) ينظر: الإيضاح بشرح خفاجي، ٧٢/٤، نظرات في البيان ص١٢٦.

وهكذا فقد وقفنا عند كل نقطة من النقاط التي دار حولها حديث الصعيدي في هذه المسألة التي كان مثارها استدراكه على الخطيب في عبارته السابقة ومع أن العلماء بينوا فساد هذه العبارة، إن حملت على ظاهرها، فقد حاول بعض الشراح[1] إقامة وجه ينهض به كلام الخطيب. يقول المغربي: "وقد تبين أن في عبارة المصنف فسادا إن حملت على ظاهرها من اشتراك الوجوه في الأتمية والأشهرية ويمكن تصحيحها بجعل الكلام على التوزيع، فتعود الأشهرية لما يقتضيها وهو الجميع، والأتمية لما يقتضيها وهو التقرير"[2].

ويقرر الشيخ الدسوقي: "أن مراد المصنف أن مجموع الأغراض الأربعة يقتضي الأمرين ويرتكب التوزيع فترجع الأشهرية إلى ما يقتضيها، وهو الجميع، وترجع الأتمية لما يقتضيها وهو التقرير، وليس المراد أن كل واحد من الأغراض الأربعة يقتضي الأتمية والأشهرية معا"[3].

هكذا أجاب البعض عن الخطيب، وفي النفس شيء من هذا الجواب؛ إذ كيف لنا أن نجزم أن مراد المصنف كما قيل، حتى وإن قُيِل هذا في (التلخيص) فإنه لا يقبل في (الإيضاح) الذي قال عنه: "وبسطت فيه القول ليكون كالشرح له فأوضحت مواضعه المشكلة وفصلت معانيه المجملة"[4].

---

[1] ينظر: حاشية السيد الشريف ص٣٣٢، ومواهب الفتاح ١٧٢/٢، وحاشية الدسوقي ٢٣٧/٣.

[2] مواهب الفتاح ١٧٢/٢.

[3] حاشية الدسوقي ٢٣٦/٣ - ٢٣٧.

[4] بغية الإيضاح ص٩.

المبحث الثاني

الاستدراكات من أقسام التشبيه باعتبار طرفيه إلى نهاية الباب

وفيه أربع مسائل وهي:

الأولى: إدخال التشبيه المفرد المُقَيد في المركب.

الثانية: وجه الشبه في مثال التشبيه المُجمل الخفي (كانوا كالحلقة المفرغة لا يـدرى أين طرفاها).

الثالثة: حد التشبيه المقبول.

الرابعة: تنـزيل التضاد منـزلة التناسب في التشبيه.

إدخال التشبيه المفرد المقيد في المركب

قسم صاحب (الإيضاح) التشبيه باعتبار طرفيه إلى أربعة أقسام:

تشبيه المفرد بالمفرد، وتشبيه المركب بالمركب، وتشبيه المفرد بالمركب، وتشبيه المركب بالمفرد.

فأما القسم الأول: وهو ما كان طرفاه مفردين فجعلهما إما غير مقيدين، كتشبيه الخد بالورد، وإما مفردان مقيدان، ثم ذكر أمثلة لذلك القيد منها:

"قولهم لمن لا يحصل من سعيه على شيء: "هو كالقابض على الماء ، وكالراقم في الماء"؛ فإن المشبه هو الساعي، لا مطلقًا، بل مقيدا بكون سعيه كذلك، والمشبه به هو القابض أو الراقم، لا مطلقًا، بل مقيدا بكون قبضه على الماء أو رقْمه فيه؛ لأن وجه الشبه فيهما هو التسوية بين الفعل وعدمه في عدم الفائدة... فالقيد في هاتين الصورتين هو الجار والمجرور"[1].ومن أمثلة الخطيب في هذا الشأن ما جعل القيد فيه حالاً كقولهم:

"هو كالحادي وليس له بعير".

ومثل للطرفين المقيدين بقول الشاعر[2]:

إني وتزييني بمدحي معشراً   كمعلقٍ دراً على خنزيرِ

ومثل للمختلفين والمقيد هو المشبه به بقول الراجز[3]:

والشمس كالمرآة في كَفّ الأشل

أو يكون المقيد هو المشبه كتشبيه المرآة في كف الأشل بالشمس.

---

(1) بغية الإيضاح ص٤٢٣ - ٤٢٤.

(2) نسبه الصعيدي لابن الرومي ينظر: البغية ص٤٢٤، وهو في الأسرار بلا نسبة ينظـر: ص٢٠٠، ولم أعثـر عليه في ديوان الشاعر، ولعله سبق من الصعيدي، ديوان ابن الرومي، شرح: قـدري مـايو، دار الجيـل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

(3) في معاهد التنصيص "اختلف في قائله، فقيل: الشماخ، وقيل: ابن أخيه، وقيل: أبو النجم، وقيل: ابن المعتز" ٣٢/٢، وأنشده ابن طباطبا لابن أخي الشماخ وهو جبار بن جزء ينظر: عيار الشعر ص٢٨.

وقد بين البلاغيون أن المراد من هذه القيود التي يذكرها الخطيب ما يتعلق بوجه الشبه من حال، أو مفعول، أو مجرور، أو صفة، أو ظرف، أو مضاف. ويشترط في القيد أن يكون له تعلق خاص بوجه الشبه. فلو قيل: رأيت رجلاً كالأسد يهب الجزيل. لم تكن جملة (يهب الجزيل) قيدا وإن كانت صفة لعدم تعلق وجه الشبه بها لأن الوجه هو الشجاعة.

هكذا عالج الخطيب صور التشبيه المفرد المقيد، لكن هذه المعالجة لم ترق الشيخ عبدالمتعال الصعيدي ورأى: "أن مثل هذا لا يصح مراعاته في علم البيان، والأحسن إدخال المقيد في المركب"(١).

إذًا فالقزويني يجعل التشبيه المفرد المقيد شيئًا، والمركب شيئًا آخر، والصعيدي يرى أن الخير في إدخال المقيد في المركب.

الإمام عبدالقاهر لم تكن عنده هذه المصطلحات، وإنما كان معنيا بوجه الشبه، ومما ينتزع، وكيفية استخراجه من الطرفين في حالة كونهما مفردين أو مركبين، يقول في ذلك: "ثم إن هذا الشبه العقلي ربما انتزع من شيء واحد، كما مضى من انتزاع الشبه للفظ من حلاوة العسل، وربما انتزع من عدة أمور يجمع بعضها إلى بعض، ثم يستخرج من مجموعها الشبه، فيكون سبيله سبيل الشيئين يمزج أحدهما بالآخر، حتى تحدث صورة غير ما كان لهما في حال الإفراد"(٢).

ثم يمثل للحالة الثانية بقوله تعالى: ﴿ مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُواْ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا ﴾(٣) ثم يصل في معالجته الإفراد والتركيب إلى أن الوجه قد ينتزع من الوصف لأمر يرجع إلى نفسه مثل تشبيه الكلام

---

(١) بغية الإيضاح ص٤٢٤.

(٢) أسرار البلاغة ص١٠١.

(٣) سورة الجمعة: آية (٥).

بالعسل في الحلاوة. وقد ينتزع الوجه من الوصف لأمر لا يرجع إلى نفسه، ومثاله: أن يتعدى الفعل إلى شيء مخصوص يكون له من أجله حكم خاص ومثل لذلك بقولهم: "هو كالقابض على الماء والراقم في الماء" فالشبه هاهنا منتزع مما بين القبض والماء، وليس بمنتزع من القبض نفسه، ويجعل الآية السابقة من هذا القبيل.

"وعندما عاد عبدالقاهر فذكر أن الوجه قد ينتزع من الوصف لأمر لا يرجع إلى نفسه.. وقد ينتزع من الوصف لأمر يرجع إلى نفسه.. لم يكن يقصد شيئًا غير التقسيم الأول أي الوجه المنتزع من شيء واحد، والوجه المنتزع من أمرين أو عدة أمور ممتزجة بدليل أنه عاد فاستشهد للحالة الثانية بالمثل في الآية الكريمة"[1].

يقول في ذلك: "وإذ قد عرفت هذا فالحمل في الآية من هذا القبيل أيضا لأنه تضمن الشبه من اليهود لا لأمر يرجع إلى حقيقة الحمل، بل لأمرين آخرين: أحدهما تعديه إلى الأسفار والآخر اقتران الجهل للأسفار به وإذا كان الأمر كذلك كان قطعك الحمل عن هذين الأمرين في البعد من الغرض، كقطعك القبض والرقم عن الماء في استحالة أن يعقل منهما ما يعقل بعد تعديهما إلى الماء بوجه من الوجوه، فاعرفه"[2].

وبهذا يتضح أن الإمام لم ينص على تقييد أو تركيب وإنما كان حديثه عن الوجه المنتزع من وصف واحد أو من عدة أوصاف تجمع وتتآلف ويستخرج من مجموعها وجه الشبه.

كما أن السكاكي لم يقسم الطرفين إلى مفرد ومركب، بل كان مهتما بالوجه – كعبدالقاهر – فجعل الوجه مفردا أو مركبا، وذكر أن التمييز بينهما له فضل احتياج إلى سلامة الطبع وصفاء القريحة[3].

---

(1) أساليب البيان والصورة القرآنية ص١١٦ – ١١٧.

(2) أسرار البلاغة ١٠٥.

(3) ينظر: مفتاح العلوم ٣٣٨ وما بعدها.

ولكننا نجد الرازي في (نهاية الإيجاز) يذكر هذه القيود التي يذكرها الخطيب غير أنه ذكرها مرتبطة بوجه الشبه لا الطرفين[١].

والذي يظهر أن الخطيب قد استفاد من هؤلاء الأعلام الثلاثة أعني: عبدالقاهر والسكاكي والرازي، فشكل من مجموع بحثهم نظرته الخاصة.

فعبدالقاهر أشار إلى الإفراد والتركيب، والسكاكي كانت أمثلته محل نظر الخطيب، وأما الرازي فأوحى له فكرة القيود فنقلها من الوجه إلى الطرفين.

وقد سار شراح التلخيص على خطا الخطيب في تقسيماته دون أن يحيدوا عن دربه غير أنهم أحسوا بصعوبة التفريق بين المفرد المقيد والمركب فراحوا يبينون الفروق بينهما وأسلمهم بحثهم إلى القول بأن الفرق بين المقيد والمركب أحوج شيء إلى التأمل[٢].

نقل الخطيبي الخلخالي في شرحه (مفتاح تلخيص المفتاح)[٣] ما قاله الخطيب القزويني دونما مخالفة وكذا عند السبكي، والسعد، والعصام، والسيوطي، والمرشدي[٤].

أما المغربي فقد حاول أن يجعل التقييد قسما على حدة، فقسم حالات الطرفين إلى ثلاثة أحوال: الإفراد، والتركيب، والتقييد، ثم أورد أمثلة للطرفين في الحالات الثلاث فكانت عنده تسعة أقسام نتيجة ضربها في نفسها وذكر أن القزويني جعل التقييد من حيز الإفراد.

وقد حاول أو يفَرق بين المقيد والمركب فذكر أن التفريق بينهما: "لا يكون باعتبار التركيب اللفظي لاستوائه في الكل غالبا، وإنما يكون باعتبار قصد الهيئة بالذات، والأجزاء تبع، أو باعتبار قصد جزء من الأجزاء، والربط بغيره تبع، والحامل على أحد القصدين وجود الحسن فيه دون الآخر"[٥].

---

[١] ينظر: نهاية الإيجاز ١١٣.

[٢] ينظر: المطول ٥٥١، الأطوال ١٩٤/٢.

[٣] ينظر: مفتاح تلخيص المفتاح ص٥٣١-٥٣٢.

[٤] ينظر: عروس الأفراح ٢١٠/٢ - ٢١١، المطول ٥٤٩ - ٥٥٠، الأطوال ١٩١/٢، شرح عقود الجمـان للسيوطي ٨٦، شرح المرشدي على عقود الجمان ٢٧/٢.

[٥] مواهب الفتاح ١٨٩/٢.

ثم عاد المغربي في نهاية بحثه ليكرر مقولة غيره بأن هذا الباب: "أحوج كل فن إلى الذوق والأذواق تختلف ولا تنضبط.. وإنما صعب في التعبير لأن التعبير عن الذوقيات أصعب شيءٍ وإدراكها من التعبير كذلك"[(١)].

ولعل هذا الذوق المشار إليه في كلام المغربي كان وراء نشأة هذا الاختلاف.

وبهذا فقد تبين أن أحدا من الشراح والبلاغيين السابقين على الصعيدي لم ينص على إدخال المقيد في المركب كما فعل، خلا معاصره الشيخ عبدالهادي العدل فإنه – رحمه الله – جعل المقيد داخلاً في المركب ورأى أن الخير في الاقتداء بعبد القاهر في ذلك[(٢)].

وأما أهل البلاغة المعاصرون فمنهم من اتبع الخطيب[(٣)] ومنهم من خالفه[(٤)].

يقول علي الجندي: "التقييد غير التركيب فإذا وجدت في أحد الطرفين قيدا لفظيا من مفعول، أو صفة، أو ظرف، أو جار ومجرور، أو غير ذلك، فانظر إلى المعنى، فإن وجدت المقيد هو المقصود والقيد تبع لم يؤثر فيه شيئًا؛ فهو مفرد مقيد. وإن وجد القصد إلى الهيئة الحاصلة في الذهن على السواء، فهو تشبيه مركب"[(٥)].

في حين يرى أستاذنا د. محمد شادي: "أن عبدالقاهر لم يذكر ما يسمى بالمقيد، وإنما أشار إلى مسمى المفرد وإلى مسمى المركب على عمومه وشموله وما كان ينبغي أن يقسم المتأخرون المفرد إلى مقيد وغير مقيد، ثم يقعون في لبس كبير وخلط شديد بين المقيد والمركب"[(٦)].

---

(١) مواهب الفتاح ١٨٩/٢ - ١٩٠.

(٢) ينظر: دراسات تفصيلية شاملة لبلاغة عبدالقاهر في التشبيه والتمثيل – التقديم والتأخير، عبدالهادي العدل، ضبط وتعليق عبدالسلام أبو النجا سرحان، دار الفكر الحديث، ص٦٦ - ٦٧.

(٣) ينظر: المنهاج الواضح ٥٢/١، فن التشبيه ص١٢٥، الإفصاح ٧٥، الإيضاح بشرح د. خفاجي ٨٦/٤، علوم البلاغة ١٩٨، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، السيد أحمد الهاشمي، شرح وتحقيق حسن حمد، دار الجيل، بيروت، ص١٥٨، نظرية البيان ١٣٦، في البلاغة العربية علم البيان ٥٢، المفصل في علوم البلاغة العربية ٣٦٥، البلاغة فنونها وأفنانها علم البيان والبديع ٤٧.

(٤) دراسات تفصيلية ٦٦، أساليب البيان والصورة القرآنية ص١١٨، نظرات في البيان ٥٥.

(٥) فن التشبيه ١٢٥.

(٦) أساليب البيان والصورة القرآنية ص١١٨.

هذا الخلط واللبس تجده جليا في بعض أمثلتهم ومن ذلك قول الشاعر(١):

عَدا والصبح تحت الليلِ باد   كَطَرف أشهبٍ ملْقَى الجلالِ

فالخطيب(٢) يجعل هذا البيت من قبيل تشبيه مركب بمركب. لكن السبكي يرى أن الأظهر فيه تشبيه مقيد بمقيد(٣).

ومن ذلك قول الشاعر(٤):

وكأن أجرام النجومِ لَوامعاً   درر نثرنَ على بِساط أزرقِ

فهو عند الخطيب(٥) تشبيه مركب بمركب ويرى السبكي احتمالية كونه مقيدا بمقيد(٦).

ويرى الخطيب(٧) أنه لا قيد في قوله تعالى: ﴿ هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ ﴾(٨)، لكن العصام يرى أن الأظهر كونها تشبيه مقيد بمقيد(٩).

ومن قبل هذا خالف الخطيب السكاكي في تشبيه الشاة الجبلي بحمار مشقوق الشفة والحوافر نابت على رأسه شجرتا غضا، حيث جعله الخطيب تشبيه مفرد بمركب(١٠) والسكاكي جعله تشبيه مفرد بمفرد(١١).

---

(١) البيت لعبد الله بن المعتز في ديوانه، وبرواية (كطرف أبلقِ) ١٩٦/٢، ديوان شعر ابن المعتز، صنعة أبي بكـر محمد بن يحيى الصولي، ت. د. يونس أحمد السامرائي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
(٢) ينظر: بغية الإيضاح ص٤٢٧.
(٣) ينظر: عروس الأفراح ٢١٤/٢.
(٤) البيت لأبي طالب الرقي في أسرار البلاغة ص١٥٩، والإيضاح ص٤٠٢، واليتيمة ٣٤٦/١.
(٥) ينظر: بغية الإيضاح ص٤٢٧.
(٦) ينظر: عروس الأفراح ٢١٤/٢.
(٧) ينظر: بغية الإيضاح ص٤٢٣.
(٨) سورة البقرة آية (١٨٧).
(٩) ينظر: الأطول ١٩١/٢.
(١٠) ينظر: بغية الإيضاح ص٤٢٨.
(١١) ينظر: مفتاح العلوم ص٣٣٨.

وفي هذا يقول العصام: "ولولا اشتباه المقيد بالمركب لما كان الاشتباه بين البابين بتلك المثابة، وكفى شاهدا في شدة الالتباس وقوع الاختلاف بين المصنف والمفتاح"[١].

ومن الأمثلة التي اختلف فيها المعاصرون قول الخنساء[٢]:

أغر أبلَج تأتم الهُداةُ بِه   كأنه علَم في رأسه نار

فجاعله تشبيه مفرد بمركب[٣] وجاعله تشبيه مفرد بمقيد[٤].

وحسبك هذا دليلاً على أن مقاييسهم لم تضبط.

إنه إن كان جوهر التشبيه المركب عبارةً عن ارتباط بين عنصرين أو أكثر تتآلف فيما بينها وتكون بمجموعها صورة بيانية فإن ذلك الارتباط والتلاحم يلاحظ فيما أسموه بالمفرد المقيد، فالساعي مرتبط بكونه فيما لا ينفع، والراقم مرتبط بكونه على الماء، وكذا التعليم مرتبط بكونه في الصغر، والنقش بكونه على الحجر، فإذا فُك هذا التلاحم ذهبت غاية التشبيه، ولذا لا ينبغي الاستسلام للخاطر الأول عند فحص أجزاء الصورة وفاءً بحق التشبيه.

وأما أتباع الخطيب فإن انسياقهم وراءه جعلهم يقسمون مكونات الصورة إلى جزء، وشرط، ومقصود، وغير مقصود. وهذا تصنيف مردود لمعالم الصورة المتلاحمة التي يأخذ بعضها برقاب بعض في تآزر وتجاور. كيف وأولئك الأتباع يقولون بأنه لا اعتداد بهذا القيد إلا إذا كان له تأثيره الظاهر في تحقيق وجه الشبه بحيث لا يمكن تحصيله بين الطرفين إلا بمراعاة ذلك القيد، إنهم يقولون بذلك ثم يجعلونه غير مقصود.

---

[١] الأطول ١٩٤/٢.

[٢] ديوان الخنساء، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م، ص٤٩، ورواية الديوان: وإن صخرا لتأتم... البيت.

[٣] ينظر: جواهر البلاغة ص١٥٩.

[٤] ينظر: علوم البلاغة ص١٩٨، البلاغة فنونها وأفنانها ٤٧.

إذا تبين هذا فالقول بعزل المفرد المقيد عن التركيب فيه اختزال وتشويه للتشبيه، إنما هو درجة أولية مبكرة في سلم التركيب التصويري.

ومعلوم أن مستوى التركيب يتفاوت بحسب عدد الأجزاء ومستوى الارتباط بينها فقد يكون التركيب متينا مكثفًا كما في بيت بشار، وقد يكون التركيب أقل في مستوى الارتباط بين أجزائه مثل تشبيه الساعي من غير طائل بالراقم على الماء، وتشبيه الذي يجمع بين أمرين لا يجتمعان بمن يجمع سيفين في غمد[1].

وصفوة القول: أن الأولى جعل ما أسموه بالمفرد المقيد داخلاً في المركب لجملة أمور وهي:

١) صعوبة التفريق بين المفرد المقيد والمركب الأمر الذي جعل أهل البلاغة يرددون أن ذاك أحوج شيء إلى التأمل.

٢) اضطراب بعض العلماء واختلافهم في بعض الأمثلة من حيث التقييد والتركيب كما سبق بيانه.

٣) لم يذكر الخطيب وتابعوه فائدة تدعو إلى هذا التقسيم، وتشفع له، إلا رغبة في تكثير الأقسام شأن مدرسة التلخيص.

٤) تقسيم أجزاء الصورة التي لا تنهض إلا باستكمالها إلى جزء وشرط، ومقصود وغير مقصود، تصنيف لا يعضده الذوق.

٥) جعلَ الإمام عبدالقاهر كثيرا من أمثلتهم للمفرد المقيد داخلةً في التشبيه المركب.

كل هذا يجعل مذهب الصعيدي أولى بالإتباع من مذهب القزويني وأجدر بالقبول والتقدير.

---

[1] ينظر: أساليب البيان والصورة القرآنية ص١١٨.

وجه الشبه في مثال التشبيه المجمل الخفي

(كانوا كالحَلَقة المُفْرَغة لا يدرى أين طرفاها)

يقسم البلاغيون التشبيه باعتبارات متعددة؛ ومنها تقسيمه باعتبار ذكر وجه الشبه أو حذفه[1].

وهو بهذا الاعتبار ينقسم إلى قسمين:

١- القسم الأول: المُفَصل:

وهو ما ذُكر فيه وجه الشبه كقولنا: زيد كالأسد شجاعة، ووجهه كالبدر حسنا.

ومن أمثلتهم في ذلك قول ابن الرومي[2]:

يا شبيه البدر في الحُسـ	ـن وفي بعد المنال
جد فقد تنفجر الصخـ	ـرةُ بالمـاءِ الزلال

أو كان المذكور وصفًا مستلزما لوجه الشبه كقولنا:

حجة كالشمس في الظهور، فالوجه الحقيقي لازم الظهور وهو إزالة الحجاب وهذا الوجه من لوازم الوصف المذكور "الظهور" فاستغنى به تسامحا أو مجازا.

٢- القسم الثاني: المُجمل:

وهو ما لم يذْكر فيه وجه الشبه ولا ما يستلزمه، وهو إما أن يكون ظاهرا جليا يستوي في إدراكه العامة والخاصة كقولنا: زيد كالأسد، ووجهه كالبدر.

وإما أن يكون فيه الوجه دقيقًا خفيا لا يدركه إلا الخاصة.

ويستدل عليه عند حذفه بوصف طرفي التشبيه أو أحدهما:

---

(١) ينظر: بغية الإيضاح ص٤٣٠، الإفصاح ص٨٩.

(٢) ديوانه، ١٨٩/٥.

فمن ما وصف فيه الطرفان قولُ أبي تمام[١]:

ستصبِح العيس بي والليلُ عند فَتى   كثير ذكرِ الرضا في ساعة الغضبِ
صدفْت عنه ولم تصـدف مواهبه   عـني وعاوده ظني فلـم يخبِ
كالغيث إن جئـته وافـاك ريقُه   وإن تحملْت عنه كانَ في الطّلَبِ

وأما ما وصف فيه المشبه به فمثلوا له بقول النابغة الذبياني[٢]:

فإنك شمس والملوك كواكب   إذا طَلَعت لم يبد منهن كَوكَب

وأما ما وصف فيه المشبه فقط فلم يمثل له أكثر أهل البلاغة وذلك لندرته.

يقول علي الجندي: "لا خلاف أن وصف المشبه وحده في التشبيه نادر جدا، ومن الصعوبة المضنية أن تعثر له على مثال في ديوان شعر كامل، وأحسب أن منه قول أبي تمام[٣]:

هي البدر يغنيها تودد وجهها   إلى كل من لاقت وإنْ لم تودد"[٤]

وقد جعل الخطيب من أمثلة التشبيه المجمل الذي خفي وجهه فلا يدركه إلا من له ذهن يرتفع عن طبقة العامة جعل منه قول من وصف بني المهلب للحجاج لما سأله عنهم وأن أيهم أنجد: "كانوا كالحلقة المُفْرَغَة لا يدرى أين طرفاها"[٥].

---

(١) شرح ديوانه: ٦٩/١.
(٢) ديوان النابغة الذبياني، ت. علي فاعور، دار الفكر العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م، ص١٩.
(٣) شرح ديوانه: ٢٤٥/١.
(٤) فن التشبيه ص١٨٩.
(٥) ينسب أكثر البلاغيين هذا القول إلى فاطمة بنت الخُرشب الأنمارية حين سئلت عن بنيها الكَملَة. ينظر: الكشاف عن حقائق التنـزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، ت٥٣٨هـ، ت: عبدالرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٥٩/٤، التبيان للطيبي ص٣٤٨، شرح عقود الجمان للسيوطي ص٨٨.
ونسبه آخرون إلى كعب بن معدان الأشقَري يصف بني المهلب للحجاج بن يوسف الثقفي ينظر: الكامل في اللغة والأدب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، ت٢٨٥هـ، عارضه بأصوله وعلق عليه محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م، ٢٧٥/٣، وأسرار البلاغة ص٩٤؛ وفي (الإشارات) للجرجاني: لا منافاة بين النقلين. ينظر: ص١٧٤. ولعله يقصد ما نص عليه الصعيدي من إمكانية أخذ الأشقَري كلام الأنمارية. ينظر: بغية الإيضاح ص٤٣٣.
وفي كتب المعاجم يضرب هذا المثل للقوم إذا كانوا مجتمعين مؤتلفين أيديهم وكلمتهم. ينظر: تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، ت٣٧٠هـ، ت: محمد عوض مرعب، إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ٤٠/٤، لسان العرب ٦٢/١٠، تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهداية، ١٩٨/٢٥.

ثم علق الخطيب قائلاً: "أي لتناسب أصولهم وفروعهم في الشرف يمتنع تعيين بعضهم فاضلاً وبعضهم أفضل منه، كما أن الحلقة المفرغة لتناسب أجزائها يمتنع تعيين بعضها طرفًا وبعضها وسطًا"[١].

لكن الصعيدي كان ينتظر من الخطيب بيانا وتوضيحا لوجه الشبه الذي قال عنه إنه لا يدركه إلا الخاصة. وأما ما ذكره هنا فيراه الصعيدي غير صالحٍ لجعله وجها للشبه.

يقول صاحب (البغية) معلقًا على كلام الخطيب السابق: "ما ذكره من الأمرين يتضمن وجه الشبه، وليس به؛ لأن الأول مختص بالمشبه، والثاني مختص بالمشبه به، وإنما وجه الشبه هو الأمر الكلي الخالي عن التفاوت"[٢].

ويذكر الصعيدي في (أسرار التمثيل) أن "وصف المشبه به هو الاستدارة مع استواء الأجزاء، وهو غير موجود في المشبه، فيجب التأول فيه بإرادة لازمة وهو التناسب التام وعدم إمكان المفاضلة، لأنه هو الذي يشترك بين الطرفين، وهو وجه عقلي غير حقيقي"[٣].

كلام الصعيدي هذا يدور حول أمرين:

أولهما: علْمه أن وجه الشبه هو ذلك المعنى الذي يشترك فيه الطرفان تحقيقًا أو تخيلاً. وهو ما لم يلاحظه الصعيدي في مثال الإيضاح، فإن تناسب أصولهم وفروعهم في الشرف خاص بالمشبه، وتناسب أجزاء الحلقة خاص بالمشبه به.

وآخرهما: أن الحاجة تدعو إلى بيان وجه الشبه الذي لا يدركه إلا الخاصة لأن الوجه لا يتحقق في المشبه تحققه في المشبه به، فوجوده في الأول معنوي، وفي الثاني حسي[٤].

---

[١] بغية الإيضاح ص٤٣٢ - ٤٣٣.

[٢] المرجع السابق ٤٣٣/٣.

[٣] ص٣٩.

[٤] ينظر: عروس الأفراح ٢١٩/٢، وأساليب البيان والصورة القرآنية ص٦٤.

في حين أن الخطيب ذكر الوجه الظاهر عند قوله: زيد أسد فذكر أن المراد به التشبيه في الشجاعة دون غيرها[1].

وكان الإمام قد تكلم في (أسراره) عن درجات تفاوت الخفاء في وجه الشبه، وهو يتناول الفرق بين التشبيه والتمثيل، وكان كلامه محل نظر الخطيب.

يتحدث الإمام عن درجات التفاوت وهي – عنده – إما أن يكون فيها نوع خفاء يسير، ويمثل له بتشبيه الحجة بالشمس، أو يكون فيها خفاء أعلى من سابقه، ويمثل له بتشبيه الكلام بالماء في السلاسة، وإما أن يشتد فيها أمر التأول لأن خفاء الوجه شديد وهو ما قال عنه: "وإما ما تقوى فيه الحاجة إلى التأول حتى لا يعرف المقصود من التشبيه فيه ببديهة السماع، فنحو قول كعب الأشقري.. فهذا كما ترى ظاهر الأمر في فَقْره إلى فضل الرفق به والنظر. ألاَ ترى أنه لا يفهمه حق فهمه إلا من له ذهن ونظر يرتفع به عن طبقة العامة"[2].

وأما من تناول هذا المثال من الشراح فكانوا فريقين: فريق يسير على خطا الخطيب في تناوله لهذا المثال[3]. وآخرون لا يرتضون أن يكون ما ذكره الخطيب وجها للتشبيه، بل يجعلونه (التناسب الكلي الخالي عن التفاوت)[4].

ويقف البهاء السبكي على رأس الفريق الثاني، فهو أول من نبه على مذهبهم حينما قال: "وجه الشبه التناسب الذي يمتنع معه التفاوت؛ لكنه في المشبه في المعنى، وفي المشبه به في الصورة"[5].

---

(1) ينظر: بغية الإيضاح ص٤٣٢.

(2) أسرار البلاغة ص٩٤ وينظر: دراسات تفصيلية شاملة لبلاغة عبدالقاهر ص١١ وما بعدها، التشبيه والتمثيل بين الإمام عبدالقاهر والخطيب، د. عبدالعظيم المطعني، مطبعة السعادة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، ص٢٥.

(3) ينظر: مفتاح تلخيص المفتاح ص٥٣٨، المطول ص٥٥٥، مختصر السعد ص٢٠٧، التلخيص بشرح البرقوقي ص٢٧٦.

(4) ينظر: عروس الأفراح ٢١٩/٢، مواهب الفتاح ١٩٩/٢، حاشية الدسوقي ٢٦٩/٣.

(5) عروس الأفراح ٢١٩/٢.

ويرفض أن يكون (عدم دراية الطرفين) وجها للشبه "لأن الوجه أمر صادق على الطرفين، وطرفا الحلقة أمر لا يصدق على المشبه إذ لا يصدق على المشبه أن يقال لا يدرى أين طرفاها"(١).

وإذا نظرنا إلى رأي أبي يعقوب المغربي تبين لنا أن الصعيدي كان يضعه نصب عينيه مؤيدا إياه ومستفيدا منه.

يقول المغربي: "أشار – يعني الخطيب – إلى الوصف المتضمن لوجه الشبه؛ لأن الوجه يجب أن يكون في الطرفين معا، والتناسب في الشرف مختص بالمشبه، والتناسب في الأجزاء مختص بالمشبه به، ولكن تضمن وصف كل منهما التناسب المانع من وجود التفاوت، وهو محقق في الطرفين، وهو الوجه المشترك ولا يخفى على ذي ذوق سليم أن الانتقال من تناسبهم في الشرف إلى تناسب أجزاء الحلقة غاية في الدقة، فالوجه بين الطرفين لا يدركه إلا الخواص"(٢).

وأما من تناول هذا المثال من المعاصرين فأكثرهم على ما سار عليه الصعيدي ومن سبقه في تحديد وجه الشبه وبيان أن ما ذكره الخطيب لا يصلح وجها للشبه(٣).

يقول الدكتور محمد عبدالرحمن الكردي: "لا تظن أن مثل قولها – يعني الأنمارية -: (لا يدرى أين طرفاها) وجه الشبه، بل هي حال من المشبه به، وهو الحلقة، فهو صفة خاصة بها، لكنها لم تخف خفاء التشبيه، وعدم صلاحية مثل هذا

---

(١) عروس الأفراح ٢١٩/٢.

(٢) مواهب الفتاح ١٩٩/٢-٢٠٠.

(٣) ينظر: فن التشبيه ص١٨١، دراسات تفصيلية لبلاغة عبدالقاهر ص١٢، أساليب البيان والصورة القرآنية ص٦٤، علم البيان د. فيود ص٨٣، نظرية البيان ص١٦٠، البلاغة الصافية في المعاني والبيان والبديع، د. حسن إسماعيل عبدالرازق، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م، ص٣١١، علم البيان، د. محمد فتحي أبو العطا، دار النشر الدولي، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م، ص٥٣، نظرات في البيان ص٨٧ وما بعدها.

لكونه وجه شبه وإن اشعرت بالوجه لأن الوجه صفة مشتركة بين الطرفين"[1] وإذا كانت عبارة (لا يدرى أين طرفاها) أشعرت بالوجه فإنها لا تخرج التشبيه عن إجماله لأن مدار كونه مجملاً على ألا يذكر وجه التشبيه ذاته لا وصف مشعر به[2].

وهكذا لم أجد - فيما قرأت – معتذرا للخطيب فيما أُستدرِك عليه هنا.

والحق أن الخطيب لم ينص على أن ما ذكره هو وجه الشبه بل ظاهر كلامه أن منه ما يختص بالمشبه ومنه ما يختص بالمشبه به، ولكن كان الأولى أن يوضح وجه الشبه والحاجة تدعو إليه، الأمر الذي يأخذه عليه الصعيدي.

صفوة القول: أن وجه الشبه ما بينه الصعيدي مستفيدا من بعض الشراح على ما سبق بيانه وما سار عليه جمهور البلاغيين وهو (التناسب الكلي الخالي عن التفاوت)، وإنه كان على الخطيب أن يبين بالتفصيل وجه الشبه الذي ردد فيه مقولة الإمام بأنه خفي لا يدركه إلا من له ذهن يرتفع عن طبقة العامة.

---

[1] نظرات في البيان ص٨٧-٨٨.

[2] ينظر: المنهاج الواضح: ٦٨/١.

حد التشبيه المقبول

في ذيل تقسيماته للتشبيه يجعل الخطيب القزويني التشبيه باعتبار غرضه إما مقبولاً، أو مردوداً.

يقول عن التشبيه المقبول:إنه "الوافي بإفادة الغرض؛ كأن يكون المشبه به أعرف شيء بوجه الشبه إذا كان الغرض بيان حال المشبه من جهة وجه الشبه أو بيان المقدار.." [(١)].

واعترض الشيخ الصعيدي على عبارة (أعرف شيء) فقال: "الحق أنه لا يشترط إلا أن يكون المشبه به أعرف الطرفين بذلك، ويكفي أن يكون أعرفهما به عند السامع وإن لم يكن كذلك عند غيره"[(٢)].

ثم قال الخطيب إكمالاً لما بدأه "أو كأنْ يكون المشبه به أتم شيء في وجه الشبه، إذا قصد إلحاق الناقص بالكامل"[(٣)].

وعلق الصعيدي معترضاً "الحق أنه لا يشترط أيضاً إلا أن يكون المشبه به أتم الطرفين فقط في ذلك"[(٤)].

والذي يهمنا في هذا البحث هو مراجعة الصعيدي الخطيب في جعله المشبه به أعرف وأتم شيء بوجه الشبه على ما بين؛ فكلمة (شيء) هنا تفيد العموم وهو ما جعل الصعيدي يرى أن الحق أعرف وأتم الطرفين فقط.

وقد اعتنى الخطيب بقضية الأعرفية والأتمية بين طرفي التشبيه، فذكرها في ثلاثة مواقع يحسن استذكارها – على عجالة – لينكشف موقف الرجل منها.

---

(١) بغية الإيضاح ص٤٥١

(٢) المرجع السابق نفس الصفحة.

(٣) المرجع السابق نفس الصفحة.

(٤) المرجع السابق نفس الصفحة.

أول تلك المواضع فيما يعود على المشبه من أغراض وقال عن تلك الوجـوه إنهـا "تقتضي أن يكون وجه الشبه في المشبه به أتم وهو به أشهر"[٥].

وثانيهما: ما يعود إلى المشبه به من أغراض وهو التشبيه المقلوب يقول في ذلـك "يكون في الغالب إيهام أن المشبه به أتم من المشبه في وجـه الشـبه وذلـك في التشـبيه المقلوب.. كقول محمد بن وهيب[٢]:

وبدا الصباح كأن غُرته وجه الخليفة حين يمتدح

فإنه قصد إيهام أن وجه الخليفة أتم من الصباح في الوضوح والضياء.. كأنه يستكثر للصباح أن يشبهه بوجه الخليفة، ويوهم انه احتشد له واجتهد في تشبيه يفخم بـه أمـره فيوقع المبالغة في نفسك من حيث لا تشعر، ويفيدكها من غير أن يظهر ادعاؤه لها"[٣].

وأما الموضع الثالث فهو ما نحن فيه من التشبيه المقبول وهو عنده أن يكون المشبه به أعرف شي وأتم شيء بوجه التشبيه على ما سبق بيانه.

ولسائلٍ أن يقول: لماذا نص الخطيب في الموضع الثاني على كون المفاضلة بين طـرفي التشبيه بخلاف الموضعين الآخرين فقد جعل كلامه عاماً كما تفيده كلمة (شيء).والحق أن الخطيب كان ينظر بعين إلى الموضع الثاني، وينظر بالأخرى إلى (أسرار البلاغـة)؛ فـإن كلامه في التشبيه المقلوب هو كلام (الأسرار) بتصرف فيما أسماه الإمام (جعـل الفـرع أصلاً)[٤]، وبهذا يعلم سبب اختلاف كلامه في هذا الموضع. ولم يجعل أبو يعقوب السكاكي المشبه به أعرف وأتم مطلقاً، بل قيد ذلك بكونه أعرف وأتم من المشبه، يقول في مفتاحـه: "المشبه به حقه أن يكون أعرف بجهة التشبيه المشبه، وأخص بها، وأقوى حالاً معها"[٥].

---

(٥) بغية الإيضاح ص٤١٥.

(٢) ينظر: سر الفصاحة ٢٦٩، المعاهد ٥٧/٢.

(٣) بغية الإيضاح ص٤١٨-٤١٩.

(٤) ينظر: أسرار البلاغة ٢٢٣.

(٥) مفتاح العلوم ٣٤٥.

وأما العلوي فقد ذكر "أن الغرض من حال التشبيه أن يكون المشبه به أعظم حالاً من المشبه في كل أحواله وقد يأتي على العكس كقول من قال :

وبدا الصباح كأن غُرته   وجه الخليفة حين يمتدح"[1]

وقد وسع ابن الناظم الأمر فجعل من أسباب قبول التشبيه "أن يكون غير مبتذل وافياً بما علق به من الغرض، مثل أن يكون المشبه به إما أعرف شيء بأمر حسي.. وإما أتم محسوس في أمر حسي هو وجه الشبه" [2].

ويضيق صاحب الإشارات والتنبيهات ما وسع ابن الناظم ليجعل التمايز بين الطرفين فيرى أن المقبول عنده هو الذي يكون للمشبه به مزية ما على المشبه. [3] وفي موضع آخر يشترط للتشبيه أن يكون وجه الشبه أظهر في المشبه به من المشبه [4].

فإذا ما وصلنا إلى شراح التلخيص وجدناهم على قسمين:

قسم لم يزد على أن شرح مفردات الخطيب في هذا الموضع مقلداً وموافقاً ، وهو ما نجده عند الخلخالي، والسبكي ،والسعد ، وتبعهم السيوطي في شرحه (عقوده) [5].

وقسم آخر نظر إلى مفردات الخطيب نظرة فاحصة ورأى أن كلمة (شيء) يجب ألا تؤخذ على عمومها؛ بل يحسن أن يتدخل في كلام الخطيب ليستقيم الأمر.وهذا منحى جديد كان العصام - في الشرّاح - أول من نهر ماءه، وحمل لواءه، فذكر أن الأولى أن يقال: أعرف الطرفين وأتمهما [6].

---

[1] الطراز ١٨٢/٣.

[2] المصباح ص١٦٧.

[3] ينظر: الإشارات والتنبيهات ص١٨١.

[4] المرجع السابق ص١٧٢.

[5] ينظر: مفتاح تلخيص المفتاح ص٥٥٠، عروس الأفراح ٢٣٠/٢، المطول ص٥٦٢، شرح عقود الجمان للسيوطي ص٩٠.

[6] ينظر: الأطول ٢١٤/٢.

غير أن المغربي كان أوسع منه حديثاً وأشمل معالجة، فقد فصل القول فيما نحن فيه في وفاء لا تجده عند سائر الشراح يقول: "ويحصل إفادته الغرض مثلاً بأن يكون المشبه به أعرف من المشبه عند السامع بوجه الشبه في بيان الحال أي: في التشبيه الذي يكون الغرض منه بيان الحال، ولا يشترط في إفادة هذا الغرض أن يكون المشبه به أعرف من كل شيء عند كل أحد، وإن كان ذلك إن أمكن أوكد، ولذلك قدرنا بعد قوله: (أعرف) قولنا: (من المشبه عند السامع) فإذا جهل السامع حال ثوب من سواد أو غيره، وعرف حال آخر قلت لبيان حال المجهول: ذلك الثوب كهذا في سواده مثلاً"[٦] .

واستمر المغربي في تفصيله فذكر أن ما مضى يقال كذلك في غرض بيان المقدار وفي التزيين والتشيين ، وأما الاستطراف فجعل الوفاء فيه بأن يكون المشبه أندر شيء وجوداً أو يكون ممتنعاً عادياً مع وجود الوجه فيه على تلك الحالة ولا يقتضي الأعرفية.

وأما غرض التقرير الذي يحصل عند إلحاق الناقص بالكامل فقال عنه: "وتحصل إفادته أيضاً بأن يكون المشبه به أتم في وجه الشبه من كل شيء يقدره السامع في ذهنه في إلحاق الناقص بالكامل أي في بيان الغرض الذي يحصل عند إلحاق الناقص بالكامل وهو التقرير في ذهن السامع، حتى لا يتوهم كون المشبه على غير تلك الحال لينزجر مثلاً عما هو بصدده كقولك فيمن لا يحصل من سعيه على طائل: "أنت كالراقم على الماء" فإن المشبه به هو أتم في التسوية بين الفعل وعدمه في عدم الفائدة الذي هو الوجه"[٧].

وبهذا يتضح أن في كلام الشيخين – المغربي والصعيدي- ائتلاف واختلاف؛ فيتفقان في استدراكهما على الخطيب في عبارة (أعرف شيء) حيث إن الأولى عندهما أن يكون المشبه أعرف من المشبه به في تلك الأغراض.

ويختلفان في عبارة (أتم شيء) في غرض التقرير عند إلحاق الناقص بالكامل، حيث رأينا المغربي يجعل المشبه به أتم في وجه الشبه من كل شيء يقدره السامع في ذهنه. ورأينا الصعيدي يحصر الأتمية هنا في الطرفين كسابقتها.

---

(٦) مواهب الفتاح ٢٢٨/٢ - ٢٢٩.

(٧) المصدر السابق ٢٢٩/٢.

إن أحد من الشراح السابقين على المغربي لم يقل بما قال به في غرض التقرير عند إلحاق الناقص بالكامل لكننا نجد له أثراً في كلام أحد سابقيه وهو الحسن المفتي في كتابه (خلاصة المعاني) فقد ذكر أن قولهم زيد كالأسد في الشجاعة "إن الأسد أعرف بها من زيد وهي أتم في الأسد يعني أن يكون المشبه به أتم شيء في وجه الشبه في إلحاق الناقص بالكامل"[٨]. وكان الدسوقي قد نقل كلام العصام والمغربي دونما إضافة[٩]، وكذا الحال عند المرشدي والبناني[١٠].

حتى إذا ما وصلنا إلى أهل البلاغة المعاصرين وجدنا قلة منهم يعممون تعميم الخطيب في هذه المسألة[١١].

فمن هذا الصنف من يقول: إن "الوفاء بالغرض الذي قصد منه بأن يكون المشبه به أعرف بالوجه إذا قصد بيان حال المشبه أو يكون مساوياً له مع العلة به إذا قصد بيان مقداره ومسلم الحكم إذا قصد بيان إمكان وجوده وأتم معنى فيه أريد زيادة التقرير وإلحاق الناقص بالكامل ونادر الحصول إذا قصد غرابته واستطرافه"[١٢].

وأما الصنف الآخر وهم الغالبية فلم يأخذوا كلام الخطيب على إجماله بل حصروا القول في الطرفين. [١٣]

يقول الحجار: "إذا كان الغرض بيان حال المشبه فإن هذا الغرض لا يتحقق إلا إذا كان وجه الشبه في المشبه به أكثر وضوحاً منه في المشبه، وإذا كان الغرض بيان المقدار فيجب أن يكون مع وضوحه على درجة واحدة من حيث الحجم والمقدار، وإذا كان

---

(٨) خلاصة المعاني ص٣٦٠.
(٩) ينظر: حاشية الدسوقي ٢٩٢/٣ - ٢٩٣.
(١٠) ينظر: شرح المرشدي ٣٧/٢، تجريد العلامة البناني على مختصر الإمام السعد، مصطفى بن محمد بن عبدالخالق البناني ت ١٢٣٧هـ، مطبعة بولاق القاهرة، الطبعة الثانية، ١٢٩٧هـ، ٢٢٠/٢.
(١١) ينظر: زهر الربيع ص٩٨، نظرات في البيان ص ١٣٥.
(١٢) الصور البيانية بين النظرية والتطبيق ص١٥٦.
(١٣) ينظر: المنهاج الواضح ٨٥/١، الإفصاح ص١٤٦ وما بعدها، لباب البيان ص١٨١.

الغرض المبالغة في إلحاق الناقص بالكامل فيجب أن يكون في المشبه به أعظم حجماً أو أجمل شكلاً منه في المشبه.."[14].

ولم أجد من المعاصرين - فيما قرأت – من وافق المغربي في جعل المشبه به أتم شيء في وجه الشبه عند إلحاق الناقص بالكامل خلا محمد عبدالمنعم خفاجي في شرحه الإيضاح[15].

وبعد عرض هذه الآراء اتضح أنها تدور حول آراء ثلاثة:

الأول: رأي الخطيب في قوله (أعرف شيء.. وأتم شيء)، ومن وافقه.

الثاني: رأي المغربي حين يقول: (أعرف الطرفين وأتم شيء في غرض التقرير عند إلحاق الناقص بالكامل).

والثالث: رأي الصعيدي ومن وافقه حين يقول : (أعرف وأتم الطرفين) وهو رأي العصام من قبله.

وسبق القول أن رأي المغربي لا يختلف ورأي الصعيدي في حصر الأعرفية في الطرفين على ما ذكر من الأغراض المخصوصة بذلك وهو رأي نصره أكثر البلاغيين مما يجعله هو المقبول.

وبالمقارنة بين قوليهما فيما اختلفا فيه نجد أنه ليس من السهل رد مذهب الصعيدي؛ فإن كون المشبه به أتم الطرفين فقط في غرض التقرير الحاصل عند إلحاق الناقص بالكامل قول مقبول يوفي بالغرض، ولكن شرف المعنى ومقتضى مقام هذا الغرض يدعو أن يكون هذا (الكامل) الذي أُلحق به (الناقص) في منزلة من الأتمية لا ينازعه فيها شيء – إن أمكن ذلك - حتى يتحقق للمتكلم مراده فكلما اتسعت المسافة بين هذا الناقص وذلك الكامل كان ادعى لتحقيق بغية المتكلم. وحجة المغربي حين يقول بهذا حتى لا يتوهم كون المشبه على غير تلك الحال البعيدة فإذا قيل مثلاً للساعي فيما لا ينفعه : إنك كالراقم على الماء كان هذا ادعى لينزجر عما هو بصدده.

ولعل هذا يشفع للقول بأن مذهب الصعيدي صواب، ولكن مذهب المغربي أصوب.

---

(14) الإفصاح ص116 - 117.

(15) ينظر: الإيضاح بشرح خفاجي 71/4 و127/4.

تنـزيل التضاد منـزلة التناسب في التشبيه

في خاتمة درس التشبيه قال صاحب (الإيضاح): "واعلم أن الشبه قد ينتزع من نفس التضاد؛ لاشتراك الضدين فيه، ثم ينزل منـزلة التناسب بواسطة تمليح، أو تهكم؛ فيقال للجبان: "ما أشبهه بالأسد"، وللبخيل "هو حاتم""[١].

ولم يكن الخطيب بِدعا في معالجته لما أسماه البيانيون (تشبيه التضاد)، فكلامه هنا هو كلام السكاكي وابن الناظم[٢] من قبل، بيد أن ما ذكره الخطيب هنا قد جعله في (تلخيصه) في ذيل مباحث وجه التشبيه وهو ألصق به وأولى لأنه من ضم الشيء إلى ما يناسبه[٣].

ومهما يكن من شيء فإن الشيخ عبدالمتعال يرى أن عبارة الخطيب تحتاج إلى إصلاح يكمن في تقديم التنـزيل وتأخير الانتزاع.

إنه يقول: أن الأحسن تنـزيل التضاد منـزلة التناسب أولاً ثم يأتي انتزاع وجه الشبه منه بعد هذا التنـزيل تاليا[٤].

وهنا يختلف الشيخان، فالخطيب يقدم انتزاع وجه الشبه من نفس التضاد ويؤخر التنـزيل منزلة التناسب على ظاهر ما تفيده كلمة "ثم" في كلامه، والصعيدي يرى في هذا تقديما للمتأخر وتأخيرا للمتقدم.

إن مسألة (تنـزيل التضاد منـزلة التناسب) مشهورة في ميراث أهل العلم[٥] وأما عبارة الخطيب التي معنا فلا تستقيم مع كلامهم ؛ لأن الضدين لا يشتركان في الوجه إلا بعد تنـزيلهما منـزلة التناسب.

---

[١] بغية الإيضاح ص٤٥٣.

[٢] ينظر: مفتاح العلوم: ٣٥٥ ، المصباح: ١٧٠.

[٣] ينظر: تلخيص المفتاح: ١٤١.

[٤] ينظر: بغية الإيضاح ص٤٥٣.

[٥] ينظر: إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، محمد سعيد البدري أبـو مصعب، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، ص٥٢، شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني ت٧٩٢هـ، زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م، ١٤٠/١ ، تيسير التحرير، محمد أمين المعروف بأمير بادشاة، دار الفكر، بيروت، ٩/٢، الكليات، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفومي، ت١٠٩٤هـ، ت: عـدنان درويش – محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، ص١٠١، التقرير والتحريـر في علم الأصول، ابن أمير الحاج، دار الفكر، بيروت، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، ١٠/٢.

إن "ثم" في عبارة الخطيب كانت هي مثار هذا الخلاف ولو أنه جعل الفاء مكانها كما فعل الطيـبي لما حصل هذا الجدل يقول صاحب (التبيان): "واعلم أن التشبيه قد ينتزع من نفس التضاد؛ فإن كل واحد من الضدين متصف بمضادة صاحبه؛ فينـزل لذلك منـزلة شبه التناسب..."[1].

ولذلك فإننا نسلم للصعيدي مبكرا في استدراكه، فالحق أن يقال: أن الوجه قد ينتزع من التضاد بعد أن ينزل منزلة التناسب أو كما قال العصام: "قد يقصد إلى انتزاع وجه الشبه من نفس التضاد، ثم ينـزل منـزلة التناسب فينـزع"[2].

إننا لا نستطيع أن نقول: إن البخيل كحاتم إلا "عن طريق التنـزيل بأن ينزل التضاد بين الوصفين منـزلة التناسب اعتمادا على ما يريده المتكلم من سخرية وتهكم أو مزاح ومفاكهة ثم ينتزع وجه الشبه من التضاد المنـزل منـزلة التناسب لتحقيق الغرض المشار إليه"[3].

وقد أشار بعض البلاغيين إلى أن ظاهر عبارة الخطيب قد يحدث خلطًا فيظن أن وجه الشبه هو التضاد نفسه، يقول السعد في (مختصره): "وقد سبق إلى بعض الأوهام نظرا إلى ظاهر اللفظ أن وجه الشبه في قولنا للجبان هو أسد وللبخيل هو حاتم هو التضاد المشترك بين الطرفين باعتبار الوصفين المتضادين. وفيه نظر؛ لأنا إذا قلنا الجبان كالأسد في التضاد أي في كون كل منهما متضادا للآخر لا يكون هذا من التمليح والتهكم في شيء"[4].

ولم ينتبه بعض البلاغيين[5] لما استدرك الصعيدي فراحوا في طريق الخطيب نفسه. ولم يرتض آخرون[6] مرور هذه العبارة دون إصلاح وتنبيه ومع ذلك فقد حاول بعض البلاغيين إقامة وجه ينهض به كلام الخطيب.

---

(١) التبيان ص٣٦٨.
(٢) الأطول ١٧٤/٢.
(٣) علم البيان د. فيود ص٧٥.
(٤) مختصر المعاني ص٢٠١. وينظر: شرح المرشدي: ٢١/٢.
(٥) ينظر: مفتاح تلخيص المفتاح: ص٥١٨، عروس الأفراح: ١٨٧/٢، والتلخيص بشرح البرقوقي: ص٢٦٢.

وقد أورد الدسوقي في (حاشيته) تلك المحاولات فقال: "وأجيب بأن ثم للترتيب الإخباري فكأنه قال قد ينتزع الشبه من نفس التضاد، ثم أخبرك أنه ينـزل إلخ وإن كان التنـزيل متقدما على الانتزاع، أو يقال: المراد بالانتزاع قصده أي: قد يقصد انتزاع الشبه من نفس التضاد ثم ينـزل إلخ.. أو يجاب بأن قوله: ثم ينـزل بالنصب بأن مضمرة عطفًا على قوله: لاشتراك من عطف الفعل على الاسم الخالص من التأويل بالفعل فكأنه قال للاشتراك والتنـزيل وعبر بـ (ثم) لتباعد ما بينهما فإن الاشتراك حقيقي والتنـزيل ادعائي محض"[1].

هكذا أُجيب عن الخطيب وهي محاولات لا تقنع لما فيها من تعسف وتكلف، وهو ما دعا صاحب (الأطول) إلى رفض مثل هذا التكلف. يقول: "لا يصح التراخي المستفاد من كلمة (ثم) وأجاب عنه السيد السند في حواشي شرحه على المفتاح بأن القصد إلى التراخي في الرتبة إذ العمدة في التشبيه التنـزيل المذكور وما سبق كالتوطئة له، ولا يخفى أنه تكلف"[2].

وأما المعاصرون[3] فلم يتطرقوا إلى ظاهر عبارة الخطيب ولم ينقدوها قبولاً أو رفضا غير أن كلامهم في مسألة تشبيه التضاد كان سليما مستقيما.

يقول أحمد الحجار: "التضاد لا يصلح جامعا بينهما - يعني طرفي التشبيه - لأنه لا يحقق الغرض من التشبيه وهو التمليح أو السخرية.. فلابد إذًا من وسيلة تقَرب المسافة بين الوصفين المتضادين وتجعلهما كالمتماثلين.. هذه الوسيلة هي أن ينـزل التضاد بين الوصفين منزلة التناسب، اعتمادا على ما تريده من سخرية أو مفاكهة، ثم ينتزع وجه الشبه من التضاد المنـزل منـزلة التناسب لتحقيق الغرض المشار إليه"[4].

---

[6] ينظر: الأطول ١٧٤/٢، مواهب الفتاح ١٥٩/٢، حاشية الدسوقي ٢٢٤/٣. تجريـد البنـاني: ١٩٨/٢، حاشية عبدالحكيم ٧٨/٤، فيض الفتاح ٧٨/٤، حاشية مخلوف: ص١٣٩.

[1] حاشية الدسوقي ٢٢٤/٣.

[2] الأطول ١٧٤/٢.

[3] ينظر: الإفصاح ص ١١٩، فن التشبيه: ص١١٦، علم البيان د. فيود: ص٧٤.

[4] الإفصاح ص١٢٠.

وبهذا يتضح أن استدراك الشيخ الصعيدي كان في محله وأما كلام الخطيب فلعل الأصوب أن يقال عنه: أنه سهو منه – رحمه الله – دون أن يحمل ما لا يحتمل.

وبناءً على ما سبق يمكن إجمال نتائج هذه المسألة فيما يأتي:

١- ظهر من بحث المسألة ومجمل الآراء أن الصعيدي كان على صواب في استدراكه على الخطيب.

٢- يظهر أن ما ورد عن الخطيب - فيما نحن فيه - كان سهوا منه وسبقاً، وأما ما أجيب عنه به فهو تكلف ينبغي الإعراض عنه.

٣- تبع الصعيدي في رأيه بعضا من الشراح أمثال العصام والمغربي والدسوقي كما مر بنا.

الفصل الثاني

الاستدراكات في باب الحقيقة والمجاز

المبحث الأول

الاستدراكات من أول الباب إلى بداية تقسيمات الاستعارة

وفيه ثمانُ مسائل وهي:

الأولى: تعريف الحقيقة.

الثانية: وظيفة قرينة المشترك اللفظي بين السكاكي والخطيب.

الثالثة: تخصيص الاستعارة بإطلاقها على استعمال الكلمة.

الرابعة: شرط استعمال اليد في النعمة مجازا مرسلاً.

الخامسة: علاقة المجاز المرسل في قولهم: أكلت دما.

السادسة: أمثلة تنويع الشيء إلى متعارف وغير متعارف.

السابعة: قرينة استعارة النيران للسيوف في قول الشاعر

فإنْ تعافوا العدل والإيمانا فإن في أيماننا نيرانا.

الثامنة: القسم الثالث من أقسام قرائن الاستعارة وهي المعاني المربوط بعضها ببعض.

تعريف الحقيقة

يبحث البلاغيون المجاز مقرونا بالحقيقة وتاليا لها، باعتبار أن الاستخدام الحقيقي هو النمط الوضعي الذي انحرف عنه الاستخدام المجازي[(١)]، وهو ما أشار إليه العسكري بقوله: "ولابد لكل استعارة ومجاز من حقيقة، وهي أصل الدلالة على المعنى في اللغة"[(٢)].

وهناك يبين البلاغيون أن اللفظ المستعمل على نوعين: نوع لا يتصرف فيه عند الاستعمال بل يبقى على أصل وضعه ويسمونه (حقيقة)، ونوع يتصرف فيه عند الاستعمال ويسمونه (مجازا).

والحقيقة إما أن تكون في إسناد الفعل إلى غيره مثل: أنضج الله الثمر وتسمى (حقيقة عقلية)؛ وإما أن تكون في ذات اللفظ وتسمى (حقيقة لغوية) كلفظ (أسد) للحيوان المعروف.

وقد تعددت تعريفات العلماء للحقيقة فهي عند ابن فارس "الكلام الموضوع موضعه الذي ليس باستعارة ولا تمثيل، ولا تقديم فيه ولا تأخير؛ كقول القائل: (أحمد الله على نعمه وإحسانه) وهذا أكثر الكلام"[(٣)].

وفي (خصائص) ابن جني: "الحقيقة ما أُقر في الاستعمال على أصل وضعه في اللغة"[(٤)].

أما الإمام عبدالقاهر فقد حد الحقيقةَ بقوله: "كل كلمة أُريد بها ما وقعت له في وضع واضع – وإن شئت قلت: في مواضعة – وقوعا لا يستند فيه إلى غيره فهي (حقيقة)."[(٥)]

---

(١) ينظر: المعنى في البلاغة العربية، د. حسن طبل، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، ص٨٦.

(٢) كتاب الصناعتين ص٢٧٠.

(٣) الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، الإمام أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي اللغوي، ت٣٩٥هـ، ت: د. عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، ص٢٠٣.

(٤) الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني ت٣٩٢هـ، ت: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، ٤٤٢/٢.

(٥) أسرار البلاغة ص٣٥٠.

ويعرف الخطيب الحقيقية بأنها "الكلمة المستعملة فيما وضعت له في اصطلاح به التخاطب"[1].

ويعقب الشيخ الصعيدي على تعريف الخطيب قائلاً: "الأحسن أن يذكر في التعريف (اللفظ) بدل (الكلمة) ليشمل الحقيقة المركبة أيضا؛ كقولك: (الصدق حسن)؛ باعتبار الهيئة التركيبية لا باعتبار الإسناد، وقيل: إن المركب لا يطلق عليه حقيقة لغوية"[2].

وكلام الصعيدي هنا يضم النقاط الآتية:

١- أن الأحسن ذكر (اللفظ) بدلاً من (الكلمة) وذلك ليشمل التعريف الحقيقة المركبة إلى جانب الحقيقة المفردة.

٢- أن الاعتبار في نحو (الصدق حسن) هو الهيئة التركيبية لا الاعتبار الإسنادي.

٣- الإشارة إلى مذهب من لا يطلق على المركب حقيقة لغوية.

والصعيدي حينما يختار (اللفظ) بدلاً من (الكلمة) فهو إنما ينطلق من دلالة كل منهما ومفهومه؛ فاللفظ "جنس يشمل الكلام، والكلمة، والكَلِم.. والكلمة هي اللفظ الموضوع لمعنى مفرد"[3].

ومع أن مصداقية التعريف تقتضي كونه جامعا مانعا إلا أن تعاريفهم تناوبت بين (اللفظ)[4] و(الكلمة)[5].

---

(١) بغية الإيضاح ص٤٥٦.

(٢) المرجع السابق نفس الصفحة، وفي (البلاغة العالية – علم البيان) اختار الصعيدي اللفظ بدلاً من الكلمة. ينظر: ص٧١.

(٣) شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، قاضي القضاة بهاء الدين عبدالله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري، ت ٧٦٩هـ، ت: محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١١هـ-١٩٩٠م، ١٩/١-٢٠.

(٤) ينظر: المثل السائر ٨٤/١، جوهر الكنز ٤٤/١، الإيجاز في علم المجاز، لطف الله بن محمد الغياثي الظفيري، ت ١٠٣٥هـ، ت: محمد بركات حمدي أبو علي، دار الفكر، عمان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، ص٦٤.

(٥) ينظر: حسن التوسل ص١٠٤، التبيان في البيان ص٣٦٨، جامع العبارات في تحقيق الاستعارات، أحمد مصطفى الطرودي التونسي، ت. د. محمد رمضان الجربي، الدار الجماهيرية، مصراته، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م، ٢١٤/١.

وكان الخطيبي الخلخالي – في الشراح – أول من أشار إلى هذا الاستدراك حينما قال: "الأولى أن يقال: الحقيقة اللفظ المستعمل يشتمل المفرد والمركب؛ لأن كل واحد منهما يكون حقيقة كما يكون مجازا، اللهم إلا أن يراد بالكلمة ههنا ما يقابل الكلام، أو أعم فإنها حينئذ تتناول المركب أيضا، أو يقال المركب ليس بموضوع"[١].

ويلتمس السعد جوابا لما قد يؤخذ على الخطيب فيقول: "إن قلت: كان الواجب أن يقول: اللفظ المستعمل ليتناول المفرد والمركب. قلت: لو سلم إطلاق الحقيقة على المجموع المركب فنقول: لما كان تعريف الحقيقة غير مقصود في هذا الفن لم يتعرض إلا لما هو الأصل أعني: الحقيقة في المفرد"[٢].

زاد السيد: "أو يقسم الحقيقة إلى مفرد ومركب ثم يعرف كلاً منها على حدة كما فعله في المجاز"[٣].

ويرى العصام أن "تخصيص الحقيقة والمجاز بالكلمة يفَوت البحث عن سرائر تتعلق بالهيئات.. فينبغي تقسيم الحقيقة إلى المفرد والمركب وتعريف المفرد منها بما ذكره على طبق تقسيم المجاز"[٤].

وقد استفاد الدسوقي من مجموع هذه الآراء في معالجته لهذه المسألة فقال: "اعترض بأن هذا التعريف غير جامع لأفراد المعرف؛ لأنه لا يشمل الحقيقة المركبة كقام زيد، فكان الواجب أن يبدل الكلمة باللفظ، فيقول اللفظ المستعمل الخ، واللفظ يعم المفرد والمركب، وأجيب بأن المركب وإن كان موضوعا باعتبار الهيئة التركيبية على التحقيق، لكنه لا يطلق على حقيقة ولو سلم إطلاق الحقيقة على المركب فنقول لما كان تعريف الحقيقة غير مقصود في هذا الفن بل ذكر استطرادا اقتصر على تعريف الغالب منها"[٥].

---

[١] مفتاح تلخيص المفتاح ص٥٥٤.

[٢] المطول ص٥٦٨.

[٣] حاشية السيد على المطول ص٣٤٩، ونقله الشربيني في فيض الفتاح ١٢٣/٤.

[٤] الأطول ٢٢٦/٢ – ٢٢٧.

[٥] حاشية الدسوقي ٣٠٣/٣.

ويضيف المرشدي رأيه لهذه الآراء حينما ذكر أنه "لم يقل اللفظ المستعمل مع شموله للمفرد والمركب؛ لأن اتصاف المركب بالحقيقة والمجاز إنما هو باعتبار مفرداته التي تركب منها وهي الكلمات لا باعتبار كونه مركبا مع أنه يجوز أن يراد بالكلمة معناها هذا اللغوي الشامل للمركب أيضا"(١).

وخالف الإنبابي المرشدي وبين سبب اختيار الصبان لـ (اللفظ) فقال: إنه "عدل عن قولهم: (الكلمة) لأنه يصير التعريف عليه قاصرا على الحقيقة المفردة مع أن غرضه تعريف مطلق الحقيقة بدليل تمثيله للحقيقة المركبة بزيد قائم.. نعم يصح أن يراد بالكلمة مطلق اللفظ بأن يرتكب فيها التجريد وهو مجاز.. وأن يراد بها الكلمة الحقيقية والحكمية وهي الكلام فإنه لما توقف بعضه على بعض في الدلالة على المعنى كان في حكم الكلمة بجامع التوقف في كل على أجزائه فيصير التعريف شاملاً، إلا أنه يلزم على الأول دخول المجاز في التعريف، وعلى الثاني الجمع بين الحقيقة والمجاز فيه، والتعاريف يجب صونها عن المجاز"(٢).

ولم تنل هذه المسألة عند المعاصرين ما نالته عند الشراح والمتأخرين عنهم، حيث اكتفى جمهور المعاصرين باختيار (الكلمة)(٣) أو (اللفظ)(٤) معرضين عن الحديث في هذا الاستدراك.

لكننا لا نعدم منهم من يتوقف عنده كما فعل د. محمود حمدان فإنه ذكر هذا الخلاف، ثم بين رأيه فيه قائلاً: "اختيار (الكلمة) أدق؛ ذلك لأن الكلمة لا تصير لفظًا إلا بعد الاستعمال؛ لأن الكلمات صورة صوتية مفردة في ذهن المجتمع أو صورة كتابية مفردة

---

(١) شرح المرشدي ٢/٤٠.
(٢) حاشية الإنبابي ص٥١، واختاره الشيخ مخلوف في حاشيته ص١٤٦.
(٣) ينظر: الإفصاح ص١٢١، علم البيان في الدراسات البلاغية، د. علي البـدري، دار الكتـاب الجـامعي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، ص١٤٩، البيان في ضوء الأساليب العربيـة، د. عائشـة حسين فريد، دار قباء، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص١٢٩، البلاغة الصافية ص٣١، علم البيان د. فيود ص١٣٨، علم البيان د. أبو العطا ص٩٠، المفصل في علوم البلاغة العربية ص٤٤٨.
(٤) ينظر: البلاغة فنونها وأفنانها ص١٢٨، علم أساليب البيان ص١٩٧.

بين سطور المعاجم، ولا تصير لفظًا إلا بعد أن يلفظها المتكلم ويحرك بها لسانه ويستعملها في كلامه، عندئذ يتحول اعتبارها من كلمة إلى لفظ"[١].

وبعد هذه الآراء يمكن القول بأن الخطيب كان على يقين بمدلول كلا الكلمتين – الكلمة واللفظ – بدليل أنه ذكرهما في تعريف المجاز بنوعيه فذكر (الكلمة) عند المجاز المفرد[٢] وذكر (اللفظ) عند المجاز المركب[٣]، ولعل هذا يشير إلى أن الرجل لا يرى إطلاق الحقيقة اللغوية على المركب، الأمر الذي يرجح القول بأن الخلاف هنا خلاف اعتباري.

ولعل مجموع ما ذكره بعض الشراح جوابا عن الخطيب يصلح ليكون مخرجا، فإنهم بينوا أن المركب ليس بموضوع ولا يوصف بالحقيقة اللغوية إلا باعتبار مفرداته لا تركيبه، ثم أن تعريف الحقيقة غير مقصود في هذا الفن، فلم يتعرض إلا للغالب فيها والأصل، وهو الحقيقة المفردة فإذا ما أضيف رأي د. حمدان إلى هذا الجواب كان الميل إلى تقديم كلام الخطيب على رأي الصعيدي أقوى وأحرى.

ثم أن الصعيدي نفسه لم يكن قوي الصوت في استدراكه هنا؛ فقد ضعفه بإيراد مخرج للخطيب حينما ذكر أن منهم من لا يعد المركب من الحقيقة اللغوية وكأن الصعيدي بهذا الصوت الخافت يشعر أن في الأمر متسع.

---

[١] العلاقات والقرائن ص٤١-٤٢.

[٢] ينظر: بغية الإيضاح ص٤٥٩.

[٣] ينظر: المرجع السابق ص٥١٢.

وظيفة قرينة المشترك اللفظي بين السكاكي والخطيب

يعرف البلاغيون الوضع بأنه تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه، أي بغير وساطة قرينة[1]، وبهذا يخرِجونَ المجاز من الوضع؛ لأن دلالته على المعنى لا بنفسه، بل بواسطة، ويدخلُونَ في التعريف المشترك اللفظي.

وقد عرف ابن فارس المشترك فقال: "إنه تسمية الأشياء الكثيرة بالاسم الواحد، نحو عين الماء، وعين المال، وعين السحاب"[2].

وبهذا يمكن القول بأن المشترك "هو دلالة اللفظ الواحد على معنيين مختلفين غير ضدين دلالة حقيقية على السواء ليس بينها علاقة"[3].

وكان الخطيب قد ذكر مذهب السكاكي في المشترك ونقل كلامه في ذلك، فقال: "ذهب السكاكي إلى أن المشترك (كالقَرء) معناه الحقيقي هو ما لا يتجاوز معنييه؛ كالطهر والحيض غير مجموع بينهما. قال: "فهذا ما يدل عليه بنفسه ما دام منتسبا إلى الوضعين، أما إذا خصصته بواحد إما صريحا، مثل أن تقول: "القرء بمعنى الطهر"، وإما استلزاما، مثل أن تقول: "القرء لا بمعنى الحيض"؛ فإنه حينئذ ينتصب دليلاً دالاًّ بنفسه على الطهر بالتعيين، كما كان الوضع عينه بإزائه بنفسه"[4].

واستمر الخطيب في إيراد كلام السكاكي فقال: "ثم قال في موضع آخر: "وأما ما يظن بالمشترك من الاحتياج إلى القرينة في دلالته على ما هو معناه؛ فقد عرفت أن منشأ هذا الظن عدم تحصيل معنى المشترك الدائر بين الوضعين"[5].

---

(1) ينظر: بغية الإيضاح ص٤٥٧.

(2) الصاحبي ص٩٧، وقد بحث اللغويون المعاصرون نشأة المشترك، واستعمالاته، والخلاف في وقوعه، ينظر في ذلك: فصول في فقه اللغة، د. رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة السادسة، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، ص٣٢٤ وما بعدها.
في فقه اللغة العربية، د. ناجح مبروك، مكتبة الأمانة، مصر، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، ص١٨٤ وما بعدها.

(3) العلاقات الدلالية والتراث البلاغي دراسة تطبيقية، د. عبدالواحد حسن الشيخ، مكتبة ومطبعة الإشـعاع، الإسكندرية، الطبعة الأولى، ١٩٩١م، ص١٠٢.

(4) بغية الإيضاح ص٤٥٧، وينظر: مفتاح العلوم ص٣٥٨.

(5) المرجع السابق ص٤٥٧-٤٥٨.

وبعد أن أورد الخطيب كلام السكاكي أورد عليه اعتراضا، فقال: "وفيما ذكره نظر لأنا لا نسلم أن معناه الحقيقي ذلك. وما الدليل على أنه عند الإطلاق يدل عليه؟ ثم قوله: "إذا قيل: القرء بمعنى الطهر أو: لا بمعنى الحيض، فهو دالٌ بنفسه على الطهر بالتعيين" سهو ظاهر؛ فإن القرينة كما تكون معنوية، تكون لفظية، وكل من قوله "بمعنى الطهر" وقوله "لا بمعنى الحيض" قرينة"(١).

وفي معالجته لهذه المسألة يبين الصعيدي – أولاً – أن "قرينة المشترك إنما هي لتعيين المراد منه، ولا يحتاج فهم أحد المعنيين منه على الإطلاق إلى قرينة، أما قرينة المجاز فيحتاج إليها في نفس الدلالة على المعنى المجازي"(٢).

ويذكر الصعيدي أن السكاكي يريد بكلامه أن المشترك صالح للمعنيين عند الإطلاق.

وقد أسقط الصعيدي اعتراض الخطيب السابق فقال: "هذا الاعتراض ساقط؛ لأن السكاكي لا يريد إلا أن ذلك ليس قرينة لدلالة اللفظ على المعنى، بل لتعيين دلالته على أحد معنييه كما سبق، وما كان أغنى الخطيب عن الاشتغال بهذه المماحكات اللفظية"(٣).

وهكذا فإن الصعيدي يرى أن الخطيب فهم كلام السكاكي على غير وجهه، وأن السكاكي لم يقصد أن ذلك قرينة لدلالة اللفظ على المعنى كما فهم الخطيب، وإنما هو قرينة لتعيين دلالته على أحد معنييه.

وقد تحدث الشراح عن هذا الاستدراك، وأول ما يقابلنا في ذلك كلام الخلخالي، وكان قد أفاض الحديث عن هذه المسألة حين دفع كلام الخطيب وبين مراد السكاكي.

---

(١) بغية الإيضاح ص٤٥٨.

(٢) المرجع السابق ص٤٥٧.

(٣) المرجع السابق ص٤٥٨.

وذكر أن المشترك "وهو في دلالته عليهما غير مجموع بينهما لا يحتاج إلى قرينة ألبته... بل المحتاج إلى القرينة تعيين أحد المعنيين عند السامع، وهو ليس المشترك من حيث هو المشترك، وهذا هو معنى كلام صاحب المفتاح"[١].

وبين الخلخالي الفرق بين قرينة المجاز وقرينة المشترك فقرينة المجاز للدلالة، وقرينة المشترك لتعيين الدلالة، لا لنفس الدلالة، فعندما يقال: أسد يرمي، فإن (يرمي) قرينة للدلالة، بينما عبارة (بمعنى الطهر) التي معنا هنا؛ قرينة لتعيين الدلالة لا لنفس الدلالة، والمشترك بهذه القرينة لا يخرج عن الوضع والحقيقة[٢].

وعارض البهاءُ السبكي الخطيب وبين أن "الحق خلافه؛ لأن المشترك يتبادر الذهن منه إلى أحد المعنيين، ولا يلزم ما ذكره من كونه للمعين مجازا؛ لأنه دائر بين معنييه بقيد التعيين المبهم"[٣].

ورد السعد اعتراض الخطيب فقال: "قولنا: بمعنى الطهر أو لا بمعنى الحيض قرينة لدفع المزاحمة لا لأن تكون الدلالة بواسطة"[٤].

وفرق السيد بين قرينة المشترك وقرينة المجاز فذكر أن قرينة المشترك يحتاج إليها لتعيين المعنى المراد من بين جميع المعاني، أما قرينة المجاز فَيحتاج إليها في فهم وإرادة المعنى المجازي[٥].

وعلى منهج الشراح السابق سار بقيتهم في فهم مراد السكاكي، وبيان الفرق بين القرينتين[٦].

---

(١) مفتاح تلخيص المفتاح ص٥٥٨.

(٢) ينظر: المصدر السابق ص٥٥٩، وقد نبه الإمام عبدالقاهر إلى الحقيقة في المشترك عند تعريفـه للحقيقـة، وذلك حين جعل منها "كل كلمة استؤنف لها على الجملة مواضعة، أو ادعي الاستئناف فيهـا" أسـرار البلاغة ص٣٥٠، وينظر: أساليب البيان والصورة القرآنية ص٢٢٨.

(٣) عروس الأفراح ص٢٣٩.

(٤) المطول ص٥٦٩.

(٥) ينظر: حاشية السيد على المطول ص٣٥١.

(٦) ينظر: مواهب الفتاح ص٢٤٦، تجريد البناني ٢/٢٢٧، حاشية الدسـوقي ص٣١١، التلخـيص بشـرح البرقوقي ص٢٩٣.

ولم يشر أحد من المعاصرين – فيما قرأت – إلى هذا الاستدراك، غير أن د. خفاجي ذكر في شرحه الإيضاح رد السبكي السابق على الخطيب[١].

واهتم بعض المعاصرين ببيان الفروق بين وظيفة القرينة في المجاز، وفي المشترك، ونوع الدلالة في كل، "فدلالة اللفظ على معناه المجازي ليست وضعية؛ لاحتياجه إلى القرينة المانعة من إرادة المعنى الوضعي، ودلالة المشترك على أحد معنييه الموضوعين له وضعية؛ لأن القرينة التي احتاج إليها المشترك تعين أحد المعنيين الموضوع لهما اللفظ لغة، وليست كقرينة المجاز التي تعين معنى لم يوضع له اللفظ"[٢].

وبناءً على ما سبق يمكن القول بأن الصعيدي كان على صواب فيما استدركه على الخطيب مهتديا بكلام الشراح، وأن الخطيب حمل كلام السكاكي على غير معناه، فإن قول السكاكي (بمعنى الطهر أو لا بمعنى الحيض) لا يريد به أن يكون هذا دلالة على المعنى بواسطة، بل أراد به أن يكون قرينة لدفع المزاحمة، فهو دلالة لتعيين أحد المعنيين، وهنا تفترق طبيعة وظيفة القرينة في المجاز عنها في المشترك فإذا كانت قرينة المجاز تصرف الذهن إلى المعنى المجازي المراد من اللفظ؛ فإن قرينة المشترك تحدد أي المعنيين أراد المتكلم، فاللفظ يبين بنفسه المراد، والفرق بين القرينتين هو الفرق بين الحقيقة والمجاز، فقرينة المجاز هي قرينة المجاز، وقرينة المشترك هي قرينة الحقيقية[٣].

---

[١] ينظر: الإيضاح بشرح خفاجي ٩/٥.

[٢] علم البيان د. قيود ص١٣٨، وينظر: الإفصاح ص١٢١، علم البيان د. البيومي ص١٠٦.

[٣] ينظر: العلاقات الدلالية ص١٠٩.

تخصيص الاستعارة بإطلاقها على استعمال الكلمة

يقَسم البيانِيونَ المجاز المفرد إلى مرسل واستعارة، فإن كانت العلاقة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي الذي استعمل فيه اللفظ غير المشابهة سمي مجازا مرسلاً، وإن كانت العلاقة المشابهة سمي استعارة.

ويبين البيانيون كذلك أن الاستعارة تطلق على معنيين:

أولهما: المعنى الاسمي فيكون تعريفها: اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي.

وآخرهما: المعنى المصدري فتكون هنا: استعمال اللفظ في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة. وقد أتاح المعنى الثاني للبيانيين استخدام المشتقات التي يكثر ترددها في درس الاستعارة وهي: المستعار، والمستعار منه، والمستعار له، والمستعير[(١)].

وفي معالجته لما سلف نجد الخطيب يقول: "وكثيرا ما تطلق الاستعارة على استعمال اسم المشبه به في المشبه، فيسمى المشبه به مستعارا منه، والمشبه مستعارا له، واللفظ مستعار، وعلى الأول لا يشتق منه؛ لكونه اسما للفظ لا للحدث"[(٢)].

ويعلق الشيخ الصعيدي على كلام الخطيب فيقول: "هذا يقابل إطلاقها على الكلمة بحكم أنها قسم من المجاز، والحق أن هذا الإطلاق غير خاص بها؛ لأن المجاز كما يطلق على الكلمة يطلق على استعمالها"[(٣)].

إذًا فالصعيدي يرى أن إطلاق الاستعارة على المصدر ليس خاصا بها كما يوحي كلام الخطيب، بل يشاركها المجاز في ذلك، فكما يطلق على الكلمة قد يطلق على استعمالها، غير أن الصعيدي يجعل المعنى المصدري في الاستعارة "هو الأنسب؛ لأنه يؤدي إلى معرفة هذه المشتقات التي تدور كثيرا في الكلام على الاستعارة"[(٤)].

---

(١) ينظر: الإفصاح ص١٤٣.

(٢) بغية الإيضاح ص٤٦٢.

(٣) المرجع السابق نفس الصفحة.

(٤) المرجع السابق نفس الصفحة.

وفي (البلاغة العالية علم البيان) يقول الصعيدي: "وقد يعرف كل من المجاز والاستعارة بمعناه المصدري؛ فيعرف المجاز بأنه "استعمال اللفظ في غير ما وضع له لعلاقة من العلاقات"، وتعرف الاستعارة بأنها: "استعمال اللفظ في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة"[(١)].

ثم قال مبينا أركان الاستعارة بهذا المعنى المصدري: "وللاستعارة بهذا المعنى ثلاثة أركان:

أولها: المستعار، وهو لفظ المشبه به.

وثانيها: المستعار منه، وهو معنى المشبه به.

وثالثها: المستعار له، وهو المشبه.

ويجب أن يضاف ركنان إلى هذه الأركان الثلاثة:

أولهما: العلاقة بين المعنى الحقيقي والمجازي، وهي علاقة المشابهة.

ثانيهما: القرينة وهي التي تمنع من إرادة المعنى الحقيقي وبهذا يكون للاستعارة خمسة أركان لا ثلاثة"[(٢)].

أما الإمام عبدالقاهر فقد كان أكثر استعماله للمعنى المصدري الذي هو عمل المتكلم[(٣)]، فقد عرف الاستعارة بقوله: "أعلم أن الاستعارة في الجملة أن يكون للفظ أصلٌ في الوضع اللغوي معروف تدل الشواهد على أنه اختص به حين وضع، ثم يستعمله الشاعر أو غير الشاعر في غير ذلك الأصل، وينقله إليه نقلاً غير لازمٍ، فيكون هناك كالعارية"[(٤)].

وسار أكثر السابقين في تعريف الاستعارة على هذا المعنى المصدري[(٥)].

---

(١) ص٨٩.

(٢) المرجع السابق نفس الصفحة.

(٣) ينظر: التصوير البياني ص١٨٢.

(٤) أسرار البلاغة ص٣٠.

(٥) ينظر: كتاب الصناعتين ص٢٦٨، النكت في إعجاز القرآن ص٨٥، المثل السائر ٦٧/٢، الطراز ١٠٤/١.

وسار الشراح[1] على خطا الخطيب، خلا البهاء السبكي فإنه قال: "هذا ليس خاصا بالاستعارة بل كثيرا ما يطلق المجاز على استعمال اللفظ في غير موضعه فلو ذكر المصنف هذا التوسع في المجاز بجملته لكان أصوب"[2].

وكما أخذ البهاء السبكي على الخطيب أن كلامه لا يشمل المجاز؛ فقد أخذ المرشدي على السيوطي في نظمه (عقود الجمان) هذا المأخذ، ورأى أن الناظم لو ذكر هذا التوسع في المجاز بجملته لكان أولى[3].

وكان الشيخ مخلوف ممن يرى أن المجاز يطلق على الاستعمال كما يطلق على الكلمة[4].

وسار المعاصرون[5] من أهل البلاغة على منهج الشراح في عدم التنبيه على ما نبه عليه الصعيدي.

ولكننا لا نعدم من يشير إلى ذلك، فقد ذكر بعض المعاصرين "أنه قد يتوسع في المجاز "بالمعنى العام" كما توسع في الاستعارة، فيطلق على استعمال اللفظ المذكور – بالمعنى المصدري – كما أطلق على اللفظ المجازي – بالمعنى الاسمي-"[6].

وهكذا فقد بان لنا أن هذا الاستدراك لم ينل الاهتمام به في الشروح وغيرها من كتب البلاغيين إلا عند قلة منهم.

وهذا دالٌ على إطلاع الصعيدي ودقته؛ إطلاعه على مزيد من الشروح والمؤلفات، ودقته في تحرير المسائل.

---

(1) ينظر: مفتاح تلخيص المفتاح ص٥٦٥، المطول ص٥٧٤، الأطول ٢٣٧/٢، مواهـب الفتـاح ٢٦١/٢، حاشية الدسوقي ٣٢٩/٣، فيض الفتاح ٢٦١/٤، التلخيص بشرح البرقوقي ص٢٩٥.

(2) عروس الأفراح ٢٤٣/٢-٢٤٤.

(3) ينظر: شرح المرشدي ٤٣/٢.

(4) ينظر: حاشية الشيخ مخلوف ص١٤٧.

(5) ينظر: زهر الربيع ص١٠٥، علوم البلاغة ص٢٣٨-٢٣٩، الإفصاح ص١٤٢، لباب البيان ص٢١٤.

(6) علم البيان د. البيومي ص١٢٩.

وهنا يمكن القول بأن الصعيدي كان على صواب فيما استدركه على الخطيب مهتديا بكلام البهاء، فإن المجاز بعمومه يشارك الاستعارة في أنه قد يطلق على معناه المصدري كما يطلق على معناه الاسمي فيقال: إنه استعمال اللفظ، كما يقال: إنه اللفظ المستعمل وليس هذا خاصا بالاستعارة.

ولم أجد – فيما قرأت – معتذرا للخطيب في هذا، ولعل الجواب ممكن حين يقال: أن كثرة تداول الاستعارة في باب المجاز وتنوعها وطغيانها على أساليب المجاز الأخرى حمل الخطيب على العناية والاهتمام بها أكثر من غيرها، فعبارته لا تمنع من دخول الاستعارة وغيرها.

ومهما دار الأمر فإن الصعيدي كان على صواب في استدراكه على الخطيب مستنيرا بكلام البهاء السبكي.

شرط استعمال اليد في النعمة مجازا مرسلاً

بعد أن قسم الخطيب المجاز إلى مرسل، واستعارة؛ بين أن المرسل ما كانت العلاقة فيه بين ما استعمل فيه وما وضع له غير المشابهة، ثم شرع في بيان علاقات المجاز المرسل، ومثل لعلاقة السببية باليد إذا استعملت في النعمة لأن من شأن النعمة أن تصدر عن اليد وهذا من إطلاق السبب على المسبب ثم قال بعد هذا البيان: "ويشترط أن يكون في الكلام إشارة إلى المُولي لها فلا يقال: "اتسعت اليد في البلد"، أو "اقتنيت يدا"، كما يقال: "اتسعت النعمة في البلد"، أو "اقتنيت نعمة"، وإنما يقال: "جلت يده عندي، وكَثُرت أياديه لدي" ونحو ذلك"[١].

وعندما علق الصعيدي على كلام الخطيب السابق ذكر أن الخطيب اشترط تلك الإشارة لتكون قرينة على إرادتها من اليد، ثم قال: "وقد اعترض على هذا بأن القرينة شرط في كل مجاز؛ فلا حاجة إلى تقييد هذا النوع بها، وبأن القرينة قد توجد في ذلك من غير إشارة إلى المولي للنعمة؛ كقولك: "رأيت يدا عمت الوجود" ونحو ذلك"[٢].

وهذا الاعتراض الذي يورده الشيخ الصعيدي يدور حول أمرين:

أولهما: أن القرينة شرط في كل مجاز فلا حاجة لتقييد هذا النوع بها، وذلك لأنه يرى أن الإشارة إلى المولي هي القرينة هنا.

والآخر: أن القرينة قد تحصل من غير إشارة إلى المولي للنعمة كقولك: "رأيت يدا عمت الوجود".

وإذا كان الصعيدي قد أورد هذا الاعتراض على الخطيب هنا فإنه وافقه في (البلاغة العالية – علم البيان).

---

[١] بغية الإيضاح ص٤٦٣.

[٢] المرجع السابق نفس الصفحة.

يقول: "يجب أن يكون في الكلام دلالة على صاحب تلك النعمة بنسبتها إليه؛ فلا يصح أن يقال: اتسعت اليد في البلد أو اقتنيت يدا؛ كما يصح أن تقول: اتسعت النعمة في البلد أو اقتنيت نعمة"[١].

إن ما اشترطه الخطيب في (إيضاحه) لم يشترطه في (تلخيصه)[٢]، ولا اشترطه السكاكي من قبل[٣].

لكن الخطيب وهو يقرر هذا كان متأثرا بكلام الإمام عبدالقاهر فقد ذكر الإمام "أن اليد لا تكاد تقع للنعمة إلا وفي الكلام إشارة إلى مصدر تلك النعمة وإلى المُولي لها، ولا تصلح حيث تراد النعمة مجردة من إضافة لها إلى المنعم أو تلويح به"[٤].

والإمام يقول هذا وهو يقرر أن الملاحظة (العلاقة) في هذا الضرب من المجاز تقوى تارة وتضعف أخرى، فتصل في ضعفها حدا "لو حاول محاول أن ينكره أمكنه في ظاهر الحال، ولم يلزمه به خروج عن المحال، وذلك كاليد للنعمة، ولو تكلف متكلف فزعم أنه وضع مستأنف أو في حكم لغة مفردة، لم يمكن دفعه إلا برفق وباعتبار خفي"[٥].

واختلف الشراح في تلقي كلام الخطيب هنا؛ ففي حين قَبِلَ الخلخالي[٦] هذا الاستدراك فإن البهاء السبكي ناقش الخطيب فيه قائلاً: "فيما ذكره نظر؛ لأن كل مجاز فلابد

---

(١) البلاغة الغالية – علم البيان ص٧٨.

(٢) ينظر: التلخيص بشرح البرقوقي ص٢٩٦.

(٣) ينظر: مفتاح العلوم ص٣٦٥، وكذا الحال في المصباح ص١٧٢، والتبيان في البيان ص٣٧٠، ومقدمة تفسير ابن النقيب ص٢٤.

(٤) أسرار البلاغة ص٣٥٢.

(٥) أسرار البلاغة ص٣٥٢، وينظر: من قضايا أسلوب المجاز في علم بلاغة العربية (محاضرات لطلاب السنة المنهجية عام ١٤٢٦هـ)، د. محمود توفيق محمد سعد، ص٨.

يذكر د. عبدالعظيم المطعني أن هذا التأثر من الخطيب في معالجته لقضايا المجاز المرسل يشير إلى أن الإمام عبدالقاهر هو مكتشف هذا الضرب من المجاز وإن لم يسمه مرسلاً. ينظر: المجاز في اللغة والقرآن الكريم بين الإجازة والمنع عرض وتحليل ونقد، د. عبدالعظيم إبراهيم محمد المطعني، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م، ص٣٦٠-٣٦١.

(٦) ينظر: مفتاح تلخص المفتاح ص٥٦٧.

له من قرينة.. فلا حاجة إلى تقييد هذا النوع، ثم الإشارة إلى المولي لها لا يتعين بل يذكر قرينة ما، فقد تحصل القرينة من غير إشارة إلى المولي، كقولك: رأيت يدا عمت الوجود، وقد تحصل الإشارة إلى المولي ولا قرينة تصرف إلى المجاز، كقولك: يعجبني يد زيد"[١]. ولا يرى البهاء في تمثيل الخطيب بقوله: "جلت يده عندي" ما يعين المجاز؛ لأنه قد يراد بهذا اليد الجارحة، في حين قَبِلَ تمثيله بقوله: "كَثُرت أياديه عندي" لأن القرينة (كثرت) تهدي إلى المراد، وكذلك لفظ (الأيادي) بمعنى النعم، وأيد بمعنى الجارحة.

والحق أن البهاء فرق بين المتشابهين فإن "جلت" و"كثرت" لا تقال للجارحة؛ وإنما تأتي مرادا بها النعم.

وشارك السعد والعصام[٢] الخلخالي في قبول كلام الخطيب، ولكن العصام يضيف أن هذا الاشتراط ينبغي أن يكون "مبنيا على عرف في استعمال اليد في النعمة، لا على توقف كونه مجازا عليه، وإلا لانتقض تعريف المجاز بالصدق على يد مستعملة في النعمة من غير إشارة إلى المولي لها"[٣] والعصام في هذا يؤكد على أهمية العرف في استعمال المجاز.

وناقش ابن يعقوب المغربي هذا الاشتراط بقوله: "ورد عليه أن الإشارة إلى المنعم إن كان لكونه قرينةً لم يختص ذكر المنعم بكونه قرينة، وإن كان لشيء آخر فلا وجه، لصحة أن يقال: (عندي الأيادي التي لا يقام لها بالشكر) من غير ذكر المنعم، ويكون مجاز قطعا"[٤].

وأما المعاصرون الذين تمثلوا باليد عن النعمة في علاقة السببية فأكثرهم لم يذكروا هذا الاشتراط[٥]، وقلةٌ منهم وافق الخطيب فيه[٦].

---

(١) عروس الأفراح ٢٤٤/٢.
(٢) ينظر: المطول ص٥٧٥، الأطول ٢٣٧/٢، وشارك المرشدي في قبول كلام الخطيب، ينظر: شرح المرشدي ٤٤/٢.
(٣) الأطول ٢٣٧/٢-٢٣٨.
(٤) مواهب الفتاح ٢٦٣/٢.
(٥) ينظر: البلاغة فنونها وأفنانها ص١٤٩، نظرات في البيان ص٣٢٦، لباب البيان ص١٩٩، البيـان في ضـوء الأساليب العربية ص١٣٢، المجاز المرسل والكناية الأبعاد المعرفية والجمالية، د. يوسف أبو العدوس، الأهلية، عمان، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م ص٥٣.

على أن منهم من أورد هذا الاستدراك[1]، ومنهم من صرح بأن اليد قد يراد بها النعمة دون إشارة إلى المنعم[2].

وقد أفاض الحديث في هذه المسألة أستاذنا الدكتور محمد أبو موسى وناقش هذا الاستدراك الذي أثاره البهاء السبكي.

ذكر الدكتور أبو موسى نقْلَ الخطيب لكلام الإمام عندما كان عبدالقاهر يبين ضعف الملابسة بين اليد والنعمة وأنها محتاجة إلى هذه الضميمة وهي الإشارة إلى المنعم حتى تكون هذه الإشارة عونا يضيء طريق الدلالة، وذكر أن الشراح وهم يناقشون الخطيب لم ينتبهوا أنهم يناقشون الإمام[3]، وبين كذلك أنهم توهموا أن هذا الاحتياط في مجاز هذه الكلمة هو القرينة.ثم ناقش الدكتور البهاءَ فقال: "لم ينتبه السبكي إلى شيء من ذلك وظن أن المسألة مسألة قرينة، وفاته أن هذا عند عبدالقاهر شرط في صحة النقل، فهو شيء يسبق القرينة، لأنه جزء من العلاقة المسوغة للنقل"[4].

ولم يسلَم للبهاء حديثه عن بعض الأمثلة دون نقد أستاذنا الذي قال: "إن العلامة – يعني البهاء – لم يعصمه حسه المرهف في ذوق الأدب الذي زعمه له المتشيعون للمصرية، أن يسيغ قوله: "رأيت يدا عمت الوجود" وأن يعتبره كلاما جاريا على طريقة القوم وهو أبعد ما يكون عن ذلك، وإنما هو كلام من لم يطعم من شجرة الفصاحة والبلاغة كما قال ابن الأثير، وهذا الحس نفسه هو الذي أغراه بأن يستسيغ أن يكون قوله: "جلت يده عندي" مرادا به الجارحة، ولا معنى لجلال الجارحة إلا بجلال آثارها وفضائلها ونعمها"[5].

---

(٦) ينظر: علم البيان د. فيود ص١٤٨.

(١) ينظر: علم البيان د. البيومي ص١١١.

(٢) ينظر: البلاغة الاصطلاحية ص٧٧.

(٣) أما عبدالرحمن البرقوقي فقد ذكر أن الكلام للإمام عبدالقاهر. ينظر: التلخيص بشرح البرقوقي ص٢٩٦.

(٤) التصوير البياني ص٣٦٠.

(٥) المرجع السابق نفس الصفحة.

وأخيرا يشير الدكتور إلا أن استخدام اليد للنعمة من غير إشارة قد ورد عنهم ولا ضير في ذلك إذا قويت الملابسة بشهرة الاستعمال وشيوعه فإنهم يقولون: "إن الأيادي قروض" أي أن النعم كأنها قروض وديون عند الذي سيقت له[1].

ويضيف الدكتور محمود موسى حمدان "أن اعتبار التجوز في هذا أو رفضه راجع إلى طرائق أهل البيان في التعبير والتجوز في هذه الأساليب، وهم قد درجوا على التجوز باليد عن النعمة مع استصحاب الإشارة إلى صاحب النعمة"[2].

وبعد فهذه آراء العلماء – أجزل الله مثوبتهم – فيما استدرك الصعيدي على الخطيب.

وختاما يمكن القول بالنتائج الآتية:

١- كان الصعيدي يسير على خطا السبكي موافقًا له في إيراد هذا الاستدراك.

٢- يظهر أن الصعيدي لم يكن مقتنعا تماما بإيراد هذا الاعتراض، آية ذلك أنه وفي كتابه (البلاغة العالية – علم البيان) يوافق الخطيب في هذا الشرط.

٣- تأثر الخطيب بالإمام عبدالقاهر في هذه المسألة؛ على ما بينه الدكتور أبو موسى من احتياج الملابسة بين اليد والنعمة للإشارة للمولي بالنعمة تقويةً لها بهذه الضميمة.

٤- توهم الصعيدي ومن قبله السبكي أن الإشارة إلى المولي للنعمة هي القرينة، وقد تبين خلاف ذلك؛ لأن الإشارة سابقة على القرينة فهي من شرط صحة النقل؛ لأنها جزء من العلاقة المسوغة للنقل.

---

[1] ينظر: التصوير البياني ص٣٦٠.

[2] العلاقات والقرائن ص١٢٤.

٥- أورد الصعيدي – متأثرا بالسبكي – مقالاً على مجيء القرينة من غير إشارة إلى المولي للنعمة وهو قوله: "رأيت يدا عمت الوجود". وتبين أن هذا المثال لا يقوله الفصيح، فهو لا يجري على طريقة القوم في بلاغتهم وفصاحتهم، وإنما هو تكلف ظاهر.

٦- ورد في فصيح كلام العرب إطلاق اليد والأيادي على النعمة أو المعروف من غير أن يكون في الكلام إشارة إلى المولي لها كقولهم: "إن الأيادي قروض"[١].

ويبقى أمر يحسن التنبه له وهو أن الإمام عبدالقاهر يقول "أن اليد لا تكاد تقع للنعمة إلا وفي الكلام إشارة..." ولم يقل بالاشتراط كالخطيب، وفرق بين "تكاد" و"يشترط"، وهذا من الإمام يشعر بأن الإشارة قد تتخلف عن هذا المثال.

---

[١] ورد هذا القول "الأيادي قروض" في: تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق، فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي، دار الكتب الإسلامي، القاهرة، ١٣١٣هـ، ٩٨/٥، مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني النيسابوري، ت: محمد محي الدين عبدالحميد، دار المعرفة، بيروت، ٨٩/١، المستقصى في أمثال العرب، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٧م، ٣٠٣/١.

علاقة المجاز المرسل في قولهم: أكلت دما

يذكر البلاغيون للمجاز المرسل علاقات متنوعة، وهم يختلفون في عددها، وفي أمثلتها[1].

وكان الخطيب قد ذكر في (الإيضاح) عشر علاقات منها، وهي:

السببية، المجاورة، الجزئية، الكلية، المُسببية، اعتبار ما كان، اعتبار ما يكون، المحلية، الحالية، الآلية[2].

وبين في علاقة السببية أنها تسمية المسبب باسم السبب ومثل لها بـ: رعينا الغيث. وذكر أن في علاقة المسببية تسمية السبب باسم المسبب ومثل لها بـ أمطرت السماء نباتا.

وقد أدرج الخطيب ضمن أمثلة المسببية قولهم: فلان أكل الدم، وهنا كان الخلاف مع الصعيدي وغيره من العلماء.

يقول الخطيب بعد أن ذكر أمثلة لعلاقة المسببية: "وقولهم: "فلان أكل الدم" أي الدية التي هي مسببة عن الدم، قال[3]:

---

(1) للوقوف على خلافهم في عدد علاقات المجاز المرسل ينظر: الأطول ٢٣٨/٢، جامع العبارات ص٢٣٠، الرسالة البيانية، الشيخ أبو العرفان محمد بن علي الصبان، ت ١٢٠٦هـ، ت: د. مهدي أسعد عرار، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م، ص٩٨.

وللشيخ علي عبدالرازق كلام في تعاطي القوم لتلك العلاقات وتكلفهم فيها؛ يقول: "لو أنصف القوم لكفاهم أن يذكروا أنواع العلاقات التي ذكروها على سبيل التمثيل والتفصيل لا على سبيل التحديد والحصر، ومن ادعى أنه يحيط بأنواع الاتصالات والارتباطات بين الأشياء إحاطة جامعةً مانعة فهو إما فيلسوف يؤيده الكشف الروحاني أو متفلسف يقف حركة العلم على النماء ويسرع به إلى الهرم بعد الفتاء، وذلك الذي أصاب علم البيان، وقد كان غنيا عن الفلسفة والتفلسف، ومحتاجا إلى ترك الاعتساف به والتكلف". علم البيان وتاريخه ص٧٩.

(2) ينظر: بغية الإيضاح ص٤٦٢ وما بعدها.

(3) ورد في ديوان الحماسة:

دمشق خذيها واعلمي أن ليلةً ... تمر بعودي نعشها ليلةُ القدرِ
أكلت دما إنْ لم أرعك بِضرةٍ ... بعيدة مهوى القُرط طيبة النشرِ

وفيه: "قائل هذين البيتين إعرابي كان قد تزوج امرأة فلم توافقه، فقيل له إن حمى دمشق سريعة في موت النساء فحملها إلى دمشق وأنشد هذين البيتين" ٤١٣/٢.

ولم أجد من يعين القائل؛ لكن المراغي عزاه إلى (عروة الرحال)، ينظر: علوم البلاغة ص٢٣٣.

أكلت دماً إنْ لم أرعك بِضرة   بعيدة مهوى القُرط طيبة النشرِ"[1].

وعلق الصعيدي على هذا بقوله: "لا يخفى أنه حينئذ يكون من تسمية المسبب باسم السبب، فيكون ذكره هنا في غير محله"[2].

فالصعيدي يرى أن إيراد الخطيب لهذا المثال ضمن أمثلة علاقة المسببية في غير محله؛ لأن العلاقة فيه هي السببية.

هذا المثال الذي يورده الخطيب في (إيضاحه) لم يذكره في (تلخيصه)[3]، ومع ذلك فقد تطرق له أكثر شراح التلخيص.

ويحسن أولاً إيراد كلام المدافعين عن الخطيب الذين أجابوا عنه ووجهوا كلامه، فكان منهم من أجاب بأن الدية داعية إلى القتل؛ وذلك لأن القاتل كان يرجو النجاة بالدية وإلا لم يقدم على القتل؛ فرجاء الدية سبب في الإقدام على الدم، وهذا توجيه العصام[4].

وقد يجاب بأن مراد الخطيب أن الأكل مجاز عن الأخذ وهو سبب الأكل، فهو من تسمية السبب (الأخذ) باسم المسبب (الأكل)، أورده المغربي ورده بما يأتي[5].

وبالعودة إلى الشراح نجد البهاء السبكي يعلق على كلام الخطيب بقوله: "والذي يظهر أنه معكوس، وأنه من إطلاق المسبب على السبب نظرا إلى دية موروثه المقتول[6]" ثم يحاول البهاء بعد هذا إيجاد مسوغٍ لفعل الخطيب فيقول: "كأن المصنف أراد دية القاتل، كأن من أكل الدية أكل دم القاتل"[7]، ولكنه يعود رافضا هذا التأويل مبينا أن الدية ليست سببا للدم بل سببا لعصمته.

---

(1) بغية الإيضاح ص٤٦٩.
(2) المرجع السابق نفس الصفحة.
(3) ينظر: التلخيص بشرح البرقوقي ص٢٩٨.
(4) ينظر: الأطول ٢/٢٤٠.
(5) ينظر: مواهب الفتاح ٢/٢٦٦.
(6) عروس الأفراح ٢/٢٥٠-٢٥١.
(7) المصدر السابق ٢/٢٥١.

كما رفض السعد كلام الخطيب، وحمله على السهو، يقول: "أورد في الإيضاح في أمثلة تسمية السبب باسم المسبب قولهم: فلان أكل الدم، وظاهر أنه سهو؛ لأن من تسمية المسبب باسم السبب؛ إذ الدم سبب الدية، والعجب أنه قال في تفسيره: أي الدية المسببة عن الدم"[1].

ومصدر عجب السعد هنا أن في كلام الخطيب تناقض؛ حيث أورد هذا المثال في أمثلة المسببية، ثم فسره بعكس ذلك حين جعل الدم سببا عن الدية.

فإذا ما وصلنا إلى العصام وجدناه يدافع عن الخطيب ويجيب عنه – كما سبق – فهو يقول: "ويمكن توجيه كلامه – أي الخطيب – بأنه جعل الدية داعية إلى القتل، حتى لو لم يكن رجاء النجاة بالدية لم يقدم القاتل بالقتل، ولا تنافي بينه وبين تفسيره؛ لأن المعلوم من وجه قد يكون علة من وجه"[2].

هذا الدفاع من العصام يضاف إلى ما أورده المغربي سابقًا من أنه قد يجاب بأن المعتبر هو الأخذ والأكل.

ولم يسلَم للمدافعين قولهم من نقد؛ فهذا المغربي يقول عن توجيه العصام: "ولا يخفى ما فيه من التعسف؛ لأنه اعتبار عقلي بين الرجاء والإقدام، وهو خلاف مدلول اللفظ، مع ما فيه من الخروج إلى الاعتبارات العقلية المحضة التي لا يراعيها البلغاء"[3].

وأما التوجيه الآخر فقال عنه: "وأجيب أيضا بأن المعتبر هو الأكل وأخذ الدية، ولاشك أن الأكل مسبب أطلق على السبب الذي هو الأخذ وهو في التعسف كالأول، مع زيادة أن الدم لم يتعرض لوجه إطلاقه حينئذ على الدية مع أن الكلام في ذلك، لا في الأخذ والأكل"[4].

---

(1) المطول ص٥٧٦-٥٧٧.

(2) الأطول ٢٤٠/٢.

(3) مواهب الفتاح ٢٦٦/٢.

(4) المصدر السابق نفس الصفحة.

وكذلك رفض هذه التوجيهات جمع من أهل البلاغة[١]، وجملة ما يرونه فيها أن جواب العصام فيه تكلف؛ لأنه اعتبار عقلي يخالف مدلول اللفظ.

وبينوا أن التوجيه الآخر لا يصح لأن الخطيب لم يتعرض في كلامه للأكل والأخذ وإنما تعرض للدية والدم، وهذا ما دعا عبدالحكيم إلى قوله معلقًا على هذا التوجيه: "إن عبارة الخطيب لا تساعده"[٢]. قال الشربيني: "لأن كلامه – أي الخطيب – صريح في الدية والدم لا في الآكلين"[٣].

وإذا كان الخلاف بين هؤلاء العلماء محصورا في كون العلاقة سببية أو مسببية فإن آخرين يرون العلاقة هنا هي المبدلية[٤].

لكن أكثر ما عليه المعاصرون هو أن العلاقة هنا هي السببية[٥]، ويصرح بعضهم بسهو الخطيب[٦]، ومنهم من جمع بين السببية والمبدلية[٧]، ومنهم من لا يستبعد كون ما نحن فيه من قبيل الكناية المجازية[٨].

إن القائلين بالسببية يفسرون البيت الشعري تفسيرا يتفق مع السياق مما يجعل كلامهم هو المقبول؛ إنهم يذكرون أن الشاعر يهدد زوجته بأن يبتليها بضرة توقع بها البلاء

---

(١) ينظر: تجريد البناني ٢٣٦/٢، حاشية الدسوقي ٣٣٤/٣، حاشية عبدالحكيم ١٣٧/٤.
(٢) حاشية عبدالحكيم ١٣٧/٤.
(٣) فيض الفتاح ١٣٧/٤.
(٤) ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه، بدر الدين محمد بن بهادر بن عبدالله الزركشي، ت: د. محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، ٥٦٥/١، الرسالة البيانية ص١١٨، زهر الربيع ص١٠٤، علوم البلاغة للمراغي ص٢٣٣، جواهر البلاغة ص١٨٢.
(٥) ينظر: الإيضاح بشرح خفاجي ٢٩/٥، الإفصاح ص١٣١، علم البيان في الدراسات البلاغية ص١٦٣، من قضايا أسلوب المجاز المرسل ص١١، علم البيان د. فيود ص١٤٧-١٤٨، علم البيان د. أبو العطا ص١٠٧، علم البيان د. البيومي ص١١٥.
(٦) ينظر: علم البيان د. البيومي ص١١٥.
(٧) ينظر: المجاز المرسل والكناية، ص٥٨.
(٨) ينظر: أساليب البيان والصورة القرآنية ص٣٦٩، وفيه: "يبدو من روح المعنى أنه يدعو على نفسه بعدم النجاة إن لم يتزوج عليها أي لا نجوت إن لم أتزوج عليك... وعدم النجاة من لوازم أكل الدم، فتكون هنا كناية مجازية".

النفسي لما لها من الحسن والجمال، وأما قوله: "أكلت دما" فهو أسلوب خبري دعائي، والإنسان لا يأكل دما وإنما يريد بالدم الدية، فهو يدعو على نفسه إن لم يتزوج بأخرى بمقتل حبيب له ثم يعجز عن الثأر له فيلقى نفسه مقهورة محمولة على قبول الدية وتتساقط في مهاوي المذلة، فهذا مجاز مرسل علاقته السببية[1].

وأما ما أجاب به العصام عن الخطيب فقد تبين أنه لا يصلح جوابا لما فيه تعسف يرفضه البلغاء، كما أن العصام "يجعل هذا المجاز متشحا برداء الجاهلية، ولا مكان له في ظل الإسلام، لأن الدية في الإسلام تكون في القتل الخطأ، أما القتل العمد ففيه القصاص، امتثالاً لقول الله تعالى: ﴿ وَلَكُمۡ فِي ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰةٞ ﴾[2]"[3].

والجواب الآخر لا يساعده توضيح الخطيب فقد تكلم عن الدم والدية لا عن الأكل والأخذ فهو كسابقه في التكلف والتعسف.

وبهذا يتضح أن الصعيدي كان محقًا في استدراكه على الخطيب، وأما ما فعله الخطيب من جعله المثال ضمن أمثلة المسببية فَيحملُ على السهو منه دون أن يحمل كلامه فوق طاقته مما يتعارض مع بلاغة العربية. ويؤكد هذا السهو أنه فسر المثال تفسيرا يتوافق مع علاقة السببية حين قال: "أي الدية التي هي مسببة عن الدم".

---

[1] ينظر: من قضايا أسلوب المجاز المرسل ص١١.

[2] سورة البقرة (١٧٩).

[3] استدراكات السعد على الخطيب في المطول ص١٩٧.

أمثلة تنويع الشيء إلى متعارف وغير متعارف

تقوم الاستعارة على ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به وجعله واحدا من أفراده، في حين تقوم القرينة بدورها في منع إرادة المعنى الأصلي للمشبه به في الاستعارة.

وهنا يورد الخطيب كلاما قد يرد في هذا الشأن. يقول صاحب (الإيضاح): "فإن قيل: إصرار المتكلم على ادعاء الأسدية للرجل، ينافي نصبه قرينةً مانعةً من أن يراد به السبع المخصوص؟. قلنا: لا منافاة. ووجه التوفيق هو ما ذكره السكاكي وهو أن تبني دعوى الأسدية للرجل على ادعاء أن أفراد جنس الأسد قسمان بطريق التأويل: متعارف؛ وهو الذي له غاية الجرأة ونهاية قوة البطش مع الصورة المخصوصة، وغير متعارف؛ وهو الذي له تلك الجرأة وتلك القوة لا مع تلك الصورة بل مع صورة أخرى"[1].

ومعنى كلام الخطيب أننا حين نقول عن رجل تجاوز الحد في الشجاعة مثلاً: إنه ليس بإنسان، وإنما هو أسد؛ فقد جعلنا أفراد الأسد على نوعين: متعارف وهو الأسد المعروف، وغير متعارف وهو الرجل الشجاع.

ويضيف الخطيب في هذا الشأن قوله: "على نحو ما ارتكب المتنبي في هذا الادعاء في عد نفسه وجماعته من جنس الجن، وعد جِماله من جنس الطير، حين قال[2]:

نحن قوم ملْجِن في زي ناسٍ　　　　فوق طيرٍ لها شخوص الجمالِ

مستشهدا لدعواه هاتيك بالمخيلات العرفية. وأنْ تحصص[3] القرينة بنفيها المتعارف الذي يسبق إلى الفهم ليتعين الآخر.

---

(1) بغية الإيضاح ص٤٨٥-٤٨٦.

(2) شرح ديوانه: ١٧٧/٢، وفيه: نحن ركب... البيت.

(3) معطوف على قوله: "أن تبني دعوى الأسدية" في كلامه السابق.

ومن البناء على هذا التنويع قوله[1]:

تحيةُ بينهم ضرب وجيع

وقولهم: "عتابك السيف"، وقوله تعالى: ﴿ يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴿٨٨﴾ إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴾[2].

ومنه قوله[3]:

وبلدة ليس بها أنيس إلا اليعافير وإلا العيس"[4]

ويفسر الصعيدي أمثلة (الإيضاح) السابقة مبينا ما فيها من تنويع، لكنه يورد اعتراضا على التمثيل بالآية الكريمة والبيت بعدها؛ حيث يقول: "وقد اُعترض على هذا بأنه استثناء منقطع لا يقدر فيه دخول المستثنى في المستثنى منه، وكذلك الآية قبله، فلا يدخلان في ذلك التنويع"[5].

ويعرف النحويون الاستثناء المنقطع الذي يقول به الصعيدي بأنه ما لم يكن المستثنى منه بعضا مما قبله، وعكسه هو المتصل[6].

وعلى هذا فلا يرى الصعيدي وجها لعد الآية الكريمة والبيت الشعري بعدها مثالاً للتنويع؛ لأن الاستثناء فيه منقطعا.

ويشارك جمع من البلاغيين[7] الخطيب في نهجه والذي نقله من السكاكي[8].

---

(1) عجز بيت أوله: وخيلٍ قد دلَفْت لها بِخيلٍ، ينسب لعمرو بن معد يكرب كما في كتاب سيبويه، أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، ت: عبدالسلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ٣/٥٠.

(2) سورة الشعراء (٨٨-٨٩).

(3) من الرجز وهو لجران العود عامر بن الحارث النميري، كما قال الصعيدي، بغية الإيضاح ص٤٨٧.

(4) بغية الإيضاح ص٤٨٦-٤٨٧.

(5) المرجع السابق ص٤٨٧.

(6) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١/٥٤٤.

(7) ينظر: الإشارات ص١٩١، التبيان في البيان ص٣٧٩، الفوائد الغياثية ص١٥٦-١٥٧.

(8) ينظر: مفتاح العلوم ص٣٧٢.

وكان البهاء السبكي قد تعرض لهذين المثالين وأورد عليهما اعتراضا حيث يقول: أن التمثيل بهما للتنويع "فيه نظر؛ لأن البيت والآية على أحد القولين الاستثناء فيهما منقطع، وإذا كان منقطعا فلا تقدر أن المستثنى فرد من أفراد المستثنى منه"[(١)].

وبهذا يظهر تأثر الصعيدي بكلام البهاء في هذا الاستدراك.

ولم ينل هذان المثالان حظهما من النقد عند بقية الشراح[(٢)] غير أن البرقوقي[(٣)] نقل كلام السكاكي ثم الخطيب بنصه.

وقلةٌ من المعاصرين الذين تعرضوا للمثالين، وأعرض الأكثرون عن الحديث فيهما.

ويذكر د. خفاجي جملة من الأمور، منها أن هذين المثالين بالإضافة إلى قولهم: "عتابك السيف" لم تذكر أمثلة للاستعارة أو التشبيه إذ لا شيء فيها من ذلك وإنما ذُكرت لبيان أن الادعاء مذهب معروف لدى العرب موجود في كلامهم، ويشير خفاجي كذلك إلى اعتراض السبكي السابق[(٤)].

ويقول الحجار عن الآية الكريمة: "على أن الاستثناء متصل يكون قد جعل المال نوعين: نوع هو نقود وأمتعة. ونوع هو القلب السليم، أما على جعل الاستثناء منقطعا، فلا تنويع في الآية، وعلى كل فلا تشبيه فيها ولا استعارة"[(٥)].

ومثله قال د. قَيود عن المثالين: إنه "جعل الأنيس نوعين: متعارف وهو الذي يؤنسك من بني الإنسان، وغير متعارف وهو اليعافير والعيس هذا على جعل الاستثناء

---

(١) عروس الأفراح ٢٦٢/٢.

(٢) ينظر: مفتاح تلخيص المفتاح ص٥٧٥، المطول ص٥٨٥، الأطول ٢٥١/٢، مواهـب الفتـاح ٢٨٨/٢، حاشية عبدالحكيم ١٥١/٤.

(٣) ينظر: التلخيص بشرح البرقوقي ص٣٠٥-٣٠٦.

(٤) ينظر: الإيضاح بشرح خفاجي ٥٨/٥.

(٥) الإفصاح ص١٥٩.

متصلاً، أما على جعله منقطعا، فلا يقَدر فيه دخول المستثنى منه إلا على رأي بعضهم، وكذا القول في الآية الكريمة"[1].

وبعد هذا العرض يمكن القول بالنتائج التالية:

١- أخذ الصعيدي استدراكه هنا من البهاء السبكي.

٢- كانت الصياغة التركيبية لأسلوب الاستثناء هنا هي التي أخرجت هذين المثالين من التنويع على رأي من لا يرى دخول المنقطع في باب التنويع، فالخلاف عائد إلى نوع الاستثناء الذي يحق له الدخول في التنويع.

٣- لعل القول بإدخال مثل هذين المثالين في باب التنويع هو الأقرب إلى الصواب؛ فإن القائل: إنه ليس إنسان إنما هو أسد؛ قد جعل للأسد نوعين: متعارف، وغير متعارف، فأدخل الرجل الشجاع في جنس الأسد ادعاءً وتأكيدا لبلوغه حداً في الشجاعة يصح معه جعله فردا من أفراد الأسود، وكذا الحال في البيت الشعري والأقرب إلى مراد الشاعر، فإنه أراد أن يؤكد أنه في بلدة ينعدم فيها الأنيس المتعارف، وليس فيها من يؤانسه إلا اليعافير والعيس فأدخلها في جنس الأنيس المتعارف، مبالغة في دعوى انعدام الأنيس، حتى وصل حداً يصح معه جعل اليعافير والعيس فردا من أفراد الأنيس المتعارف تنوب منابه في غيابه.

---

(١) علم البيان ص١٨٢.

قرينة استعارة (النيران) للسيوف في قول الشاعر:

فإنْ تعافُوا العدلَ والإيمانا　　　فإن في أيمانِنا نِيرانا

يعرف البلاغيون القرينة بأنها الأمر الذي يصرف ذهن المتلقي عن المعنى الوضعي إلى المعنى المجازي، أو هي ما يلاحظ للدلالة على قصد المتكلم[(١)].

وإذا كان المجاز يتعين فيه حذف أحد الطرفين المنقول عنه أو المنقول إليه بناءً على دعوى الاتحاد بينهما فإن أهمية القرينة تأتي من ناحية قيامها بمهمة الدلالة على هذه الدعوى والإشارة إلى الطرف الآخر المحذوف منهما[(٢)]، وهذه القرينة إما إن تكون حالية أو لفظية.

وكان الخطيب قد أوضح أن القرينة اللفظية في الاستعارة إما أن تكون معنى واحدا، أو أكثر، أو معان مربوط بعضها ببعض.

ومثل للمعنى الواحد بقوله: رأيت أسدا يرمي، ومثل لأكثر من معنى بقول الشاعر[(٣)]:

فَإنْ تعافُوا العدلَ والإيمانا　　　فإن في أيمانِنا نِيرانا

ومثل للقسم الثالث بقول البحتري[(٤)]:

وصاعقَة من نصله تنكفي بها　　　على أرؤسِ الأقْران خمس سحائبِ

وفي معالجته للقسم الثاني منها وهو ما كان أكثر من معنى يقول الخطيب: "فقوله (تعافوا) باعتبار كل واحد من تعلقه بالعدل وتعلقه بالإيمان قرينة لذلك؛ لدلالته على أن جوابه أنهم يحاربون ويقْسرون على الطاعة بالسيف"[(٥)].

---

(١) ينظر: معجم البلاغة العربية، ص٥٤٧، العلاقات والقرائن ص١٧٢.
(٢) ينظر: العلاقات والقرائن ص٢٠٤.
(٣) ورد في الإيضاح أن قائله بعض العرب ص٢٩٤، وكذا في دلائل الإعجاز ص٢٩٩، والمعاهد ١٣١/٢.
(٤) ديوان البحتري، شرحه وعلّق عليه د. محمد التونجي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، ص١٥٤.
(٥) بغية الإيضاح ص٤٨٨.

هذا رأي الخطيب، وأما الصعيدي فكان له رأي آخر في تحديد القرينة هنا؛ إنه يقول: "الأولى أن يجعل كل من (العدل والإيمان) باعتبار تعلق (تعافوا) به هو القرينة؛ لأن القرينة المتعددة لا تكون إلا لفظية، والتعلق معنوي"[1].

وهنا يفترق كلام الشيخين – الخطيب والصعيدي – رحمهما الله. فالخطيب يجعل القرينة هي (تعافوا) باعتبار تعلقه بكل من العدل والإيمان، والصعيدي يرى أن الأولى جعل القرينة كل من (العدل) و(الإيمان) باعتبار تعلق (تعافوا) بهما.

ويذكر الصعيدي سبب هذا الاختيار موضحا أن القرينة المتعددة كالتي معنا لا تكون إلا لفظية والتعلق الذي يقول به الخطيب معنوي لا لفظي.

وقد تناول الإمام عبدالقاهر القرينة، ولكن كلامه "لا يفيد ولا يفهم التعدد فيها، فهو يجعل الأمور التي تسبق المجاز – سواء أكان عقليا أم لغويا – مهيئات له وتمهيدا للإتيان به"[2]. وفي سياق حديثه عن القرينة كان قد تناول هذا البيت فقال عنه: "يريد أن في أيماننا سيوفًا نضربكم بها، ولولا قوله أولاً: "فإن تعافوا العدل والإيمان"، وأن في ذلك دلالة على أن جوابه أنهم يحاربون ويقْسرون على الطاعة بالسيف، ثم قوله: "فإن في أيماننا"، لما عقل مراده، ولما جاز له أن يستعير النيران للسيوف"[3].

فالإمام يجعل القرينة هنا (فإن تعافوا العدل والإيمان) مع جوابه المقدر المحذوف مع قوله: (أيماننا) كل هذا يجعله قرينة تدل على المجاز فالمجموع قرينة فقد ترتب تعقلُ المجازِ على جميع ما ذكره.

ولم يشر صاحب (المفتاح) إلى تعدد القرينة ولكنه ذكر أن القرينة تكون معنى واحد، أو معاني مربوطًا بعضها ببعض فَتكَونُ بمجموعها القرينة، لا أن كل واحد منها قرينة

---

[1] بغية الإيضاح ص٤٨٨-٤٨٩.

[2] العلاقات والقرائن ص٢٠٠.

[3] دلائل الإعجاز ص٣٠٠.

مستقلة، ويمثل لتلك المعاني بقول البحتري السابق[1]. واختلف الشراح في تناولهم كلام الخطيب، وإن كان أكثرهم يوافق الخطيب في طرحه، فهذا الخطيبي الخلخالي[2] لم يزد على كلام التلخيص، سوى أن شرحه بكلام الإيضاح، وعلى هذا المنهج سار جمع من الشراح[3].

ولئن كان هؤلاء البلاغيين يدورون في فَلَك الخطيب فإن البهاء السبكي كان أقربهم إلى عبدالقاهر في تفَهم القرينة في هذا البيت، فهو ينـزع بِغربِه ولا يبتعد عنه حينما يقول: "والذي يظهر في البيت أن القرينة مجموع (فإن تعافوا) مع قوله: (أيماننا) جمع يمين؛ لأن الأول دل على العقوبة، والثاني دل على عدم إرادة النار الحقيقية، فإن الذي هو في الأيمان السلاح لا النار، فإن الغالب أنها تأجج ولا يطول مكثها في الأيدي"[4].

فإذا ما وقفنا أمام رأي الدسوقي تبين لنا أن الصعيدي كان قد جعله إماما له مقتديا برأيه في هذه المسألة.

يبين الدسوقي معنى الإعافة وأنها مأخوذة من عاف الرجل طعامه بمعنى كَرِه، ثم يجري الاستعارة فيذكر أنه شبه السيوف بالنيران بجامع اللمعان في كل واستعار اسم المشبه به للمشبه على طريقة الاستعارة المصرحة.

ثم يقول معلقًا على ما فعله الخطيب في توضيحه للقرينة: "وفيه أن الكلام في القرينة المتعددة وهي لا تكون إلا لفظية والتعلق والارتباط ليس كذلك، فالأولى أن يقول فكل واحد من العدل والإيمان باعتبار تعلق الإعافة به قرينة على أن المراد بالنيران السيوف"[5].

---

(1) ينظر: مفتاح العلوم ص٣٧٥. وقد شارك السكاكي في هذه الطريقة ابن الناظم في (مصـباحه) ص١٧٥، والعضد في (فوائده) ص١٦٠، وشارحها طاشكبرى زاده ص٢٥٥.

(2) ينظر: مفتاح تلخيص المفتاح ص٥٧٨ – ٥٧٩.

(3) ينظر: المطول ص٥٨٧، الأطول ٢٥٧/٢، مواهب الفتاح ٢٩٤/٢، التلخيص بشرح البرقوقي ص٣٠٧.

(4) عروس الأفراح ٢٦٥/٢، وينظر: العلاقات والقرائن ص٢٠٣.

(5) حاشية الدسوقي ٣٦٥/٣.

ووافق الإنبابي الخطيب في رأيه لكنه يضيف أن "كلام الشيخ في دلائل الإعجاز يدل على أن قوله (أيماننا) أيضا قرينة"[١].

وانقسم المعاصرون بين آخذ برأي الخطيب[٢]، وذاهب مذهب الصعيدي[٣].

ويجمل الوقوف أمام أساليب بعضهم في معالجة هذه المسألة.

فهذا د. خفاجي يشارك الصعيدي في رأيه ويورد ما أورده من مأخذ؛ ذلك لأنهما وضعا كلام الدسوقي أمام أعينهما فاتحدت المعالجة عندهما.

يقول د. خفاجي: "الأولى أن يقال فكل واحد من العدل والإيمان باعتبار تعلق الإعافة به قرينة؛ لأن القرينة لا تكون إلا لفظة والتعلق ليس كذلك.. هذا والأجمل اعتبار كلمة أيماننا هي القرينة"[٤].

وفي هذا الكلام اضطراب لا يخفى، كيف وقد قرر أن الأولى جعل القرينة (العدل والإيمان) باعتبار التعلق، ثم يعود قائلاً والأجمل جعل (أيماننا) هي القرينة؟!.

ولم أجد عند المعاصرين – فيما قرأت – معالجةً ترجى للفصل في هذا الخلاف سوى ما كتبه د. محمود حمدان في كتابه (العلاقات والقرائن)[٥].

إنه تناول حديث الإمام عبدالقاهر عن هذا البيت وذكر أن القرينة فيه كما يراها الإمام هي مجموع (فإن تعافوا العدل والإيمان، مع جوابه المقدر المحذوف، ثم الإتيان بقوله: (في أيماننا) كل هذا قرينة على المجاز.

---

(١) حاشية الإنبابي ص٨٥-٨٦.

(٢) ينظر: زهر الربيع ص١١٧، جواهر البلاغة ص٢٠٢، علم البيان د. البيومي ص١٧١، علم البيان د. فيود ص٢٢٠.

(٣) ينظر: علوم البلاغة ص٢٤٤، البلاغة التطبيقية د. أحمد موسى ص١٧٧، المنهاج الواضح ١/١١٩، الإفصاح ص١٦٠، علم البيان في الدراسات البلاغية ص٢١٨، نظرات في البيان ص١٧٥-١٧٦، البلاغة الصافية ص٣٣٩، لباب البيان ص٢٥١.

(٤) الإيضاح بشرح خفاجي ٥/٦٠.

(٥) ينظر: ص٢٠٠ وما بعدها.

وذكر الدكتور الخلاف بين الإمام والخطيب ومن تبعه، وأشار إلى عدم فهم البلاغيين لمراد الإمام كما عند المراغي[1] الذي يجعل القرينة كلاً من العدل والإيمان، وكما عند الإنبابي[2] الذي جعل كلام الإمام يدل على أن (في أيماننا) قرينة.

وبعد أن أورد رأي الإمام في القرينة هنا علق عليه وعلى كلام مخالفيه قائلاً: "واضح جدا أن الشيخ عبدالقاهر رتب تعقلَ المجاز على جميع ما ذكر فالمجموع قرينة. ولعل الشيخ الإنبابي أخذ التعدد من العطف (بثم) فاعتبر المهلة التي أفادتها دليلاً على التعدد في القرينة، لكن ترتب المجاز على مجموع ما ذكر في كلامه يدفع ذلك، كما أن (ثم) هنا جاءت مراعاة للمهلة التي أخذها في بيان الجواب المقدر الذي هو (يحاربون ويقْسرون)، كما أني لا أعرف تعليلاً لاتجاه الشيخ المراغي، ولعله في ذلك متأثر ومتبع للخطيب"[3].

ويذكر الدكتور أن الخطيب وأصحاب الشروح يجعلون القرينة في هذا البيت أكثر من أمر واحد بحيث يكون كل واحد منها قرينة صالحة للدلالة على التجوز.

ويشيد- ختاما – بالبهاء السبكي في تفهمه القرينة هنا وقربه من فكر الإمام في ذلك.

وبعد: فهذه آراء العلماء حول القرينة في هذا البيت الشعري، وقد تبين خلاف الخطيب مع الصعيدي فيه، فالخطيب وأتباعه يجعلون القرينة هنا هي (تعافوا) باعتبار تعلقه بالعدل وتعلقه بالإيمان كذلك.

والصعيدي ومن ذهب معه يجعلون القرينة هي كل من العدل والإيمان باعتبار تعلق تعافوا به، فالقرينة المتعددة لا تكون إلا لفظية، والتعلق معنوي. وهذا الرأي مأخوذ من كلام الدسوقي – كما مر بنا - .

---

(1) ينظر: علوم البلاغة ص٢٤٤.

(2) ينظر: حاشية الإنبابي ص٨٥-٨٦.

(3) العلاقات والقرائن ص٢٠٢.

ولكننا رأينا رأي الإمام هو الأولى بالإتباع فإنه جعل مجموع (فإن تعافوا العدل والإيمان مع جوابها المحذوف المقدر بـ (تحاربون وتقْسرون مع لفظة الأيمان) يجعل ذلك كله قرينة.

إن توقف تعقل المجاز هنا على جميع ما ذكره الإمام يجعل رأيه هو الأجدر بالقبول والأولى بالإتباع.

القسم الثالث من أقسام قرائن الاستعارة

وهي المعاني المربوط بعضها ببعض

بعد حديثه عن القسمين الأولين من أقسام قرينة الاستعارة تكلم الخطيب عن القسم الثالث، وهو الذي تكون القرينة فيه معان مربوط بعضها ببعض، ومثّل له بقول البحتري[1]:

وصاعقَة من نصله تنكَفي بِها   على أرؤسِ الأقْران خمس سحائبِ

ثم علق على هذا البيت بقوله: "عنى بـ (خمس سحائب) أنامل الممدوح؛ فذكر أن هناك صاعقة، ثم قال: "من نصله" فبين أنها من نصل سيفه، ثم قال: "على أرؤس الأقران" ثم قال: "خمس"، فذكر عدد أصابع اليد؛ فبان من مجموع ذلك غرضه"[2].

ويقول الصعيدي في هذا: "فلا يكفي فيه بعضه، واعترض على هذا بأنه لو أسقط لفظ الخمس أو غيره لكفى الباقي في بيان غرضه، وقد قسم السكاكي قرينة الاستعارة إلى القسمين الأولين فقط، وإني أرى أن هذا التقسيم ليس له كبير فائدة"[3].

وهذا التعليق من الصعيدي يشمل جملة من الأمور وهي كالآتي:

١- يفسر الصعيدي كلام الخطيب حول ما كانت القرينة فيه مجموع معان مربوط بعضها ببعض بأنه لا يكفي فيه بعضه، بل يكون مجموعها قرينة واحدة.

٢- يورد اعتراضا على هذا بأنه لو أسقط لفظ الخمس أو غيره لكفى الباقي في بيان الغرض دون الحاجة إلى غيره من المعاني الأخرى الواردة هنا.

٣- يبين أن السكاكي قسم قرينة الاستعارة إلى القسمين الأولين فقط، ويشير هنا إلى خلاف السكاكي والخطيب في التقسيم.

٤- يرى أن هذا التقسيم ليس فيه كبير فائدة.

---

(١) ديوانه: ص١٥٤.

(٢) بغية الإيضاح ص٤٨٩.

(٣) المرجع السابق نفس الصفحة.

فأما تفسير الصعيدي لكلام الخطيب فهو كما قال؛ فإن الخطيب يجعل هذه المعاني المترابطة تؤول إلى قرينة واحدة يكون بمجموعها انكشاف المعنى وظهوره، ولا يكفي بعض تلك المعاني في ذلك الظهور.

لقد وافق الخطيب في هذا الطرح جمع من أصحاب الشروح والبلاغيين(1)، ولم يضيفوا على كلامه جديدا.

أما البهاء السبكي فقد مد أطناب الحديث في نقده كلام الخطيب، وانتهى به القول إلى أن القرينة هنا ليست حقيقة ملتئمة – كما يقول الخطيب - ، وإنما هي قرائن منفصلة.

يقول البهاء: "إن كان المراد استعارة الصاعقة للسيف فالقرينة لذلك هي قوله: (من نصله) وذكر (السحائب)؛ فإن السحائب ليس من شأنها أن تأتي بالصاعقة، ويكونان قرينتين متفاصلتين لا حقيقة ملتئمة منهما"(2).

وينفي البهاء أن يكون قوله (أرؤس الأقران) قرينة والسبب – عنده – لأن الصاعقة الحقيقية تنكفي على الرؤوس، إلا أن يقال المقصود رؤوس الأقران دون غيرهم فإذا سلم بهذا فإنه يعدها قرينة ثالثة منفصلة.

ونفى كذلك أن يكون لفظ (خمس) قرينة بل القرينة ذكر السحائب، ويبين كذلك أنه إن كانت الاستعارة في (السحائب) للأصابع فالقرينة ذكر الصاعقة، وكذلك قوله (من سيفه). والقرينتان متفاصلتان كذلك(3).

هكذا كان نقد السبكي لكلام الخطيب، وأما المغربي فقد قال "كون مجموع ما ذَكَر– أي الخطيب – هو الدال فيه أنه لو أسقط بعضها كلفظ (الخمس) و(أرؤس الأقران) بأن يراد بالقلب تحريك السيف باليد فُهم المراد، اللهم إلا أن يراد الدلالة الواضحة البالغة،

---

(1) ينظر: مفتاح تلخيص المفتاح ص٥٧٩، المطول ص٥٨٨، التلخيص بشرح البرقـوقي ص٣٠٨، معاهـد التنصيص ١٣٢/٢، حاشية الإنبابي ص٨٦، شرح عقود الجمان للسيوطي ص٩٣، حلية اللـب المصـون ص١٢٠.

(2) عروس الأفراح ٢٦٦/٢.

(3) ينظر: المصدر السابق نفس الصفحة.

ويمكن أن يراد بكونها معاني ملتئمة، أنها ربطت لا على وجه العطف المؤذن بالاستقلال، بل على وجه الربط المؤذن بعدم الاستقلال حتى لو حذف بعضها أفاد التركيب تقدير المحذوف"[1].

وشارك الدسوقي في محاولة الجواب عن الخطيب أمام ما قد يوجه لكلامه، فبعد أن أورد الاستدراك السابق قال: إنه قد "يراد الدلالة الواضحة البالغة في الوضوح، والحاصل أن الدلالة الواضحة على المراد متوقفة على الجميع، وهذا لا ينافي كفاية بعضها في أصل الدلالة على المراد، وحينئذ فقول الشارح سابقًا مربوط بعضها ببعض يكون الجميع قرينة إلخ ناظر للدلالة الواضحة البالغة في الوضوح لا لأصل الدلالة، فلا منافاة"[2].

وعلى ما أورده المغربي ثم الدسوقي يكون مراد الخطيب الدلالة الواضحة البالغة في الوضوح.وهكذا فقد أحس المدافعون عن الخطيب بقوة ما وجه إلى كلامه من نقد، فراحوا يحملون كلامه على ما ذكروه سابقًا، وإن دعاهم ذلك إلى التكلف شأن مدرسة التلخيص.

وإذا كان الكلام عن تعـدد القرينة في هذا البيت فإن المتأمل لا يسعه إلا أن يوافق د. شادي حين ذهب إلى أنه لا محل للاستشهاد بهذا البيت في مجال تعدد القرينة؛ لأن معنا هنا استعارتين منفصلتين، وهما: استعارة في (صاعقة) للضربة القوية، والقرينة (من نصله)، واستعارة في (سحائب) لأنامل الممدوح، والقرينة (من نصله) كذلك.

وفي هذا يقول الدكتور: "وهذا عكس ما ذهب إليه الدارسون من أن الاستعارة هنا واحدة، والقرينة متعددة، ولا تفسير لما ذهبوا إليه سوى النظرة الضيقة التي تميل إلى تجريد الصور وخفض أجنحة الخيال المحلقة"[3].

وأما ما ذكره الصعيدي حول تقسيم السكاكي لقرينة الاستعارة، وأن السكاكي وافق الخطيب في القسمين الأولين ولم يزد عليهما؛ فإن الناظر في كلام السكاكي يتبين له خلاف ذلك؛ لأن السكاكي لم يشر إلى تعدد القرينة مطلقًا.

---

[1] مواهب الفتاح ٢٩٥/٢.

[2] حاشية الدسوقي ٣٦٧/٣، وينظر: الإيضاح بشرح خفاجي ٦١/٥.

[3] أساليب البيان والصورة القرآنية ص٣١٨.

إنه يقول: "واعلم أن قرينة الاستعارة ربما كانت معنى واحدا..، وربما كانت معان مربوطًا بعضها ببعض كما في قوله:

وصاعقة من نصله تنكفي بها   على أرؤسِ الأقْران خمس سحائبِ

... فجعل ذلك كله قرينة لما أراد من استعارة السحائب للأنامل"(1).

وواضح من هذا الكلام أن السكاكي يجعل القرينة إما معنى واحد، أو معاني مربوط بعهضا ببعض تؤول إلى قرينة واحدة بمجموعها.

وأخيرا فقد أشار الصعيدي إلى أنه ليس وراء هذا التقسيم كبير فائدة، ورأيه هذا إنما ينطلق من نظرته إلى كثيرٍ من خلافات العلماء التي يصفها بأنها لا طائل منها ولا تكونُ ملَكة وذوقًا أدبيا؛ وهو ما دعاه إلى إهمال الحديث عن هذا التقسيم في كتابه (البلاغة العالية – علم البيان).

ولم يصرح أحد من السابقين على الصعيدي – فيما قرأت – بما صرح به حول جدوى هذا التقسيم، وإن توافر لرأيه هذا من ينصره لاحقًا.

وفي الوقت الذي يصر فيه كثير من المعاصرين(2) على مجاراة الخطيب في تقسيمه هذا؛ فإن آخرين(3) ممن تكلموا في علم البيان أهملوا الحديث عن هذا التقسيم، بل دعا آخرون(4) إلى رفضه لعدم جدواه.

---

(1) مفتاح العلوم ص٣٧٥-٣٧٦.

(2) ينظر: زهر الربيع ص١١٧، علوم البلاغة ص٢٤٤، الإفصاح ص١٦١-١٦٢، البلاغة التطبيقية د. أحمد موسى ص١٦٩ وما بعدها، علم البيان في الدراسات البلاغية ص٢١٨-٢١٩، علم البيان د. فيود ص٢٢٠، البيان في ضوء الأساليب العربية ص١٨٢، لباب البيان ص٢٤٩ وما بعدها.

(3) ينظر: جواهر البلاغة ، علم البيان د. طبانه ، علم أساليب البيان .

(4) ينظر: العلاقات والقرائن ص٢٠٣، البلاغة التطبيقية، دراسة تحليلية لعلم البيان، د. محمد رمضان الجربي، منشورات ELGA، مالطا، الطبعة الثانية، ٢٠٠٠م، ص٣١٧.

ويصف أنصار الخطيب تعدد القرينة بأنه الرأي الذي درج عليه جمهور البيانيين، وأن خلاف القليل منهم في هذا خلاف واهن ضعيف؛ لأن طبيعة الأمثلة التي سيقت دليلاً على تعدد القرينة تدفع ما يراه القليل من علماء البيان كما يقول د. أحمد موسى[١].

وفي الجانب الآخر لا يرتض د. محمود حمدان هذا التقسيم؛ إذ يقول: "الذي أرتضيه عدم اعتبار التعدد في القرينة، على أن تكون شيئًا واحدا أو أشياء ملتئمة يكون مجموعها قرينة. ثم يعتبر ما زاد عن ذلك شيئًا آخر راجعا إلى الملائمات"[٢].

ويمضي د. حمدان في حديثه مبينا سبب اختياره؛ فيقول: "إن إنعام النظر يرشد إلى أن تعدد الشيء يقتضي اكتمال حقيقته في كل فرد من أفراد هذا التعدد، ثم إن المقام لا يخلو من كونه مقتضيا مجموع الأشياء المذكورة قرينة لكون الإفصاح عن المراد لا يتم إلا بها، فيكون مجموعها قرينة وينتفي عندئذ التعدد، وإما أن يكون المقام مكتفيا بأمر واحد منها أو أمرين دون الباقي، وعندئذ يكون هذا الأمر قرينة وما زاد عنه لا يكون قرينة؛ لأنه لا معنى لإفصاحه عن المراد ما دام قد تحقق العلم بالمراد بواسطة غيره.. هذا فضلاً عن أن اعتبار التعدد في القرينة يوقع في اللبس بين المصرحة المُجردة، ومتعددة القرينة، وبين المكنية المُرشحة، ومتعددة القرينة"[٣].

---

(١) ينظر: البلاغة التطبيقية ص١٧٩.
(٢) العلاقات والقرائن ص٢٠٣.
(٣) المرجع السابق ص٢٠٣-٢٠٤.
ومثال الاستعارة المصرحة المجردة قول البحتري:

يؤدونَ التحيةَ من بعيد ... إلى قمرٍ من الإيوان باد

حيث استعار (القمر) للإنسان الجميل ثم وصف بما يلائم المستعار له وهو قوله (من الإيوان باد)، وقد استوفت الاستعارة هنا قرينتها قبل هذا الوصف، والقرينة هي(يؤدون التحية من بعيد) ومثال المكنية المرشحة:

إذا ما الدهر جر على أُناسٍ ... بلايِلَه أناخ بآخرينا

حيث استعار الجمل للدهر استعارة مكنية، وقد استوفت الاستعارة قرينتها بإضافة لازم المستعار منه (الجر والكلاكل) إلى المستعار له، ثم ذكر ما يلائم المستعار له وهي جملة (أناخ بآخرين).
ينظر: علم البيان د. فيود ص٢٠٧-٢٠٩، ديوان البحتري ص٣٨٧، خزانة البغدادي فإنه نسب البيت الآخر لذي الإصبع محرث بن حرثان، وفيه: (شراشره) مكان (بلابله) وفسر الشراشر بالأثقال، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبدالقادر بن عمر البغدادي، ت١٠٩٣هـ، محمد نبيل طريفي وأميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م، ٢٨١/٥.

وبناءً على ما بينه الداعون إلى إهمال هذه التقسيمات فلعل رأيهم هو الأصوب؛ فإذا كان مقياس ترجيح أحد الرأيين هو وجود فائدة تدعو إلى هذا التقسيم من عدمها، فالذي يظهر أن هذا التقسيم لم يضف جديدا ولم يكشف عن اختلافات في مستوى حدود التقسيم الثلاث، إضافة إلى أن الخطيب وأتباعه لم يذكروا داعيا لعملهم؛ فيكون الأولى تركه، وجعل القرينة واحدة؛ "لأن حمل المسألة على وتيرة واحدة أولى من التردد فيها بين الاحتمالات المختلفة التي تزيد تفسير الأساليب غموضا وتعقيدا، وهذا هو مسلك الخطيب وأصحاب الشروح"[1]، وهم بذلك يخالفون طريقة الإمام عبدالقاهر التي سلكها في بيان القرينة فإنه لم يشغل نفسه "بما شغل به البلاغيون بعده أنفسهم به، من حصر واستقصاء الفروع والأقسام التي تندرج تحت كل باب من هذه الأبواب حتى تحولت البلاغة في بعض جوانبها لديهم إلى عملية رياضية إحصائية وإنما شغل نفسه في الدرجة الأولى بما ينبغي أن يشغل به البلاغي نفسه من بيان القيمة البلاغية لكل باب"[2].

ولعل هذا يظهر أن رأي الصعيدي في إهمال هذا التقسيم لعدم جدواه هو الأولى بالإتباع.

---

(1) العلاقات والقرائن ص٢٠٤.

(2) البلاغة العربية، تاريخها – مصادرها – مناهجها، د. علي عشري زايد، مكتبة الآداب، القـاهرة، الطبعـة الرابعة، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م، ص١٠٧.

المبحث الثاني

الاستدراكات من أول تقسيمات الاستعارة إلى نهاية الباب

وفيه سبع مسائل وهي:

الأولى: استعارة الطيران للعدو مثالاً للجامع الداخل في مفهوم الطرفين.

الثانية: قوله تعالى: ﴿ فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ ﴾ بين التشبيه والاستعارة.

الثالثة: نوع الجامع في الاستعارة في قوله تعالى: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ﴾.

الرابعة: نوع المستعار له في قوله تعالى: ﴿ فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾.

الخامسة: مبنى الترشيح في الاستعارة.

السادسة: مجيء المجاز المركب مجازا مرسلاً.

السابعة: الفرق بين الاستعارة التخييلية والترشيح.

استعارة الطيران للعدو مثالاً للجامع الداخل في مفهوم الطرفين

إن ما يسميه البيانيون وجه الشبه في التشبيه يسمونه جامعا في الاستعارة، وهو ما قُصد اشتراك الطرفين فيه.

وقد جاء في الأطول إن "الجامع يراد به وجه الشبه وسمي في باب التشبيه وجه الشبه؛ لأنه سبب التشبيه، وهنا جامعا؛ لأنه أدخل المشبه تحت جنس المشبه به إدعاءً، وجمعه مع أجزاء المشبه به تحت مفهومه"[(١)].

ويقَسم البيانيون الاستعارة باعتبار هذا الجامع إلى قسمين:

أولهما – كما يقول الخطيب -: "ما يكون الجامع فيه داخلاً في مفهوم الطرفين، كاستعارة الطيران للْعدوِ، كما في قول امرأة من بني الحارث ترثي قتيلاً[(٢)]:

لَويشا طَار به ذُو ميعة لاحق الآطالِ نهد ذُو خصلْ

وكما جاء في الخبر: "كلما سمع هيعةً طار إليها"[(٣)].

فإن الطيران والعدو يشتركان في أمر داخل في مفهومهما؛ وهو قطع المسافة بسرعة، ولكن الطيران أسرع من العدو"[(٤)].

وأما القسم الآخر فقال الخطيب عنه: إنه "ما يكون الجامع فيه غير داخل في مفهوم الطرفين كقولك: "رأيت شمسا"، وتريد إنسانا يتهلل وجهه؛ فالجامع بينهما التلألؤ، وهو غير داخل في مفهومهما"[(٥)].

---

(١) الأطول ٢٦١/٢.

(٢) كذا في ديوان الحماسة، ينظر: ٤٦٣/١.

(٣) جاء في صحيح مسلم: "عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: من خير معاش الناس لهم رجل ممسك عنان فرسه في سبيل الله يطير على متنه كلما سمع هيعةً أو فزعة طار عليه يبتغي القتل والموت مظَانه" صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، ت٢٦١هـ، ت: د. محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٥٠٣/٣، وينظر: السنن الكبرى، أحمد بن شعيب أبو عبدالرحمن النسائي، ت: د. عبدالغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م ٢٥٧/٥، و مشكاة المصابيح، محمد بن عبدالله الخطيب التبريزي، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٥م ١١١٨/٢. وفي (غريب الحديث، القاسم بن سلام الهروي أبو عبيد، ت٢٢٤هـ، ت: د. محمد عبدالمعيد خان، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ): "قال أبو عبيدة: الهَيعة الصوت الذي تفزع منه وتخافه من عدو" ٦/١.

(٤) بغية الإيضاح ص٤٩٢.

(٥) السابق ص٤٩٤، وتقَسم الاستعارة باعتبار الجامع كذلك إلى عامية وهي المبتذلة، وخاصية وهي الغريبة.

ومعلوم أن مفهوم أي شيء هو تعريفه وحقيقته فمفهوم الإنسان مثلاً هو الحيوان المفكر الناطق أو الجسم الحساس المتحرك بالإرادة.

وما يراه الخطيب هنا من دخول السرعة في مفهوم الطيران لا يراه الصعيدي، حيث يقول: "لا يخفى أن السرعة في الطيران لازمة له، وليست داخلة في مفهومه"[١].

وما يقوله الصعيدي هنا لا تجد له أثرا في (البلاغة العالية – علم البيان)[٢] فقد وافق الخطيب تماما في طرحه لهذا المثال.

وعندما تحدث الإمام عبدالقاهر عن تدرج الاستعارة في قربها وبعدها جعل هذا المثال من الاستعارة التي تقرب من الحقيقة، والتي يقول عنها: "أن يرى معنى الكلمة المستعارة موجودا في المستعار له من حيث عموم جنسه على الحقيقة، إلا أن لذلك الجنس خصائص ومراتب في الفضيلة والنقص والقوة والضعف، فأنت تستعير لفظ الأفضل لما هو دونه ومثاله استعارة (الطيران) لغير ذي الجناح، إذا أردت السرعة... فقالوا في غير ذي الجناح: (طار) كقوله[٣]:

وطرت بمنصلي في يعملات "[٤]

ثم ذكر الحديث الشريف وبيت الإيضاح السابق.

ويتضح من هذا أن الخطيب قد تأثر بهذا الكلام والذي بحث الإمام فيه تدرج الاستعارة قوة وضعفًا.

---

(١) بغية الإيضاح ص٤٩٢.

(٢) ينظر: البلاغة العالية – علم البيان ص١١٥.

(٣) صدر بيت وعجزه: "دوامي الأيد يخبطْن السريحا".
قاله مضرس بن ربعي الأسدي، كما في سر الفصاحة ٦٩/١، ولسان العرب ٨١/١٣، وتـاج العـروس ٦٠/١٥.

(٤) أسرار البلاغة ص ٥٥ – ٥٦.

وكان صاحب (الإشارات) أولَ شاغبٍ على الخطيب في هذا المثال، حين ذكر أن الجامع بين الطيران والعدو ليس قطع المسافة، بل هو السرعة، ثم أن السرعة عارضة للطرفين وخارجة عنهما[١].

وقد وافق بعض الشراح والبلاغيين[٢] الخطيب في طرحه لهذا المثال. أما السعد فكان على رأس المعارضين من الشراح حيث قال: "في كون استعارة الطيران للعدو من هذا القبيل نظر؛ لأن الطيران هو قطع المسافة بالجناح وليس السرعة داخلةً فيه، بل هي لازمة له في الأكثر، كالجرأة للأسد، والأولى أن يمثل باستعارة التقطيع الموضوع لإزالة الاتصال بين الأجسام الملتزمة بعضها ببعض، لتفريق الجماعة وإبعاد بعضها عن بعض في قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَـٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أُمَمًا﴾[٣] والجامع إزالة الاجتماع الداخلة في مفهومهما"[٤].

وأما المغربي فقد قال: إنه "ليس من شرط إطلاق الطيران على ذي الجناح وجود السرعة، بل هي لازمة غالبا فعلى هذا لا يكون القطع بسرعة داخلاً في مفهوم الطرفين؛ لأنه في أحدهما لازم لا جنس... إذ يقال طار الطائر حيث لم ينـزل على غصن وشبهه ولو كان متمهلاً في طيرانه"[٥].

ويذكر المغربي أنه قد يقال: إن من شرط إطلاق الطيران على الطير كون قطعه للمسافة بسرعة، وعلى هذا يدخل الجامع في مفهومه، ولأجل إمكان هذا فإنه يقال: (الأظهر والأقرب) ولم يقطع بعدم دخول الوجه في حقيقة الطرفين لكن الأظهر والأولى أن يمثل باستعـارة التقطيع لتفريق الجماعة كما في الآية السابقة ﴿وَقَطَّعْنَـٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أُمَمًا﴾[٦].

---

[١] ينظر: الإشارات والتنبيهات ص١٩٧.

[٢] ينظر: مفتاح تلخيص المفتاح ص٥٨٢، عروس الأفراح ٢٦٨/٢، شرح عقود الجمان للسـيوطي ص٩٤، شرح المرشدي ٥٠/٢.

[٣] سورة الأعراف (١٦٨).

[٤] المطول ص٥٩٠.

[٥] مواهب الفتاح ٣٠٠/٢.

[٦] ينظر: المصدر السابق نفس الصفحة.

وتابع الدسوقي السعد والمغربي في نقد كلام الخطيب لكنه ذكر أن السعد إنما عبر بكلمتي (الأظهر والأولى) في نقده للخطيب لإمكان الجواب بأمور؛ منها: إنه ليس من القطعي القول بأن السرعة غير داخلة في مفهوم الطيران بحيث لا يوجد بدونها، ومنها إمكان الجواب بأن الملتفت إليه في الجامع هو قطع المسافة في كلٍ لا نفس السرعة، ومنها أن المشاحة في الأمثلة ليست من دأب المُحصلين، ولهذا عبر بالأولى كما يقول الدسوقي[١].

واختلفت طرائق المعاصرين في تناولهم لهذه المسألة، فمنهم من تابع الخطيب في تناوله لهذا المثال[٢]، ومنهم من خالفه[٣]، ومنهم من وافقه مرة؛ وخالفه أخرى مناقضا كلامه[٤]، وآخرون استبدلوا هذا المثال بأوضح منه[٥]، وغيرهم أهمل هذا التقسيم[٦].

وقد درس البعض هذه المسألة في إطار دراسة الإمام عبدالقاهر لها؛ حين بحثوها في تدرج الاستعارة ضعفًا وقوة، لا في تقسيم الجامع، ومن هؤلاء د. أحمد موسى الذي يقول عن هذا المثال: "من هنا كانت هذه الاستعارة وكل ما يجري في طريقها أدنى الاستعارات مدى في مفارقتها للحقيقة؛ لأنها من الظهور بحيث لا تحتاج إلى مجهود فكري، ولكنها على أي حال أعلى طبقة من أعلى طبقات التشبيه؛ لأن الاستعارة تبدأ من حيث انتهى التشبيه"[٧].

ولعل هذا الخلاف في تلَقي كلام الخطيب هو ما دفع بعضهم إلى قوله: "لا أدري لماذا هذا التقسيم، ولا ما الذي سيترتب عليه، فهو إثقال بقيود لا يلتفت إليها المتكلم، فأنت

---

(١) ينظر: حاشية الدسوقي ٣/٣٧٢-٣٧٣.

(٢) ينظر: الإفصاح ص١٦٧، فن الاستعارة ص٦٦.

(٣) ينظر: الإيضاح بشرح خفاجي ٥/٦٦.

(٤) ينظر: علم البيان في الدراسات البلاغية ص٢٠٣-٢٠٤.

(٥) ينظر: علوم البلاغة ص٢٤٦،

(٦) ينظر: علم البيان د. طبانه، لباب البيان

(٧) البلاغة التطبيقية ص١٤٥.

لا تستعير لفظًا لآخر إلا إذا لاحظت مناسبة واضحة بينهما، أما كون هذه المناسبة جزءًا من مفهوم أحد الطرفين أو قيدا فهذا ما لا يلتفت إليه"[1].

ومما سبق يتضح أن هذا الخلاف ليس له كبير أثر في الدرس البلاغي؛ لأنه خلاف في مثال، والخلاف في الأمثلة ليس من دأب المُحصلين وإن كان الأولى أن تكون أمثلةً صحيحة كما يقول الدسوقي.

إن القائل باستعارة الطيران للعدو لا ينظر إلى تمهل الطائر في طيرانه، وإنما يريد سرعته، فالطائر يتحرك في الفضاء حيث يشاء لا ترده الحدود ولا تعيقه الموانع، مما يجعله يقطع أجواز الفضاء في زمن قصير[2].

وقد كثر هذا الملمح في أشعارهم حين يستعيرون الطيران لأمر آخر ناظرين إلى السرعة، كما في قول زهير بن أبي سلمى:[3]

إذا فَزِعوا طاروا إلى مستغيثهم ... طوالَ الرماحِ لا قصار ولا عزلُ

ومثله قول الخنساء[4]:

فأغفى قليلاً ثم طَار برحلها ... ليكسب مجدا أو يحور لها نهب

وكذا قول طفيل الغنوي[5]:

وإنْ فَزِعوا طَاروا إلى كل سابحٍ ... شديد القُصيرى سابغ الضلْع جرشعِ

وهكذا يتبين أن الخطيب كان يهدف من استعارته هنا إلى هذه السرعة التي أشارت إليها قصائدهم، وبهذا يمكن قبول كلامه والأخذ به فيما استدركه عليه الصعيدي متأثرا بالسعد وأتباعه من العلماء.

---

(1) نظرات في البيان ص١٩٦.

(2) ينظر: استدراكات السعد على الخطيب ص٢١٦.

(3) شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، صنعة أبي العباس ثعلب، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه د. حنا نصر الحتي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م ص١٠١.

(4) ديوانها ص١٠.

(5) ديوان طفيل الغنوي، شرح الأصمعي، ت. حسان فلاح أوغلي، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م، ص٧٤.

قوله تعالى: ﴿ فَأَخۡرَجَ لَهُمۡ عِجۡلٗا جَسَدٗا لَّهُۥ خُوَارٞ ﴾[١]

بين الاستعارة والتشبيه

يقسم البلاغيون الاستعارة باعتبار الطرفين والجامع إلى ستة أقسام وهي: استعارة محسوس لمحسوس بوجه حسي، أو بوجه عقلي، أو بوجه بعضه حسي وبعضه عقلي، واستعارة معقول لمعقول، واستعارة محسوس لمعقول، واستعارة معقول لمحسوس، والوجه في الثلاثة الأخيرة يكون عقليا.

يقول الخطيب عن القسم الأول: "وأما استعارة محسوس لمحسوس بوجه حسي؛ فكقوله تعالى: ﴿ فَأَخۡرَجَ لَهُمۡ عِجۡلٗا جَسَدٗا لَّهُۥ خُوَارٞ ﴾؛ فإن المستعار منه ولد البقرة، والمستعار له الحيوان الذي خلقه الله تعالى من حلي القبط التي سبكتها نار السامري عند إلقائه فيها التربة التي أخذها من موطيء حيزوم فرس جبريل عليه السلام، والجامع لهما الشكل، والجميع حسي"[٢].

غير أن الصعيدي يأبى أن يكون ما في الآية الكريمة من قبيل الاستعارة ويجعله تشبيها.

إنه يقول: "الحق أن في الآية تشبيها لا استعارة؛ لأن (جسدا) بدل من (عجلاً)؛ فيكون التقدير: فأخرج لهم مثلَ عجلٍ جسدا له خوار"[٣].

ويؤكد الصعيدي مذهبه في كتابه (البلاغة العالية – علم البيان) حين يقول: "وليس منه – يعني من استعارة المحسوس للمحسوس– ما ذكره الخطيب من قوله تعالى: ﴿ فَأَخۡرَجَ لَهُمۡ عِجۡلٗا جَسَدٗا لَّهُۥ خُوَارٞ فَقَالُواْ هَٰذَآ إِلَٰهُكُمۡ وَإِلَٰهُ مُوسَىٰ فَنَسِيَ ﴾ لأنه من

---

(١) سورة طه (٨٨).

(٢) بغية الإيضاح ص٤٩٨.

(٣) المرجع السابق نفس الصفحة.

التشبيه المحذوف الأداة وليس من الاستعارة، وتقدير الكلام: فأخرج لهم مثلَ عجلٍ جسدا له خوار، وقوله (جسدا) بدل من عجل"[1].

وإذا كان الخطيب قد مثل في (إيضاحه) بمثالين لاستعارة محسوس لمحسوس بوجه حسي وهما هذه الآية، وقوله تعالى: ﴿ وَتَرَكۡنَا بَعۡضَهُمۡ يَوۡمَئِذٖ يَمُوجُ فِي بَعۡضٖ ﴾[2] فإنه اكتفى بالآية الأولى في (تلخيصه)[3].

ولم يمثل السكاكي بهاتين الآيتين الكريمتين، ومثل بقوله تعالى: ﴿ وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا ﴾[4]، وسار على نهج أبي يعقوب جمع من أهل العلم منهم المتقدم على الخطيب والمعاصر له والمتأخر عنه[5].

وقد تناول الشراح هذه الآية، وجمهورهم على أنها من الاستعارة[6]، يقول السعد: "إن المستعار منه ولد البقرة والمستعار له الحيوان الذي خلقه الله تعالى من حلي القبط التي سبكتها نار السامري عند إلقائه في تلك الحلي التربة التي أخذها من موطئ فرس جبريل – عليه السلام – والجامع الشكل فإن ذلك الحيوان كان على شكل ولد البقرة، وهذا كما يقال للصورة المنقوشة على الجدار أنه فرس بجامع الشكل، والجميع أي المستعار والمستعار له والجامع حسي يدرك بالبصر"[7].

ومن قبل السعد قال البهاءُ "أن الجامع ليس مجرد الشكل، بل الشكل والخوار إما كل منهما على انفراده أو مجموع الأمرين"[8].

---

(1) البلاغة العالية – علم البيان ص١١١.
(2) سورة الكهف (٩٩).
(3) ينظر: بغية الإيضاح ص٤٩٨، التلخيص بشرح البرقوقي ص٣١٢.
(4) سورة مريم (٤)، وينظر: مفتاح العلوم ص٣٨٨.
(5) ينظر: المصباح ص١٨١، الإشارات ص١٩٨، البرهان ٤٩٧/٣، الإتقان ١٢٣/٢.
(6) ينظر: مفتاح تلخيص المفتاح ص٥٨٧، عروس الأفراح ٢٧٠/٢، المطول ص٥٩٣، مواهب الفتاح ٣٠٩/٢، حاشية عبدالحكيم ١٦٢/٤.
(7) المطول ص٥٩٣.
(8) عروس الأفراح ٢٧٠/٢.

أما العصام فكان له رأي آخر، إنه يأبى جعلَ ما في الآية من قبيل الاستعارة حيث يقول: "في كون الآية استعارة بحث؛ إذ (جسدا له خوار) صريح في أنه لم يكن عجلاً؛ إذ لا يقال للبقر: إنه جسد له صوت البقرة، وقد أبدل من العجل بدل الكل، وظاهر أنه ليس عين العجل، فلا محالة المراد بالعجل مثل العجل"[1].

والعصام يرى أن هذه الآية نظير قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ ﴾[2]. فيحملها عليها في الحكم.

يقول في ذلك: "إن بيان الخيط بالفجر أخرجه من أن يكون استعارة إلى التشبيه، فكذا إبدال (جسدا له خوار) من (عجلاً) أخرجه من أن يكون استعارة، فهو تشبيه بليغ مجمل[3]، ذكر فيه وصف المشبه وحده"[4].

وصاحب (الأطول) حين يقرر هذا هنا؛ فإن بين يديه كلام (الكشاف) فيه، يقول الزمخشري: "قوله (من الفجر) بيان للخيط الأبيض... أخرجه من باب الاستعارة... فإن قلت: فلم زيد (من الفجر) حتى كان تشبيها؟ وهلا اقتصر على الاستعارة التي هي أبلغ من التشبيه وأدخل في الفصاحة؟ قلت: لأن من شرط المستعار أن يدل عليه الحال أو الكلام ولو لم يذكر (من الفجر) لم يعلم أن الخيطين مستعاران فزيد (من الفجر) فكان تشبيها بليغا وخرج من أن يكون استعارة"[5].

وبهذا يتبين أن العصام يخالف الخطيب فيما نحن فيه، وأنه كان إماما للصعيدي في استدراكه هنا.

---

(1) الأطول ٢٦٧/٢.

(2) سورة البقرة (١٨٧).

(3) التشبيه البليغ المجمل هو ما لم يذكر فيه الوجه والأداة.

(4) الأطول ٢٦٧/٢، ونقله البناني في (تجريده) ٢٥١/٢.

(5) الكشاف ٥٨/١-٥٩.

ولا يعدم الخطيب من يجيب عنه؛ فهذا عبدالحكيم يقول بعد أن أورد الاعتراض السابق: "والجواب أن البدل أخرجه من كون المراد العجل الحقيقي وأن المراد منه العجل الإدعائي أعني الحيوان المخلوق من الحلي، فالبدل قرينة على الاستعارة كيرمي في : رأيت أسدا يرمي، بخلاف قوله (من الفجر) فإنه أخرج الخيط الأبيض من أن يكون المراد به الخيط الحقيقي وهو ظاهر، وأخرجه من أن يكون المراد به الخيط الإدعائي أعني الفجر إذ لا يبين الشيء بنفسه فلابد من تقدير المثل"[1]. ونقل الدسوقي كلام عبدالحكيم، وارتضاه جوابا عن الخطيب[2].

وأما المعاصرون فلم أجد – فيما قرأت – من صرح بأن ما في الآية تشبيها لا استعارة كما فعل الصعيدي، ولكنهم انقسموا حول التمثيل بمثال الخطيب، فمنهم من أخذ به[3]، ومنهم من أورد مثالاً غيره[4].

يقول الحجار: "لفظ العجل – وهو موضوع للحيوان المخصوص – استعير للعجل المصنوع من الذهب،لاشتراكهما في جامع، وهو الشكل، والصوت، والكل حسي"[5].

كما شارك بعض المعاصرين في التفرقة بين الآيتين السابقتين والتنبيه على عدم حمل إحداهما على الاستعارة، يقول د. خفاجي: "جسدا بدل كل مما قبله قرينة على الاستعارة، بخلاف (من الفجر)... فإنه أخرج الخيط الأبيض عن معناه الحقيقي إلى معناه الإدعائي أعني ضوء الفجر، إذ لا يبين الشيء نفسه فكان لابد فيه من تقدير أداة التشبيه بعكس ما هنا"[6].

---

(1) حاشية عبدالحكيم ١٦٢/٤-١٦٣.

(2) ينظر: حاشية الدسوقي ٣٨٥/٣.

(3) ينظر: الإفصاح ص١٧٦، الصور البيانية ص٣٤١، علم البيان د. أبو العطـا ص١٦٤-١٦٥، في البلاغـة العربية ص١٢٧.

(4) ينظر: علوم البلاغة ص٢٤٨، نظرية البيان ص٢١٢، معجم المصطلحات البلاغيـة ١٦٩/١، نظـرات في البيان ص١٩٩.

(5) الإفصاح ص١٧٦.

(6) الإيضاح بشرح د. خفاجي ٧٦/٥.

وهكذا نكون أمام ثلاثة مذاهب للعلماء في تمثيلهم بهذه الآية استعارة محسوس لمحسوس بوجه حسي:

الأول: من يوردها مثالاً كما فعل الخطيب، وهم الغالبية.

الثاني: من يراها تشبيها، وهم القلة.

الثالث: من فضل اجتناب التمثيل بها، واختار غيرها مثالاً.

وتبين أن العصام هو أول من أشعل أوار هذه المناقشة، ثم اتبعه الصعيدي في مسلكه، ولكننا رأينا جل البلاغيين يخالفون هذا المسلك.

وأخيرا يمكن القول: أن نظر الشيخين – الخطيب والصعيدي – لهذه الآية وتصورهما لها كان مختلفًا، فعندما يجعلها الخطيب استعارة يجعل المستعار منه العجل الحقيقي وهو ولد البقرة، والمستعار له ما صنعه السامري من ذهب على شكل العجل، فيكون إجراؤها هكذا: شبه ما صنعه السامري بالعجل بجامع الشكل والصوت.

أما الصعيدي فيرى أن هذا من التشبيه المحذوف الأداة وبالإمكان تقديرها فيقال: أخرج لهم مثل عجل.

ولعل رأي الخطيب هو الأقرب إلى روح البيان والبلاغة، فهو الأولى بالقبول؛ وذلك لخلوه من التكلف الذي قد يلمح في تقدير الصعيدي للتشبيه، وهو ما أدى إلى قلة ناصريه، هذا إذا ما أضيف إليه قوة الجواب الذي ساقه أنصار الخطيب تأييدا لرأيه.

نوع الجامع في الاستعارة في قوله تعالى:

﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيۡلُ نَسۡلَخُ مِنۡهُ ٱلنَّهَارَ ﴾ (1)

سبق القول بأن البلاغيين يقسمون الاستعارة باعتبار الطرفين والجامع إلى ستة أقسام وهي: استعارة محسوس لمحسوس بوجه جسي، أو بوجه عقلي، أو بما بعضه حسي وبعضه عقلي، واستعارة معقول لمعقول، واستعارة محسوس لمعقول، واستعارة معقول لمحسوس، والوجه في كل ذلك عقلي.

يقول الخطيب: "وأما استعارة محسوس لمحسوس بوجه عقلي؛ فكقوله تعالى: ﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيۡلُ نَسۡلَخُ مِنۡهُ ٱلنَّهَارَ ﴾ فإن المستعار منه كشط الجلد وإزالته عن الشاة ونحوها، والمستعار له إزالة الضوء عن مكان الليل وملْقَى ظله، وهما حسيان، والجامع لهما ما يعقل من ترتبِ أمر على آخر"(2).

---

(1) سورة يس (37)، تكلم البلاغيون عن جمال الاستعارة في الآية الكريمة؛ فقال العسكري: "لما كانت هوادي الصبح عند طلوعه كالملتحمة بأعجار الليل أجرى عليها اسم السلخ؛ فكان أفصح من قوله: يخـرج؛ لأن السلخ أدل على الالتحام المتوهم فيهما من الإخراج" كتاب الصناعتين ص٢٧٣، وينظر: النكت في إعجاز القرآن ص٨٩، بيان إعجاز القرآن (ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)، أبو سليمان حمد بن محمد بـن إبراهيم الخطابي ت٣٨٨هـ، ت: محمد خلف الله أحمد و د. محمد زغلول سلام، دار المعارف، القـاهرة، الطبعة الرابعة، ص٤٤ وكلاهما ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، الدر المصـون في علـوم الكتـاب المكنون، الإمام شهاب الدين أبو العباس بن يوسف بن محمد بن إبراهيم المعروف بالسـمين الحلـبي، ت ٧٥٦، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، ٤٨٥/٥، الإعجاز في نظـم القرآن، د. محمود السيد شيخون، المؤسسة العربية الحديثة، القاهرة، ص١٤٥، التعبير الفـني في القـرآن الكريم، د. بكري شيخ أمين، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة السادسة، ٢٠٠١م، ص٢٠٣.

(2) بغية الإيضاح ص٤٩٩، يذكر البلاغيون أن مرد الغرابة في الاستعارة قد يكون من جهة كون الجامع عقليا محضا فتراه دقيقًا لطيفًا؛ كما في استعارة النور للحجة البالغة في قوله تعـالى: ﴿واتبعوا النور الذي أنزل معه﴾ سورة الأعراف (١٥٧) ، ينظر: البلاغة التطبيقية د. أحمد موسى ص١٥٤.

ويرفض الصعيدي أن يكون الوجه في هذه الاستعارة عقليا، حيث يقول: "الحق أن هذا الترتب حسي، لتعلقه بأمور محسوسة، وإنما يكون الترتب عقليا في مثل ترتب النتيجة على العلم بالمقدمات"[١].

فالخلاف إذًا بين الخطيب والصعيدي في نوع الجامع في الاستعارة حيث يجعله الخطيب عقليا في حين يراه الصعيدي حسيا.

وقد جعل كثير من العلماء الجامع هنا عقليا[٢]، وإن خالف البعض في تحديده؛ فإن ابن الناظم جعل الجامع في هذه الاستعارة عقليا لكنه قال: إنه كمال الانفصال[٣].

كما وافق جمهور الشراح[٤] الخطيب في مثاله، ولكن المغربي يناقش هذا الجامع وهو ترتب أمر على آخر؛ فيقول: "الترتب المذكور إذا كان معناه حصول أمر عقب حصول آخر دائما وغالبا فلا ينافي أن يكون حسيا؛ لأن الحاصل إن كان موجودا حسيا كالجرم قبل هذا الحصول، فحصوله بعد آخر يكون معناه حصول سكونه أو حركته بعد سكون أو حركة آخر، والسكون والحركة حسيان، وإن كان معدوما فحصوله وجوده، والوجود باعتبار متعلقه حسي، وذلك كاف في الحسية"[٥].

وأما الناظرون إلى الجامع هنا نظرة كلية مطلقة، فيجعلونه عقليا، فيرد المغربي عليهم بقوله: "كونه عقليا باعتبار كونه كليا لا يوجب الخروج عن الحسية؛ لأن الجامع بهذا الاعتبار حسي كله وجعله عقليا باعتبار أن الحاصل ظهور اللحم عن الكشط وظهور الظلمة عن كشف الضوء والظهور يرجع إلى الإبصار، وهو عقلي يرد عليه أن الظهور حسي باعتبار الظاهر فتأمل"[٦].

---

[١] بغية الإيضاح ص٤٩٩.

[٢] ينظر: مفتاح العلوم ص٣٨٩، نهاية الإيجاز ص١٥٧، المصباح ص١٨١-١٨٢، الطراز ١٨٦/٣، الإشارات ص١٩٨، التبيان في البيان ص٣٩١، البرهان ٤٩٨/٣، الإتقان ١٢٣/٢.

[٣] ينظر: المصباح ص١٨٢.

[٤] ينظر: مفتاح تلخيص المفتاح ص٥٨٧، عروس الأفراح ٢٧١/٢، المطول ص٥٩٤، الأطول ٢٦٨/٢.

[٥] مواهب الفتاح ٣١١/٢.

[٦] المصدر السابق نفس الصفحة.

ثم يشير بعد هذا إلى أن الترتب يكون عقليا في ترتب النتيجة على الدليل مثلاً.

ويذكر الدسوقي ما يشير إلى أن الخلاف هنا إنما هو خلاف في وجهات النظر حين يقول: "إن قلت: إن كلا من كشط الجلد وإزالة الضوء أمر عقلي لا وجود له في الخارج لأنهما مصدران والمعنى المصدري لا وجود له في الخارج، وحينئذ فلا يكون محسوسين قلت: جعلُه الكشط والإزالة محسوسين باعتبار الهيئة المحسوسة الحاصلة عندهما، أو باعتبار متعلقهما وهو اللحم والضوء وذلك كما في حسيتهما"[(١)] ويستمر الدسوقي في إيراد ما قد يرد حول هذه الاستعارة فيقول: "ولا يقال: إن الترتب إذا نظر لمتعلقه أيضا كان محسوسا فهلا نظر لمتعلقه وجعلت الاستعارة في الآية المذكورة طرفاها وجامعها حسيات؛ لأنا نقول ترتب أمر على آخر هذا كلي صادق بترتب محسوس على محسوس وترتب معقول على معقول كترتب العلم بالنتيجة على العلم بالمقدمات فمتعلق الترتب ليس دائما محسوسا وإن كان في خصوص ما نحن فيه محسوسا، فلذا لم ينظر لمتعلقه بخلاف السلخ وإزالة الضوء"[(٢)].

وممن وافق الخطيب صاحب (جامع العبارات) حيث يقول عن هذه الاستعارة: إن الجامع فيها "ما يعقَلُ من ترتب أمر على آخر، وحصوله عقب حصوله، لترتب ظهور اللحم من الكشط، وترتب ظهور الظلمة عن كشف الضوء عن مكان الليل، والترتب أمر عقلي"[(٣)].

وكان الدمنهوري والشيخ مخلوف[(٤)] ممن وافق الخطيب في هذا الجامع.

وأما المعاصرون فلم أجد – فيما قرأت – من ذهب مذهب الصعيدي، أو حتى أشار إلى الخلاف في نوع الجامع هنا، بل ساروا على خطا الخطيب في حكمه على جامع الاستعارة[(٥)].

---

(١) حاشية الدسوقي ٣٨٦/٣.
(٢) المصدر السابق نفس الصفحة.
(٣) جامع العبارات ص٢٨٩.
(٤) ينظر: حلية اللب المصون ص١٢٢، حاشية مخلوف ص١٥٣.
(٥) ينظر: زهر الربيع ص١١٥-١١٦، نيل الأماني ص١٧٤، علم البيان في الدراسـات البلاغيـة ص٢١٦، البلاغية الصافية ص٣٤٠، المفصل ص٤٦٦، معجم المصطلحات البلاغيـة وتطورهـا ١٧٠/١، البلاغـة التطبيقية د. أحمد موسى ص١٥٦-١٥٧.

يقول د. البنداري "هذا الترتيب عقلي يدرك بالعقل إذ هو حدوث نتيجة مؤثرة في النفس وهي الإحساس بزوال شيء حل مكانه شيء آخر، وهو أمر عقلي"[1].

وهكذا تبين أن الصعيدي كان متأثرا بالمغربي في هذا الاستدراك وتبين كذلك أنه خلاف في منظور الفريقين فلكل وجهة هو موليها، ولكن رأي الخطيب هو الدارج عند البلاغيين لأنه وإن كان متعلق الترتب هنا أمور حسية إلا أنهم لم ينظروا إلى الجامع نظرة تفصيلية بل اكتفوا بالنظرة العامة فحكموا على الجامع بأنه عقلي.

وهنا يمكن القول أن هذا الخلاف إنما هو نتيجة لإدخال المنطق وكثرة التقسيمات والتفريعات في الدرس البلاغي، وهو ما جعل بعض الدارسين يصف الخلافات في مثل هذا بأنها مماحكات فارغة لا تقدم شيئًا ذا بال[2].

ومهما يكن فالأمر فيه متسع، لأن الخلاف في مناط النظر لا غير، فمن ينظر إلى ذات الترتب يجعل الجامع عقليا، ومن ينظر إلى متعلقه يجعله حسيا.

---

[1] ينظر: في البلاغة العربية علم البيان ص١٢٩.

[2] ينظر: التعبير البياني ص١٢٩.

نوع المستعار له في قوله تعالى:

﴿ فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ ﴾[1]

جعل الخطيب القسم الخامس من أقسام الاستعارة باعتبار الطرفين والجامع استعارة محسوس لمعقول، وهو ما يقول عنه: "وأما استعارة محسوس لمعقول فكقوله تعالى: ﴿ فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ ﴾ فإن المستعار منه صدع الزجاجة، وهو كسرها، وهو حسي، والمستعار له تبليغ الرسالة، والجامع لهما التأثير، وهما عقليان، كأنه قيل: "أبِنِ الأمر إبانةً لا تنمحي كما لا يلتئم صدع الزجاجة"[2].

ويورد الصعيدي على تمثيل الخطيب اعتراضا، حيث يقول: "اعترض على هذا بأنه حسي يدرك بالسمع؛ فالأولى أن يجعل المستعار له إظهار الدين؛ لأنه لا يلزم أن يكون بطريق حسي"[3].

وهذا الخلاف بين العالمين يدور حول الحسية والعقلية كسابقه.

وكان السكاكي قد عد هذه الاستعارة من استعارة المحسوس للمعقول حين يقول: "فالصدع هو كسر الزجاجة ببذل الإمكان وإنه أمر حسي مستعار لتبليغ الرسالة ببذل الإمكان، وإنه أمر عقلي"[4].

وقد عدل آخرون عن التمثيل بمثال الخطيب، فقد مثل الطيبي لاستعارة محسوس لمعقول بقوله تعالى: ﴿ بَلۡ نَقۡذِفُ بِٱلۡحَقِّ عَلَى ٱلۡبَٰطِلِ فَيَدۡمَغُهُۥ ﴾[5] وقال: استعير القذف لإيراد الحق على الباطل[6].

---

[1] سورة الحجر (٩٤)، حكي أن أعرابيا لما سمع هذه الآية سجد، فقيل له: لم سجدت؟ فقال: سجدت لفصاحته. ينظر: الإعلام بما في دين النصارى من الفساد والأوهام وإظهار محاسن الإسلام، محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرج القرطبي أبو عبدالله، ت: د. أحمد حجازي السقا، دار التراث العربي، القاهرة، ١٣٩٨هـ، ٣٣١/١.

[2] بغية الإيضاح ص٥٠١.

[3] المرجع السابق نفس الصفحة.

[4] مفتاح العلوم ص٣٩٠.

[5] سورة الأنبياء (١٨).

[6] ينظر: التبيان ص٣٩٢.

ومثل الطرودي بقوله تعالى: ﴿ مَّسَّتۡهُمُ ٱلۡبَأۡسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ ﴾[1] وقال: "استعير المس، وهو صفة في الأجسام، وهو حسي لمقامات الشدة"[2].

وسار الشراح على خطا الخطيب في هذه الاستعارة[3]، ولكن الخطيب لم يسلم من اعتراض البهاء السبكي الذي لا يرى جعل التبليغ أمرا عقليا؛ لأنه حسي يدرك بالسمع.

يقول البهاء: "لو أن المصنف قال: المستعار له إظهار الدين لكان أقرب، فإن الإظهار قد يكون بطريق حسي أو بطريق عقلي... ثم إن الآية لم يرد بها مطلق التبليغ، بل التبليغ جهاراً، ومطلق التبليغ كان واقعا قبل نزول الآية... والسكاكي أخذ في التبليغ قيد بذل الإمكان وهو قيد عقلي، فهو أقرب من كلام المصنف"[4].

وبهذا يتضح أن الصعيدي كان يضع كلام البهاء نصب عينيه متأثرا به في هذا الاستدراك.

وقد حاول العصام الجمع بين الرأيين في نوع المستعار له في قوله تعالى: ﴿ فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ ﴾ حيث يقول: "والمستعار له التبليغ، هذا إذا فُسر: ﴿ فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ ﴾ بأظهر ما تؤمر، أي أظهر الأمر إظهارا لا ينمحي كما لا يلتئم شق الزجاجة، أما إذا فُسر بالجهر بالقرآن فالمستعار له أيضا حسي،"[5].

وعلى هذا فالعصام يرجع الاختلاف هنا إلى الاختلاف في تفسير الصدع.

ولا يعدم الخطيب من يتحمس لرأيه ويدافع عنه، فهذا المغربي يرد على من يجعل المستعار له (التبليغ) أمرا حسيا، يقول: "إن قيل: التبليغ إسماع فهو حسي باعتبار المتعلق

---

(1) سورة البقرة (٢١٤).

(2) جامع العبارات ص٢٩٢.

(3) ينظر: مفتاح تلخيص المفتاح ص٥٨٨، المطول ص٥٩٦، مواهب الفتاح ٣١٩/٢، حاشـية عبـدالحكيم ١٦٦/٤.

(4) عروس الأفراح ٢٧٧/٢.

(5) الأطول ٢٧٣/٢.

قلت: المراد تبليغ المعاني ببيانها، والبيان هو الإتيان بما يتبين من غير تقييد بكونه حسيا، ومعلوم أن ذلك الإتيان عقلي؛ لأنه عبارة عن إيجاد شيء يبين من عبارة أو إشارة أو فعل فهو في أصله عقلي وإن كانت مصادقُه حسية"[١].

كما رفض عبدالحكيم أن يكون التبليغ حسيا، يقول: "في القاموس: التبليغ الإيصال، وهو أمر عقلي يكون بالقول والفعل والتقرير، فمن قال: التبليغ تكلم بقول مخصوص فهو حسي لم يأت بشيء"[٢].

وأما المعاصرون فعلى رأي الخطيب[٣]، ولم أجد – فيما قرأت – من يتعرض لهذا الخلاف ويناقشه، ومن المعاصرين من نبه على أن "استعارة المحسوس للمعقول تصور المعقول في صورة المحسوس، وهي أبلغ في إيضاحه وتقريره في نفس السامع لنقلها النفسي من الخفي إلى الجلي، والقرآن مليء باستعارة المحسوس للمعقول"[٤].

وبعد هذه الآراء يمكن القول بأن هذا الخلاف خلاف اعتباري فهو كما يشير العصام إليه خلاف في التفسير؛ فإذا فُسر التبليغ بالإظهار كان عقليا، وإذا فُسر بالجهر بالقرآن كان حسيا.

وقد ورد في (الكشاف) ما يشير إلى مجيء الاحتمالين. يقول الزمخشري: "يقال: صدع بالحجة إذا تكلم بها جهاراً كقولك: صرح بها، من الصديع وهو الفجر، والصدع في الزجاجة الإبانة، وقيل: "فاصدع" فافرق بين الحق والباطل بما تؤمر والمعنى بما تؤمر به من الشرائع"[٥].

---

(١) مواهب الفتاح ٣١٩/٢-٣٢٠.

(٢) حاشية عبدالحكيم ١٦٦/٤ ، وينظر: القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروز آبـادي، ت٨١٧هـ ـ ، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٠٠٧/١، ونقل الدسوقي في (حاشيته) كلام عبدالحكيم، ينظر: ٣٩٦/٣.

(٣) ينظر: الإفصاح ص١٧٨، علوم البلاغة ص٢٤٩، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها ١٧٠/١، نظرات في البيان ص٢٠٠، البلاغة الصافية ص٣٤١.

(٤) نظرات في البيان ص٢٠٠-٢٠١.

(٥) الكشاف ٥٥٢/٢، وجاء مثله في (أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن) محمد الأمين بن محمد بن المختار الجكني الشنقيطي، ت١٣٩٣هـ ، مكتب البحوث الإسلامية، دار الفكر العربي، بيروت، ١٤١٥هـ ـ - ١٩٩٥م، ينظر: ٣١٩/٢.

وبناءً على ما سبق يمكن القول بأن ما أخذه الصعيدي على كلام الخطيب متأثرا بالبهاء السبكي لا يعدو كونه خلاف في المنظور، وإذا كانت مثل هذه الخلافات لا تجدي في درس البيان إلا أنها تنبئ عن مدى انشغال الشراح بها وتعاطيهم لها، ولو استغل هذا الجهد في البحث في أسرار أساليب البيان المتنوعة لكان أجدى[1].

---

[1] في ميراث أهل العلم ما يدل على تلمس تلك الأسرار فقد قال الرماني عن الاستعارة في قوله تعالى: ﴿ فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ ﴾: "حقيقته فبلغ ما تؤمر به، والاستعارة أبلغ من الحقيقة؛ لأن الصدع بالأمر لابد له من تأثير كتأثير صدع الزجاجة، والتبليغ قد يصعب حتى لا يكون له تأثير فيصير بمنزلة ما لم يقع" النكت ضمن ثلاث رسائل ص٨٧.

وينظر: البرهان ٤٩٤/٣.

ومن المعاصرين من تكلم في أسرار هذه الاستعارة فقال: "إن الحق تبارك وتعالى يأمر نبيه – صلى الله عليه وسلم- أن يجهر بالدعوة وأن يصدع بالأمر غير هياب ولا وجِل وأن يمضي قُدما في تبليغ أمر ربه بما أوتي من قوة الحجة ونفاذ البصيرة حتى يبلغ فيه مبلغ الصدع والتأثير في الجمادات... ومن الأسرار التي تكمن وراء تصوير القرآن الكريم للجهر بالأمر وتبليغ ما أنزل إليه بالصدع ما تشير إليه من عناد القوم وأثر البيئة والبداوة في جفاء أخلاقهم... وهذا ما يتطلب قوة مؤثرة كالصدع للجمادات في تبليغهم... وأن يكون صاحب الدعوة جلدا صبورا قويا لا يمل معاودة التكرار حتى يؤثر في نفوسهم ويبلغ القصد منهم".

من الأسرار البيانية في الاستعارات القرآنية، د. محمد عبدالرحمن شعبان، المطبعة الإسلامية الحديثة، القاهرة، ١٤١١هـ - ١٩٩١م، ص١٥٥-١٥٦.

مبنى **الترشيح** في **الاستعارة**

تنقسم الاستعارة باعتبار الخارج أو الملائم إلى ثلاثة أقسام: مطْلَقة، أو مجردة، أو مرشحة[(١)].

فأما المطلقة فهي التي لم تقترن بصفة ولا تفريع يلائمان المستعار له أو المستعار منه، أو تنـزع منهما، ومنها قول الشاعر[(٢)]:

فرعاءُ إنْ نهضت لحاجتها عجِلَ القضيب وأبطأ الدعص.

وأما المجردة فهي التي قرنت بما يلائم المستعار له كقول كُثَير[(٣)]:

غَمر الرداءِ إذا تبسم ضاحكًا غَلقَت لضحكته رقاب المالِ

حيث استعار الرداء للمعروف، ووصفه بالغمر الذي هو وصف المعروف لا الرداء، فنظر إلى المستعار له.

وأما المرشحة فهي التي قرنت بما يلائم المستعار منه كقول الشاعر[(٤)]:

ينازِعني ردِائي عبد عمـرو رويدك يا أخا عمرو بنِ بكرِ

لي الشطر الذي ملَكَت يميني ودونـك فاعتجر منه بِشطْرِ

فإنه استعار الرداء للسيف، ثم وصفه بالاعتجار وهو ما يشد على الرأس، فنظر إلى المستعار منه، وعليه قوله تعالى: ﴿ أُوْلَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَـٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت

---

(١) ينظر: بغية الإيضاح ص٥٠٦ وما بعدها.

(٢) نسبه الصعيدي لأبي ذؤيب الهذلي في (البلاغة العالية – علم البيان) ص٩٢، والحق أنه للشريف الرضـي، ينظر: ديوان الشريف الرضي، صححه وقدم له: د. إحسـان عبـاس، دار صـادر، بـيروت، ١٩٩٤م، ١/٥٧٠.

(٣) ديوان كُثَير عزة، شرح قدري مايو، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، ص٢٩٥.

(٤) في المعاهد بلا نسبة ٢/١٥٠.

تِّجَـٰرَتُهُمۡ ﴾[1]. فإنه استعار الاشتراء للاختيار، ثم ذكر بعده الربح والتجارة وهما من متعلقات الاشتراء، فنظر إلى المستعار منه[2].

وفي دلالة الترشيح اللغوية ما يدل على وظيفته البلاغية، فإنه يأتي بمعنى التربية والتهيئة للشيء[3].

وفي موازنته بين التجريد والترشيح يقول الخطيب: "والترشيح أبلغ من التجريد؛ لاشتماله على تحقيق المبالغة، ولهذا كان مبناه على تناسي التشبيه، حتى إنه يوضع الكلام في علو المنـزلة وضعه في علو المكان، كما قال أبو تمام[4]:

ويصعد حتى يظن الجهولُ　　　بأن له حاجةً في السماء

فلولا أن قصده أن يتناسى التشبيه، ويصمم على إنكاره، فيجعله صاعدا في السماء من حيث المسافة المكانية؛ لما كان لهذا الكلام وجه"[5].

---

(1) سورة البقرة (١٦)، وفي حديث الزمخشري عن هذه الآية ما يدل على أنه أول من اهتـدى إلى الترشـيح حيث يقول معقبا على هذه الآية: "إن قلت هب أن شراء الضلالة بالهدى وقع مجازا في معنى الاسـتدلال، فما معنى ذكر الربح والتجارة؟ كأن ثَم مبايعة على الحقيقة. قلت هذا من الصنعة البديعية التي تبلغ بالمجـاز الذروة العليا، وهو أن تساق كلمة مساق المجاز، ثم تقفى بأشكال لها وأخوات، إذا تلاحقن لم تر كلامـا أحسن منه ديباجة وأكثر ماء ورونقًا وهو المجاز المرشح"، ينظر: الكشاف ١٠٨/١ و البلاغة القرآنيـة في تفسير الزمخشري وأثرها في الدراسات البلاغية، د. محمد محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعـة الثانية، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م ص٥٠٣، البلاغة الاصطلاحية ص٧٣-٧٤.

(2) تلتمس الاستعارة المرشحة في ثلاث نواحٍ: الأولى: الترشيح بذكر صفة نحوية تصف المستعار منـه، مثـل: تحدثت شمس في القاعة مشرقة، مضيئة.
الناحية الثانية: الترشيح بصفة معنوية تصف المستعار منه، ومثاله قول الشاعر السابق: (ينازعني ردائي...).
الناحية الثالثة: الترشيح بالتفريع، ومثاله: آية سورة البقرة السابقة. ينظر: في البلاغة العربيـة – علـم البيـان ص١٣٧ وما بعدها.

(3) ينظر: لسان العرب ٧١١/١، ولا يختص الترشيح بالاستعارة بل يأتي في التشبيه والتورية والمطابقـة وغـير ذلك، ينظر: بديع القرآن، ابن أبي الأصبع المصري، ت ٦٥٤هـ، ت. د. حفني محمد شرف، نهضة مصر، ص١٠٤، تحرير التحبير ص٢٧١، معجم المصطلحات البلاغية ١٣٣/٢.

(4) شرح ديوانه ٤١٧/١.

(5) بغية الإيضاح ص٥٠٨-٥٠٩.

وقد علق صاحب (البغية) على كلام الخطيب في شأن ابتناء الترشيح على تناسي التشبيه، فقال: "أي على كمال تناسيه؛ لأن الاستعارة كلها مبنية على تناسيه، لا الترشيح وحده، ولو جعل الترشيح مبنيا على تناسي الاستعارة لكان أولى"[1].

إذاً فالخطيب يجعل الترشيح مبنيا على تناسي التشبيه، ويرى الصعيدي أنه لو جعل الترشيح مبنيا على تناسي الاستعارة لكان أولى؛ لأن الاستعارة كلها مبنية على تناسي التشبيه.

وما يقوله الصعيدي هنا يعتمده في دراسته للترشيح في كتابه (البلاغة العالية – علم البيان)[2].

وحديث الإمام عبدالقاهر في هذا كان محل اهتمام البلاغيين من بعده فقد قال: "وهذا نوع آخر من التخيل، وهو يرجع إلى ما مضى من تناسي التشبيه... وبيان ذلك أنهم يستعيرون الصفة المحسوسة من صفات الأشخاص للأوصاف المعقولة، ثم تراهم كأنهم قد وجدوا تلك الصفة بعينها، وأدركوها بأعينهم على حقيقتها، وكأن حديث الاستعارة والقياس لم يجر منهم على بال، ولم يروه ولا طيف خيال... ويصوغون الكلام صياغات تقضي بأن لا تشبيه هناك ولا استعارة، ومثاله قوله[3]:

قَامت تظلِّلُني من الشمسِ نفْس أعز علي من نفْسِي

قَامت تظللني ومن عجبٍ شمس تظلِّلُني من الشمسِ

فلولا أنه أنسى نفسه أن ههنا استعارة ومجازا من القول وعمل على دعوى شمس على الحقيقة، لما كان لهذا التعجب معنى"[4].

---

(1) بغية الإيضاح ص٥٠٨-٥٠٩.

(2) ينظر: ص١٢١.

(3) تنسب لابن العميد في (اليتيمة) ٢٠٩/٣، وفي (المعاهد) ١١٣/٢.

(4) أسرار البلاغة ص٣٠٢-٣٠٣

وفي عكس مذهب التعجب يمثل بقول الشاعر[1]:

لا تعجبوا من بِلَى غلالته		قد زر أزاره على القَمرِ

فالمتكلم ينهاهم عن التعجب وغرضه أن يعلم أن لا شك في أن المعاملة مع القمر نفسِه[2].

وكان أبو يعقوب السكاكي قد تكلم عن هذه المسألة حين قال – مهتديا بكلام الإمام عبدالقاهر - : "ومبنى الترشيح على تناسي التشبيه، وصرف النفس عن توهمه، حتى لا تبالي أن تبني على علو القدر وسمو المنـزلة، بناءَك على العلو المكاني والسمو، كما فعل أبو تمام إذ قال:

ويصعد حتى يظن الجهولُ		بأن لَه حاجةً في السماءِ"[3]

ثم يردف السكاكي قائلاً بعد إيراده أمثلة متنوعة: "أو ما ترى هؤلاء فيما فعلوا كيف نبذوا أمر التشبيه وراء ظهورهم، وكيف نسوا حديث الاستعارة كأنْ لم تخطر منهم على بال، ولا رأوها ولا طيف خيال"[4].

وكلام عبدالقاهر ثم السكاكي؛ موافق لكلام الخطيب في أوله، وتلمح ضمنا موافقته للصعيدي في آخره، إنهما وإن لم يصرحا بما صرح به الصعيدي ولكنه لا معنى لعبارة: "وكيف نسوا حديث الاستعارة..." لا معنى لذلك إلا تناسي الاستعارة.

كما سار على خطا الخطيب جمع من أهل العلم[5]، حيث جعلوا الترشيح مبنيا على تناسي التشبيه، ولم يقل أحد منهم بما قال به الصعيدي خلا محمد بن علي الجرجاني فإنه قال

---

(1) في (المعاهد) منسوبة لأبي الحسن بن طباطبا العلوي ١٢٩/٢.

(2) ينظر: أسرار البلاغة ص٣٠٥.

(3) مفتاح العلوم ص٣٨٥، وينظر أسرار البلاغة ص٣٠٢.

(4) مفتاح العلوم ص٣٨٧.

(5) ينظر: المصباح ص١٨٠، الفوائد الغياثية ص١٦٠، شرحها لطاشكبرى زادة ص٢٥٥، التبيـان ص٣٩٥، معاهد التنصيص ١٥٣/٢، خلاصة المعاني ص٣٨٩، شرح عقود الجمان للسيوطي ص٩٧، شرح المرشدي ٥٧/٢، حلية اللب المصون ص١٢٤، حاشية مخلوف ص١٥٥.

في (إشاراته): "ومبنى الترشيح على تناسي الاستعارة؛ ولذلك هو أبلغ من مطلقتها ومجردتها، فصفة الشيء إذا بولغ في الاستعارة رشحت"[1].

ولم يعترض الشراح[2] على كلام الخطيب؛ بل تابعوه في هذه المسألة، ولكنه يحسن التوقف عند اثنين منهم لأهمية ما أورداه وهما الخلخالي، والدسوقي.

يقول الخلخالي: "إنهم يستعيرون الوصف المحسوس للشيء المعقول، كأن ذلك الوصف ثابت لذلك الشيء في الحقيقة، وكأن الاستعارة لم توجد أصلاً، كاستعارتهم العلو المكاني لزيادة الرجل على غيره في الفضل، ثم وضعهم الكلام وضع من يذكر علوا مكانيا، كما فعل أبو تمام إذ قال: ويصعد، أي الممدوح، وإن كان المراد سمو المنـزلة وارتفاعه في مدارج الكمال، ومناهج الفضل والأفضال، ولكن ساق الكلام مساق من يذكر علوا مكانيا، ولهذا قال: (حتى يظن) إلى آخره"[3].

وعبارة (وكأن الاستعارة لم توجد أصلاً) تفرد بها الخلخالي في شرحه فلا تكاد تجدها في الشروح الأخرى، وتلك العبارة هي التي يرمي إليها الصعيدي ويقصدها.

ويضيف الدسوقي: "ما ذكره المصنف من بناء الترشيح على التناسي لا يقتضي أنه لا يبنى على التناسي غيره، بل يبنى عليه غيره أيضا كالاستعارة فإنها مبنية عليه أيضا، وإنما خص الترشيح بالذكر في هذا البناء لما فيه من شدة ظهور الدلالة على التناسي، ولو قال المصنف ومبناه على كمال تناسي التشبيه: أي كمال إظهار نسيانه كان واضحا"[4].

وفي كلام الدسوقي ما يشير إلى تأثر الصعيدي به، واستفادته منه في بعض ما قاله في استدراكه.

---

(1) ص٢٠٤.

(2) ينظر: مفتاح تلخيص المفتاح ص٥٩٨، عروس الأفراح ٢٩٠/٢، المطـول ص٦٠٢، الأطـول ٢٩٠/٢، تجريد التباني ٢٦٩/٢، مواهب الفتاح ٣٤١/٢، حاشية الدسوقي ٤٢٢/٣.

(3) مفتاح تلخيص المفتاح ص٥٩٨، وينظر: أسرار البلاغة ص٣٠٢.

(4) حاشية الدسوقي ٤٢٢/٣.

حتى إذا جاء المعاصرون[1] كان كلامهم يدور في فلك عبدالقاهر فهم يبنونَ الترشيح على تناسي التشبيه، ثم يعودون ذاكرين بأن حديث الاستعارة كأنه لم يوجد أصلاً، ولم يجرِ على بال، إنهم لم يقولوا صراحة بأن الترشيح يبنى على تناسي الاستعارة لكن كلامهم يدل على ذلك ويشير إليه.

يقول د. أبو موسى: إنهم "يبالغون في تناسي التشبيه الذي بنِيت الاستعارة عليه، ويضيفون إليه تناسيا آخر هو تناسي المجاز نفسه... وذلك كما ترى في قول المتنبي[2]:

كبرت حولَ ديارِهم لما بدت　　　منها الشموس وليس فيها المشرق

فإنه لما شبه القوم بالشموس، وتناسى هذا التشبيه، وادعى أنهم شموس، لم يقف عند هذا الحد، وإنما تناسى أنه استعار، وأنه يتكلم عن شموس مجازية، وقد بالغ في هذا الإيهام حتى أقنع نفسه به، وأزال من خاطره أن هناك مجازا"[3].

ويقول صاحب (المنهاج الواضح) : "والترشيح الذي هو ذكر ملائم المشبه به إمعان في هذا التناسي وغلو في دعوى الاتحاد وكأنْ ليس هناك استعارة، حتى إنك لتجد الشاعر أو الناثر يمعن في إنكارها"[4].

ومع هذا فقد وجِد من المعاصرين من يتبع الخطيب دونما إضافة[5].

وبعد: فلم أجد أحدا من البلاغيين سلفًا وخلفًا من يقول بما قال به الصعيدي – في صراحة ووضوح – سوى صاحب (الإشارات والتنبيهات) كما سبق.

---

(1) ينظر: جواهر البلاغة ص١٩٥، البلاغة التطبيقية د. أحمد موسى ص١٨٨، علم البيان د. طبانـه ص١٨٧، فن الاستعارة ص٤٤، البلاغة الصافية ص٣٤٩.

(2) شرح ديوانه ٢٩/٢.

(3) التصوير البياني ص٣٠٨.

(4) ١١٧/١.

(5) ينظر: زهر الربيع ص١١٣، الإفصاح ص١٨٨، البلاغة التطبيقية د. الجربي ص٣١٤.

والذي يظهر أن مسلك الصعيدي – وإن قل سالكوه – هو الأولى بالإتباع؛ فيقال في الاستعارة المرشحة أنها تناسي الاستعارة، يقَوي هذا الرأي جملة من الأمور وهي كالآتي:

١- إن الاستعارة كلها فيها تناسي التشبيه، وليست المرشحة فقط.

٢- تفسير البلاغيين للأمثلة التي ساقوها للاستعارة المرشحة يدل على إيمانهم بتناسي الاستعارة فيها.

٣- الترشيح لا يختص بالاستعارة بل يأتي في التشبيه وغيره فالأولى أن يقال في ترشيح الاستعارة أنه تناسيها، وفي ترشيح التشبيه أنه تناسيه[١].

٤- إن في ذلك تمايزا للأساليب بإعطائها ما يلائمها من المصطلحات.

٥- إن الأساليب البيانية درجات في سلم البيان، بعضها فوق بعض حيث يأتي التشبيه ثم تناسيه، ثم الاستعارة ثم تناسيها "وهكذا تتجدد صور الاستعارة على هذا الدرب من التناسي والإيهام، تقول: غَنت لنا ظبية فتتناسى التشبيه وتستعير فإذا قلت عجبت كيف تغني الظباء انتقل كلامك إلى مستوى آخر، لأنك هنا ممعن في تناسي المجاز[٢]" والوفاء بحق هذه الدرجات والمستويات يدعو إلى تمييز كل درجة منها بما يناسبها من المصطلحات، ولعل في هذا ما يشفع لقول الصعيدي بالأخذ والقبول.

---

(١) مثال ترشيح التشبيه قول العباس بن الأحنف:

هي الشمس مسكنها في السماء   فعز الفؤاد عزاءً جميلاً

ينظر: ديوانه، شرح أنطوان نعيم، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، ص٢٩٨.

(٢) التصوير البياني ص٣٠٩.

مجيء المجاز المركب مجازا مرسلاً

يعرف الخطيب المجاز المركب بقوله: إنه "اللفظ المركب المستعمل فيما شبه بمعناه الأصلي تشبيه تمثيل للمبالغة في التشبيه"(١).

ثم يسرد أمثلة على ذلك منها: ما يقال لمن يعمل في غير معمل: أراك تنفخ في غير فحم، وتخط على الماء أي أنك في فعلك هذا كمن يفعل ذلك، ثم استعير اللفظ الدال على المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية التمثيلية، ثم يقول الخطيب: إن مثل هذا "يسمى التمثيل على سبيل الاستعارة، وقد يسمى التمثيل مطلقًا، ومتى فشا استعماله كذلك سمي مثلاً؛ ولذلك لا تغير الأمثال"(٢).

وكان الخطيب قد تأثر بالإمام عبدالقاهر في كلامه عن التمثيل، وتابعه في أمثلته التي ساقها(٣).

---

(١) بغية الإيضاح ص٥١٢.

(٢) السابق ص٥١٦-٥١٧، وإذا كان الدرس البلاغي قد سار على إطلاق الاستعارة التمثيلية على الاستعارة المركبة؛ فإن أستاذنا د. محمد شادي يرى أن هذا الإطلاق "قاصر لسببين:
الأول: أنه يضيق مفهوم الاستعارة التمثيلية إذ يحصرها في المركبات مع إمكان أن تقع في المفردات كقوله تعالى: ﴿ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُواْ ٱلنُّورَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ﴾ [الأعراف ١٥٧] فقد استعار النور للقرآن لا باعتباره حروفًا وكلمات ولكن باعتباره هدى وتشريعا، وما كان على هذا النحو من استعارة محسوس لمعقول فهو جدير باسم التمثيل... وهذا ما يفهم من مجموع كلام عبدالقاهر واستشهاده.
الثاني: أن ما ذهبوا إليه يوسع الاستعارة التمثيلية من جهة أخرى، إذ يجعلها تتناول كل المركبات الحسية، مع أن الأنسب للتمثيل على حد الاستعارة أن يكون للأشياء المحسوسة المستعارة للمعاني المعقولة سواء كان هذا في مجال المفردات أم في مجال المركبات". أساليب البيان والصورة القرآنية ص٣٤٧.

(٣) ينظر: دلائل الإعجاز ص٦٨-٦٩، المجاز في اللغة والقرآن الكريم ص٣٨١.

لكن الشيخ الصعيدي لم يرتض حصر المجاز المركب في الاستعارة فهو يرى أنه يتعدى ذلك، يقول معلقًا على كلام الخطيب السابق: "هذا يفيد أن المجاز المركب لا يكون في المجاز المرسل كما يكون في الاستعارة، والحق أنه يكون في المرسل أيضا؛ ومن ذلك استعمال الخبر في الإنشاء وبالعكس، والعلاقة فيهما الضدية أو اللزوم؛ كقول الشاعر[١]:

ألاَ يا اسلَمي يا دَار مي على البِلَى ولا زَال منهلاً بجرعائك القَطْر

وقول الآخر[٢]:

ومن ذا الذي ترضى سجاياه كلها كَفَى المرءُ نبلاً أنْ تعد معايبه"[٣]

وفي (البلاغة العالية – علم البيان) يقول الصعيدي: "والمجاز المرسل قد يكون مفردا... وقد يكون مركبا كما في الجمل الخبرية التي تستعمل في الإنشاء، والجمل الإنشائية التي تستعمل في الخبر، ومنه قول جعفر بن علْبة الحارثي[٤]:

هواي مع الركبِ اليمانين مصعد جنيب وجثْماني بِمكةَ موثَق

فهو خبر يراد به إنشاء التحسر والتحزن، ومنه قول النابغة الذبياني[٥]:

ولست بِمستبقٍ أخاً لا تلُمه على شعث أي الرجالِ المُهذب

فإنه استفهام إنكاري يراد به النفي لا حقيقة الاستفهام من طلب الفهم.

وقيل: إن المجاز المرسل لا يكون إلا مفردا، ومن يذهب إلى هذا يجعل نحو ذلك من الكناية الآتية لا من المجاز المرسل، ويبعده أن الكناية يجوز فيها إرادة المعنى الحقيقي"[٦].

---

(١) ديون ذي الرمة ٥٥٩/١، شرح الباهلي، ت:د. عبدالقدوس أبو صالح، مطبعة طربين، دمشق، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

(٢) ينسب إلى يزيد بن خالد المهلبي، كما في خزانة الحموي ٤٥١/١، و الحماسة المغربية، أبو العباس أحمد بن عبدالسلام الجراوي التادلي، ت: محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩١م، ١٢٤٧/٢.

(٣) بغية الإيضاح ص٥١٢.

(٤) البيت له كما في ديوان الحماسة ٩/١، والمعاهد ١٢٠/١.

(٥) ديوانه ص١٩.

(٦) ص٧٥.

وعلى هذا فالصعيدي يرى أن المجاز المرسل كما يكون مفردا يأتي مركبا كذلك عن طريق استعمال الأساليب الخبرية في الإنشاء والعكس.

وقد تكلم أبو يعقوب السكاكي عن خروج الاستفهام عن معناه الأصلي فقال: "واعلم أن هذه الكلمات كثيرا ما يتولد منها أمثال ما سبق من المعاني بمعونة قرائن الأحوال فيقال: ما هذا؟ ومن هذا؟ لمجرد الاستخفاف والتحقير"[١].

ومن قبله كان الإمام عبدالقاهر قد أشار إلى هذه المعاني المستفادة من الاستفهام[٢]، ولكن العالمين – عبدالقاهر والسكاكي – لم يقولا ولم ينصا على ما نص عليه الصعيدي.

حتى إذا جاء الشراح أخذت هذه المسألة طابعا آخر؛ فقد كان منهم من وافق الخطيب في معالجته[٣]، وكان منهم من خالفه[٤].

ويعد السعد أول من أثار هذا البحث حين قال معلقًا على كلام الخطيب: "وها هنا بحث، وهو أن المجاز المركب كما يكون استعارة، فقد يكون غير استعارة. وتحقيق ذلك أن الواضع كما وضع المفردات لمعانيها بحسب الشخص، كذلك وضع المركبات لمعانيها التركيبية، بحسب النوع[٥]، مثلاً هيئة التركيب في نحو: زيد قائم موضوعة للإخبار بالإثبات، فإذا استعمل ذلك المركب في غير ما وضع له فلابد وأن يكون ذلك لعلاقة بين المعنيين فإن كانت العلاقة المشابهة فاستعارة وإلا فغير استعارة، وهو كثير في الكلام كالجمل الخبرية التي لم تستعمل في الإخبار كقوله:

---

(١) مفتاح العلوم ص٣١٣-٣١٤.

(٢) ينظر: دلائل الإعجاز ص١١٤.

(٣) ينظر: مفتاح تلخيص المفتاح ص٦٠١، عروس الأفراح ٢٩٢/٢.

(٤) ينظر: المطول ص٦٠٤، مواهب الفتاح ٣٥٠/٢، حاشية الدسوقي ٤٣٣/٣.

(٥) بحسب الشخص: أي التشخيص والتعيين، بأن يعين الواضع اللفظ المفرد للدلالة على معناه، وبحسب النوع: أي من غير نظر إلى خصوص لفظ، كأن يقال: وضعت الهيئة التركيبية في نحو: قام زيد لكل فعل أسند لفاعل للدلالة على ثبوت معنى الفعل لذلك الفاعل، ووضعت هيئة التركيب في نحو: زيد قائم لثبوت المخبرية للمخبر عنه. ينظر: علم البيان د. البيومي ص١٩٧.

هواي مع الركبِ اليمانين مصعد   البيت

فإن المركب موضوع للإخبار، والغرض منه إظهار الحزن والتحسر، فحصر المجاز المركب في الاستعارة، وتعريفه بما ذكر عدول عن الصواب"[١].

ومن قبل هذا قال السعد عن أدوات الاستفهام: إنها "كثيرا ما تستعمل في غير الاستفهام مما يناسب المقام بمعونة القرائن، وتحقيق كيفية هذا المجاز، وبيان أنه من أي نوع من أنواعه مما لم يحم أحد حوله"[٢].

وكانت كلمات السعد هنا فاتحةَ بابِ الجدل فقد ذكر السيد الشريف معلقًا على عبارة السعد: بأنه لم يحم أحد حوله لصعوبة بيان علاقة المجاز وكيفية المناسبة، وعن الاستبطاء المفهوم من قولك: كم دعوتك؟ يقول السيد: "الاستفهام عن عدد دعائه إياه يستلزم الجهل به المستلزم لاستكثاره عادة أو ادعاءً لأن القليل منه يكون معلوما، واستكثاره يستلزم الاستبطاء كذلك أي عادة أو ادعاءً فالاستفهام عن عدد دعائه إياه يستلزم الاستبطاء بهذه الوسائط فاستعمل لفظه فيه"[٣].

ومضى السيد على هذا المنوال في توضيح المجاز، مجهدا نفسه في بيان الروابط بين المعاني في أمثلة متنوعة[٤].

وقد أورد العصام اعتراض السعد وأبدى جوابا عن كلام الخطيب يذكر فيه أنه قد يقال: أن ما سوى الاستعارة التمثيلية من المجازات المركبة مجازات بالعرض، وليست مجازات بالأصالة، وانتهى إلى القول بأن "المجاز المركب اللفظ المستعمل من حيث المجموع فيما شبه بمعناه الأصلي، ولا شيء مما ليس علاقته علاقة التشبيه كذلك"[٥].

---

(١) المطول ص٦٠٥.

(٢) ينظر: المطول ص٤١٩.

(٣) حاشية السيد على المطول ص٢٣٥.

(٤) ينظر: البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري ص٣٦٤.

(٥) الأطول ٢/٢٩٥-٢٩٦.

وقد وافق المغربي والدسوقي[1] السعد في طرحه لهذه المسألة، لكن المغربي تميز بأنه أول من سمى مثل هذه الأساليب مجازا مرسلاً مركبا، وقد رفض المغربي جعل هذه الأساليب من الكناية حيث يقول: "إن اللفظ الذي يراد به اللازم مع صحة إرادة الملزوم كناية، وإذا عرضت لذلك اللفظ قرينة مانعة عن إرادة الأصل كان مجازا متفرعا عن الكناية"[2].

وفي تعليقه على قول السعد: بأن حصر المجاز المركب في الاستعارة عدول عن الصواب؛ يقول عبدالحكيم: "إنه إنما يكون عدولاً عنه لو وجِد شاهد من كلام البلغاء للمجاز المركب سوى الاستعارة وما ذكر من المثل وغيره من خلاف مقتضى الظاهر، وهو قد يكون كناية وقد يكون مجازا... فلم لا يجوز أن تكون كنايات مستعملة فيما وضعت له لينتقل إلى لوازمها"[3].

وشارك بعض المفسرين برأيه حول مجيء المجاز المرسل مركبا، ففي قوله تعالى: ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِۦ﴾[4] يقول الألوسي: "لا بعد في أن يكون من باب المجاز المرسل المركب؛ لاستعماله في لازم معناه، وهو القرب، بل ادعى أنه الأنسب، وإرادة هذا المعنى هو المروي عن الحسن وقتادة"[5].

واختلف المعاصرون فيما اختلف فيه سابقوهم، فمنهم من أعرض عن الحديث في هذه المسألة وهم بهذا الإعراض يوافقون الخطيب في حصر المجاز المركب في الاستعارة كما يوحي به هذا المنهج[6].

وسار الأكثرون على منهج الصعيدي حين جعلوا المركب نوعين؛ الاستعارة التمثيلية والمجاز المرسل المركب[7].

---

[1] ينظر: مواهب الفتاح ٣٥٠/٢، حاشية الدسوقي ٤٣٣/٣.
[2] مواهب الفتاح ٣٥٢/٢.
[3] حاشية عبدالحكيم ١٨٦/٤.
[4] سورة الأنفال (٢٤).
[5] روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، العلامة شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي، ت١٢٧٠هـ، درا إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩١/٩.
[6] ينظر: الإفصاح، البيان في ضوء الأساليب العربية، علم أساليب البيان.
[7] ينظر: الإيضاح بشرح خفاجي ١٠٧/٥، زهر الربيع ص١٢٢-١٢٣، علـوم البلاغـة ص٢٦٥-٢٦٦، البلاغة الصافية ص٣٥٢ وما بعدها، جواهر البلاغة ص١٩٥، نظرات في البيان ص٢٤٠.

يقول د. الجربي: "المجاز المرسل المركب يتحقق في صورتين:

الصورة الأولى: في المركبات الخبرية المستعملة في الإنشاء لأغراض بلاغية، كالمديح، والفخر، والتحسر، والعتاب وغير ذلك من الأغراض لعلاقة اللازمية، إذ يلزم من الأخبار التحسر والفخر..

الصورة الثانية: في المركبات الإنشائية المستعملة في الخبر، لعلاقة السببية؛ لأن إنشاء المتكلم للعبارة سبب لإخباره بما تتضمنه العبارة لأغراض بلاغية كالتسوية بين الفعل وعدمه"[1].

وفي الجانب الآخر يرى بعض المعاصرين ما يخالف الصعيدي وأصحابه، يقول د. فيود "أرى أن المعاني المشار إليها... قد فهمت من السياق وقرائن الأحوال، فهي من مستتبعات التراكيب، ولذا لا أجد داعيا للقول بالمجاز المرسل المركب، وأرى أن يقصر المجاز في التركيب على الاستعارة التمثيلية"[2].

ويرى أستاذنا د. محمود توفيق أن هذا الخلاف "يفتح الباب لتحقيق وجه فهم هذا المعنى في سياقه من هذا التركيب، أهو الدلالة بسبب اختصاص وضرب من الملابسة بينهما، وهو ما يمكن إطلاق "الدلالة اللزومية" بمعناها العام، فيكون من المجاز المرسل أم الإفادة المعروفة بمستتبعات التراكيب، فلا يكون من قبيل المجاز؛ لأن الإفادة لا تدخل في باب المجاز؛ لأنه مقصور على باب الدلالة غير شامل لما يعرف بالإفادة السياقية"[3].

وانتهى د. توفيق إلى أنه "ما يزال القول في القضية محل نظر يجب أن يؤسس على استقصاء في جمع المادة العلمية في بابين: التفكير البلاغي، والواقع البياني: بيان الوحي وبيان الإبداع"[4].

---

(1) البلاغة التطبيقية ص٣٢٩-٣٣٠.

(2) علم البيان ص٢٣٠، وينظر: علم البيان د. البيومي ص١٩٨.

(3) من قضايا أسلوب المجاز المرسل ص٣٢-٣٣.

(4) المرجع السابق ص٣٣.

ونختم آراء المعاصرين برأي د. أبي موسى ود. محمود حمدان.

فأما د. أبو موسى فقد قال بعد حديثه عن أداء المعاني المختلفة بطريق الاستفهام: "ليس من المحقق عندنا أن نطلق على هذه الصور هذه التسمية الشائعة (المعاني المجازية) لأننا لم نطمئن إلى أنها في هذه المعاني مجاز لبقاء الاستفهام قويا وراء كل معنى من هذه المعاني"[١].

ويقول في موضع آخر: "وقد فكرت فيما قال هؤلاء المدققون فلم أجد في نفسي اقتناعا به، ولا قبولاً له، واحسب أنهم أنفسهم غير مقتنعين به، ولا متقبلين له، وقد ذكر العلامة عبدالحكيم وجوها من الاحتمالات قد يكون أحدها أقرب من غيره أو أقل إغرابا منها، قال عبدالحكيم: "إنه قد يراد منها تلك المعاني بطريق الكناية، وقد تراد بطريق أنها من مستتبعات التراكيب كما تراد بطريق المجاز" وهذا التردد دليلٌ على غموض وجه هذه الدلالة وعلى عدم اقتناعه بواحدة منها، وإن كان أولاها اعتبار أنها من مستتبعات التراكيب، وإن كان القول به لا يسلم من ورود اعتراض عليه"[٢].

أما د. حمدان فيؤكد على كون هذه الأساليب من الكناية أو من مستتبعات التراكيب، ولا يخصص ذلك بالاستفهام، بل يشير إلى أنه أمر مرتبط بأنواع الإنشاء كلها.

ويقرر في هذه المسألة جملة من الأمور وهي كالآتي:

١- أن الدليل على مجازية أساليب الإنشاء غير قاطع يشهد بذلك اختلاف البلاغيين، نتيجة لغموض طريق الدلالة.

٢- يبقى معنى الاستفهام مصاحبا للمعاني التي قيل أنها مجازية، والمجاز يقتضي تجرد اللفظ من معناه الأصلي إلى معناه الجديد.

٣- إن الأولى جعل هذه الأساليب من الكناية أو مستتبعات التراكيب، وهذا يشمل أنواع الإنشاء كلها.

---

[١] دلالات التراكيب دراسة بلاغية، د. محمد محمد أبو موسى، مكتبة وهبـه، القـاهرة، الطبعـة الثانيـة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م ص٢١٦.

[٢] البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري ص٣٦٥.

٤- أن في هذا ما يدعو لقبول القول بأن قرينة المجاز المرسل لا تكون إلا لفظية، لا حالية[١].

وبناءً على هذا فإنه لا يقَبل استدراك الصعيدي الذي أخذه على الخطيب، مقتديا ببعض الشراح كالسعد والمغربي.

وإن الأقرب أن يقال: إن مثل هذه الأساليب إنما هي من الكناية أو من مستتبعات التراكيب يشمل ذلك استعمال الإنشاء في أغراض الخبر والعكس.

---

[١] ينظر: العلاقات والقرائن ص٢٦١-٢٦٢.

الفرق بين الاستعارة التخييلية والترشيح

يقسم البلاغيون الاستعارة إلى تصريحية، ومكنية، ويعرفون التصريحية بأنها: ما صرح فيها بلفظ المشبه به كقوله تعالى: ﴿ كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ لِتُخۡرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ﴾[1] فقد استعيرت الظلمات للكفر، والنور للإيمان.

وأما المكنية وتتبعها التخييلية فهي محل خلاف البلاغيين[2] فيرى الجمهور أن المكنية هي لفظ المشبه به المستعار في النفس للمشبه والمحذوف المدلول عليه بشيء من لوازمه، وأن التخييلية هي إثبات لازم المشبه به للمشبه، فيقال في إجراء الاستعارتين في قول أبي ذؤيب الهذلي[3]:

وإذا المَنِيةُ أنشبت أَظْفَارها ... أَلْفَيت كل تميمة لا تنفَع

شبهت (المنية) بالسبع بجامع الاغتيال في كل، ثم تناسى التشبيه وادعى دخول المشبه في جنس المشبه به، ثم قدر في النفس حذف المشبه به ورمز إليه بشيء من لوازمه وهو (الأظفار) على سبيل الاستعارة المكنية، ثم أثبت الأظفار للمنية على سبيل الاستعارة التخييلية.

أما القزويني فيرى أن الاستعارة المكنية هي التشبيه المضمر في النفس، المدلول عليه بإثبات لازم المشبه به للمشبه، من غير أن يكون للمشبه أمر ثابت حسا أو عقلاً، ثم استعير له لازم المشبه به وأطلق عليه. فيقال في البيت السابق: شبه الشاعر في نفسه (المنية) بالسبع ثم تناسى التشبيه، وادعى أن المشبه فرد من أفراد المشبه به، ثم أثبت لازم المشبه به وهو

---

(1) سورة إبراهيم (١).

(2) ينظر: علم البيان د. فيودص١٨٧ وما بعدها، علم البيان د. أبو العطا ص١٤٩ وما بعدها.

(3) ديوان الهذليين، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م، ص٣.

(الأظفار) للمشبه، وليس للمشبه وهو (المنية) شيء محقق حسا أو عقلاً، استعير له لفظ الأظفار[1].

أما السكاكي فيرى أن الاستعارة المكنية هي لفظ المشبه المستعمل في المشبه به بادعاء أن المشبه به عين المشبه أي من جنسه[2]، فيقال في البيت السابق: شبهت (المنية) بالسبع ثم تناسى التشبيه وادعى أن المنية فرد من أفراد السبع وأن السبع صار نوعين: متعارف وهو الحيوان المعروف، وغير متعارف وهو الموت الذي أدعيت له السبعية، ثم استعير اسم المشبه وهو الموت الذي أدعيت له السبعية فصح بهذا أنه قد أطلق اسم المشبه وهو (المنية)، وأريد به المشبه به وهو السبع فهي من قبيل المجاز اللغوي كما عند الجمهور. وأما التخييلية فيرى أبو يعقوب السكاكي أنها ما كان معناها صورة وهمية لا تحقق لها حسا أو عقلاً، كالأظفار في البيت فإنه كما شبه المنية بالسبع في الاغتيال أخذ الوهم في تصويرها بصورة وهمية، فاخترع لها صورة الأظفار ثم أطلق عليها لفظ أظفار السبع.

وكان الخطيب قد عقد فصلاً ضمنه اعتراضاته على السكاكي في درس المجاز، ومنها اعتراضه عليه في تعريف التخييلية وذكر أن في تعريف السكاكي تعسف وأنه يفضي إلى جعل الترشيح ضربا من التخييلية[3].

---

(1) ينظر: بغية الإيضاح ص٥١٩ وما بعدها.
ويرى الخطيب كذلك تلازم التخييلية والمكنية، وذكر أن ذلك بالاتفاق، ورده الصعيدي بأن دعوى الاتفاق باطلة، والأمر كما قال الصعيدي فإن الزمخشري والسكاكي لا يريان هذا التلازم. ينظر: بغية الإيضاح ص٥٣١، الكشاف ١٤٨/١، مفتاح العلوم ص٤٠١، العلاقات والقرائن ص٢٤١.

(2) ينظر: مفتاح العلوم ص٣٧٨.
في اعتراضاته على السكاكي يذكر الخطيب أن السكاكي عرف المكنية بأن يكون المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه، وذكر الصعيدي أن كلام الخطيب فيه تساهل؛ لأن المكنية عند السكاكي هي لفظ المشبه لا كونه هو المذكور من طرفي التشبيه. ينظر: بغية الإيضاح ص٥٢٩.

(3) يعرف البلاغيون الترشيح في الاستعارة بأنه ذكر ما يلائم المستعار منه ومنه قوله تعالى: ﴿ أُوْلَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَـٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَـٰرَتُهُمۡ ﴾ البقرة (١٦). حيث استعير الاشتراء للاختيار، ثم ذُكر الربح والتجارة وهما من متعلقات المستعار منه وهو الاشتراء. ينظر: بغية الإيضاح ص٥٠٨.

يقول الخطيب معلقًا على تعريف السكاكي للتخييلية: إنه "يلزمه أن يقول بمثل ذلك- أعني بإثبات صورة متوهمة – في ترشيح الاستعارة؛ لأن كل واحد من التخييلية والترشيح فيه إثبات بعض لوازم المشبه به المختصة به للمشبه، غير أن التعبير عن المشبه في التخييلية بلفظه الموضوع له، وفي الترشيح بغير لفظه، وهذا لا يفيد فرقًا، والقول بهذا يقتضي أن يكون الترشيح ضربا من التخييلية، وليس كذلك"[1].

وقد علق الصعيدي على اعتراض الخطيب قائلاً: "لأن التخييل خاص بالمكنية، والترشيح خاص بالتصريحية والمجاز المرسل. ويمكن أن يجاب عن هذا بأن الترشيح للمبالغة في الاستعارة، والتخييل لحصولها، ولا شك أن ما يقوي الشيء الحاصل يجدر به أن يسمى ترشيحا، وأن ما لا تعلم الاستعارة إلا به يجدر به أن يسمى استعارة. وقد قيل: إن الترشيح يأتي في المكنية أيضا، كقولك: "أظفار المنية نشبت بفلان فافترسته" فالافتراس ترشيح في هذه الاستعارة وهي مكنية لا تصريحية"[2].

واستدراك الصعيدي هنا يدور حول أمرين:

أولهما: أنه يمكن الرد على اعتراض الخطيب بالقول أن الترشيح للمبالغة في الاستعارة، والتخييل لحصول الاستعارة فما يقوي الاستعارة يجدر أن يسمى ترشيحا، وما لا تحصل إلا به يجدر تسميته استعارة، وهنا يفترق الترشيح والتخييل.

وآخرهما: أن الترشيح قد يأتي في المكنية كمجيئه في التصريحية، ومثاله: أظفار المنِية نشبت بفلان فافترسته.

وكان الصعيدي قد أورد مثالاً لترشيح الاستعارة المكنية في (البلاغة العالية – علم البيان)[3] وهو قول أبي العتاهية[4]:

---

(1) بغية الإيضاح ص٥٢٧.
(2) المرجع السابق نفس الصفحة.
(3) ص١٢٠.
(4) ديوان أبي العتاهية ص٣٣١

أتته الخـلافةُ منقَـادةً   إلـ ـيه تجرر أذْيالَها

فلم تك تصلُح إلا لَه   ولم يك يصلُح إلا لَها

ففي قوله: أتته الخلافة؛ استعارة مكنية، وقرينتها نسبةُ الإتيان إليها، أما نسبة الانقياد وتجرير الأذيال فهو ترشيح لها.

وقد تناول الشراح كلام الخطيب وأجابوا عن اعتراضه، وأول ما يقابلنا في ذلك رأي الخطيي الخلخالي حيث يقول "قوله – يعني الخطيب – ويقتضي أن يكون الترشيح تخييلية للزوم مثل ما ذكر فيه؛ ممنوع؛ لأن إثبات اللازم في التخييلية لحصول نفس الاستعارة، وفي الترشيح للمبالغة في الاستعارة، وترشيحها والتتميم لا لنفس الاستعارة، وبين المعنيين بعد بعيد، فالأول بدون الثاني لا يمتنع، والثاني بدون الأول يمتنع التعبير عن المشبه"(1).

واستظهر البهاءُ السبكي رأي الخلخالي فقال: "والظاهر مع الخطيي؛ لأن ما يقوي الشيء الحاصل هو الجدير باسم الترشيح، وما لا تعلم الاستعارة إلا به هو الجدير باسم الاستعارة"(2).

وبهذا يتبين أن الصعيدي كان متأثرا بالخلخالي ثم البهاء في استدراكه هنا.

ويشارك السعد بالرد على الخطيب، ويضيف إلى كلام من سبقه جوابا آخر فيقول: "وحاصل اعتراض المصنف مطالبته بالفرق بين التخييلية والترشيح وجوابه أن الأمر الذي هو من خواص المشبه به لما قُرِنَ في التخييلية بالمشبه كالمنية مثلاً، حملناه على المجاز وجعلناه عبارة عن أمر متوهم يمكن إثباته للمشبه، وفي الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به لم يحتج إلى ذلك؛ لأنه جعل المشبه به هو هذا المعنى مع لوازمه، فإذا قلنا: رأيت أسدا يفترس أقرانه... فالمشبه هو الأسد الموصوف بالافتراس الحقيقي... بخلاف أظفار المنية فإنها مجاز عن الصورة الوهمية، ليصح إضافتها إلى المنية"(3).

---

(1) مفتاح تلخيص المفتاح ص٦١٦.
(2) عروس الأفراح ٣٠٤/٢.
(3) المطول ص٦٢٠، وكلام السعد هنا اختاره د. خفاجي جوابا عن اعتراض الخطيب. ينظر: الإيضاح بشرح د. خفاجي ١٤٢/٥.

ويقول شارح الفوائد الغياثية: "وأما قضية الترشيح فأمر ظاهر؛ لأن إثبات لازم المشبه به في التخييل لتحصيل الاستعارة، وفي الترشيح لتأكيد المبالغة الواقعة فيها وبين الأمرين بون بعيد"[(١)].

ويفرق عبدالحكيم بين التخييل والترشيح فيقول: "والجواب عندي عن اعتراض المصنف - رحمه الله تعالى - أن المقصود من الترشيح تربية الاستعارة بعد تمامها بالقرينة وذلك إنما يحصل بالحمل على المعنى الحقيقي، بخلاف الاستعارة التخييلية فإنها مقصودة بنفسها وإن كانت تابعة للمكنية فلابد من أن يراد بها الصورة الوهمية"[(٢)].

ويفسر الشربيني كلام عبدالحكيم قائلاً: "إن الترشيح قُصد به التقوية بعدما تم المجاز قبله ولا غرض فيه إلا التربية وهي إنما تحصل بالمعنى الحقيقي... فحينئذ لا يكون فيه تجوز بخلاف التخييلية فإنها في نفسها مجاز"[(٣)].

ويؤكد الدسوقي[(٤)] أن الترشيح لا يختص بالتصريحية بل يكون في المكنية كذلك ويمثل لها بقولهم: أنشبت المنية أظفارها بفلان ولها لبد وزئير.

وهكذا رد الشراح كلام الخطيب مفرقين بين التخييلية والترشيح.

وأما المعاصرون[(٥)] فقد أكد جمع منهم مجيء المكنية مرشحة وساقوا ذلك أمثلة متنوعة، ومن أمثلتهم في ترشيح المكنية قول لبيد[(٦)]:

---

(١) شرح الفوائد الغياثية ص٢٤٧.
(٢) حاشية عبدالحكيم ٢٢١/٤.
(٣) المصدر السابق نفس الصفحة.
(٤) ينظر: حاشية الدسوقي ٤٤٤/٣.
(٥) ينظر: زهر الربيع ص١١٩، البلاغة التطبيقية د. أحمد موسى ص٢١٨، علم البيان في الدراسات البلاغية ص٢٤٦، علم البيان د. البيومي ص١٩٠، نظرات في البيان ص٢١٧.
(٦) ديوان لبيد بن ربيعة العامري، شرحه: د. عمر فاروق الطباع، دار الأرقم، بيروت، ط الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، ص١٤٦.

صادفْن منها غرةً فَأصبنها   إن المنايا لا تطيش سهامها

فقد شبه المنايا بإنسان، وأثبت لازمه (السهام) للمشبه (ضمير المنايا)، وقوله (لا تطيش) ترشيح لأن عدم الطيش من ملائمات المشبه به وهو أمر زائد على قرينة المكنية.

ومن ذلك قول العتبي[١]:

ولَئن نطَقْت بشكرٍ برك مفْصحا   فلسانُ حالي بالشكَاية أنطَق

فإن إثبات اللسان للحال قرينة للمكنية، وكلمة (أنطق) ترشيح للاستعارة المكنية وهو من ملائمات المشبه به وهو الإنسان.

وبناءً على ما سبق من كلام الشراح والبلاغيين وما أوردوه من أجوبة على اعتراض الخطيب يمكن القول بما يأتي:

١- إن الجواب الذي أورده الشراح وأخذ يتنامى في شروحهم ابتداءً من الخلخالي وانتهاءً بالدسوقي إنما هو جواب قوي يدفع كلام الخطيب ويؤكد رأي الصعيدي.

٢- أظهرت تلك الردود من الشراح الفرق بين التخييلية والترشيح[٢].

٣- أكد جمع من البلاغيين مجيء المكنية مرشحةً وساقوا ذلك في أمثلة تؤكد مذهبهم.

٤- تأثر الصعيدي برأي الخلخالي والبهاء السبكي في استدراكه على الخطيب في هذه المسألة.

---

(١) ينظر: يتيمة الدهر ٤/٤٦٦، بغية الإيضاح ص٥٢٢.

(٢) ينظر: مآخذ الخطيب على السكاكي، رسالة ماجستير غير مطبوعة، إعداد: أحمد عبدالجواد عكاشة، جامعة الأزهر، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م، ص٢٧٧.

الفصل الثالث

الاستدراكات في باب الكناية والموازنة.

المبحث الأول

الاستدراكات من أول الباب إلى نهاية أقسام الكناية

وفيه ثلاث مسائل وهي:

الأولى: التعبير عن القسم الأول من الكناية وهو المطلوب بها الموصوف.

الثانية: شرط الكناية المطلوب بها الموصوف.

الثالثة: الفرق بين نمط الكناية في (طويل نجاده) و(طويل النجاد).

التعبير عن القسم الأول من الكناية وهو المطلوب بها الموصوف

قسم الخطيب القزويني الكناية إلى ثلاثة أقسام: وهي أن يكون المطلوب بها إما غير صفة ولا نسبة، أو صفة، أو نسبة.ثم فصل القول في الأقسام الثلاثة مبتدئًا بالقسم الأول وهو ما عبر عنه بغير صفة ولا نسبة[(١)].

هذا التعبير رآه الشيخ الصعيدي عدولاً عن الأحسن، فقال عن هذا القسم: "أي ولا نسبة صفة لموصوف بأن يكون المطلوب بها موصوفًا ولو قال: الأولى المطلوب بها الموصوف لكان أحسن"[(٢)].

لقد عرف البلاغيون قبل عبدالقاهر النوع الأول، وهو الكناية عن صفة، حتى إذا جاء عبدالقاهر تنبه إلى النوع الثاني، وهو الكناية عن نسبة، وتكلم عنه في دلائل الإعجاز وسماه (إثبات الصفة)[(٣)].

وكان جار الله الزمخشري أول من تنبه إلى النوع الثالث، وهو الكناية عن الموصوف، وأجرى تطبيقاته على الآيات القرآنية، فقد علق على قوله تعالى: ﴿ وَحَمَلْنَٰهُ عَلَىٰ ذَاتِ أَلْوَٰحٍ وَدُسُرٍ ﴾[(٤)] فقال: "أراد السفينة، وهي من الصفات التي تقوم مقام الموصوفات فتنوب منابها وتؤدي مؤداها"[(٥)].

واكتفى الزمخشري بالتطبيق في أمثلة الكناية عن موصوف وبيان ما تكنى عنه وقيمتها في التعبير البياني دون أن يذكر مصطلحها البلاغي أو تعريفها؛ لأنه كان معنيا بالتطبيق[(٦)].

---

(١) ينظر: بغية الإيضاح ص٥٤٠.

(٢) المرجع السابق نفس الصفحة.

(٣) ينظر: دلائل الإعجاز ص٣٠٦، وينظر: الكناية مفهومها وقيمتها البلاغية، د. محمود شاكر القطان، مطابع الأهرام، مصر، ١٩٩٣م، ص١٢٤.

(٤) سورة القمر: (١٣).

(٥) الكشاف ٤/٤٣٥، وينظر: الكناية مفهومها وقيمتها البلاغية ص١٣٨.

(٦) ينظر: الكناية مفهومها وقيمتها البلاغية ص١٣٩.

وإذا كان الخطيب يلخص مفتاح السكاكي فينبغي الوقوف أمام تقسيمات أبي يعقوب فإنه قال في (المفتاح): "المطلوب بالكناية لا يخرج عن أقسام ثلاثة أحدها: طلب نفس الموصوف، وثانيها: طلب نفس الصفة، وثالثها: تخصيص الصفة، بالموصوف"[1]. وممن أخذ بهذا التقسيم ابن الناظم في (مصباحه) والعضد الإيجي في (فوائده)[2].

وهنا يتوجه سؤال مهم وهو لماذا عدل الخطيب عن (الموصوف) إلى (غير صفة ولا نسبة) مع أنه يشرح ويلخص للسكاكي، ومع أن ما أثبته السكاكي وأتباعه أخصر؟، وهل كان هذا العدول لمانع ظهر للخطيب فرأى أن الخير فيما قال؟.

لقد مضى شراح التلخيص[3] يبينون أن مراد الخطيب بقوله (غير صفة ولا نسبة) هو الموصوف، ولم يقل أحد منهم أن الأحسن لو قال كناية عن موصوف، كما قال الصعيدي، حاشا الدسوقي؛ فإنه قال في (حاشيته): "لو قال المصنف: الأولى المطلوب بها الموصوف لكان أحسن"[4] ثم حاول أن يجيب عن الخطيب في عدوله فقال: "وفي بعض الحواشي لم يقل المطلوب الموصوف كما في (المفتاح) مع أنه أخصر لأجل أن يشمل ما إذا كان المكنى عنه غير الموصوف وغير الصفة وغير النسبة، فالحاصل أن المراد بقوله غير صفة ولا نسبة الموصوف وغير الثلاثة؛ كما في قوله تعالى ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾[5] فإن المكنى عنه نفي المثل وهو ليس بموصوف لنفي مثل المثل فلابد من إدخاله"[6].

ولا يستقيم هذا الجواب؛ فإن الخطيب جعل قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ من أمثلة الكناية عن نسبة متبعا الزمخشري في ذلك[7].

---

[1] مفتاح العلوم: ص٤٠٣.

[2] ينظر: المصباح ص١٨٥، الفوائد الغياثية ص١٦٢.

[3] ينظر: عروس الأفراح ٣١٦/٢، المطول ص٦٣٢ الأطول: ٣٤٦/٢، مواهب الفتاح ٤٤٩/٢.

[4] حاشية الدسوقي ٥٣٤/٣.

[5] سورة الشورى (١١).

[6] المصدر السابق نفس الصفحة.

[7] ينظر: بغية الإيضاح ص٥٤٨ وعبارة الزمخشري "قالوا مثلك لا يبخل فنفوا البخل عن مثله وهم يريـدون نفيه عن ذاته قصدوا المبالغة في ذلك فسلكوا طريق الكناية" ينظر: الكشاف ٢١٧/٤، وينظر: النبأ العظـيم نظرات جديدة في القرآن، د. محمد عبدالله دراز، دار القلم، الكويت، الطبعة الثالثـة، ١٩٨٨م، ص١٣٢، مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين في ضوء النظر البلاغي، د. محمود موسى حمدان، مكتبـة وهبة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، ص٢٥٨ وما بعدها.

ولم يكن شراح التلخيص وحدهم الذين يعبرون عن هذا القسم بالموصوف دون تعليل لعبارة الخطيب، بل سار على هذا المنهج جمهور البلاغيين[١].

على أن بعض الدارسين المعاصرين[٢] وافق الصعيدي في استدراكه هنا.

وقد ذكر أستاذنا الدكتور محمد أبو موسى أن الخطيب كان حذرا في التعبير عن هذا القسم فقد تحاشى أن يطلق على هذا القسم الكناية عن موصوف ثم أورد الدكتور كلام الدسوقي السابق وعلق عليه قائلاً: "وليس ذلك بشيء لأنه من الكناية عن نسبة ونفي المثل ليس إلا نسبة وقد رأينا الزمخشري والخطيب وغيرهم يذكرون ذلك"[٣].

وما دام أن الخطيب جعل هذه الآية من الكناية عن النسبة فما مصدر هذا الحذر الذي أشار إليه أستاذنا؟.

الذي يبدو أن الخطيب في معالجته لأقسام الكناية قد غَلَبه تكلف أهل المنطق الذي اشتهرت به مدرسة السكاكي، شاهد ذلك أننا نقرأ له في القسم الأول استسلامه لأمثلة (المفتاح)[٤] المصنوعة فإنه جعل (المضياف) كناية عن زيد ولا يسلم له بذلك حيث لا ترابط بين زيد والمضياف يجعل السامع ما أن يسمع الصفة حتى يستحضر الموصوف، ولو أنه تمثل بقوله -صلى الله عليه وسلم-: "اذكروا هاذم اللذات[٥]" كناية عن الموت.

---

[١] ينظر: التبيان ص٤٠٦، شرح عقود الجمان للسيوطي ص١٠١، حلية اللب المصون ص١٣١، شرح المرشدي ٧٠/٢، خلاصة المعاني ص٣٩٥، البلاغة التطبيقية د. أحمد موسى ص٢٤٥، الإفصاح ص٢١١، الكناية أساليبها ومواقعها في الشعر الجاهلي، محمد الحسن علي الأمين أحمد، مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، ص٦١، الكناية في لسان العرب لابن منظور دراسة بلاغية تحليلية، د. أحمد هنداوي هلال، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، ص٢٤.
علم البيان د. البيومي ص٢٠٦، علم البيان بين النظريات والأصول، د. ديزيره سقال، دار الفكر العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م، ص١٧٩، البلاغة الاصطلاحية د. قلقيلة ص١٠٣، نظرات في البيان ص٢٥٥، لباب البيان ص٢٨٤.

[٢] ينظر: الكناية مفهومها وقيمتها البلاغية ص١٨٢.

[٣] التصوير البياني دراسة تحليل لمسائل البيان، د. محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، القاهرة، ص٤٠٩.

[٤] ينظر مفتاح العلوم ص٤٠٤، بغية الإيضاح ص٥٤٠.

[٥] سنن الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث، بيروت، ٥٥٣/٤، والنسائي في السنن الكبرى ٦٠٠/١، وابن ماجه في سننه، محمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني، ت٢٧٣هـ، محمد فؤاد عبدالباقي، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٢/٢، وابن حبان في صحيحه، محمد

ثم جعل مثال ما هو مجموع معاني (حي مستوي القامة عريض الأظفار) كناية عن الإنسان وهذا أقرب إلى التصور التجريدي منه إلى الواقع البياني، ولو قال: (الطهور ماؤه الحل ميته) كناية عن البحر كما في الحديث الشريف[1].

هذا التصنع جعله يعدل عن التصريح بلفظ الموصوف إلى أن يكني عنه بقوله: (غير صفة ولا موصوف).

ويمكن أن يضاف إلى هذا أن الخطيب نظر في المفتاح فرأى السكاكي وأتباعه، يجعلون الأقسام صفة أو موصوف أو ما يقابلها وهو اختصاص صفة بموصوف، فقاس كلامه على هذا فجعل الأقسام صفة أو نسبة أو ما يقابلها وهو غير صفة ولا نسبة وهكذا يتحول الأمر من تتبع ما في الكلام البليغ من فنون بلاغية إلى أن تكون الغاية هي المصطلح نفسه[2].

ومهما دار الأمر فالذي يظهر أنه لا مبرر لعدول الخطيب، وأن الأحسن أن يقال: (كناية عن موصوف) كما قال الصعيدي في (بغيته) والدسوقي في (حاشيته) وهو الدارج في ميراث أهل البلاغة.

بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، ت. شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م، ٢٥٩/٧.

[1] ينظر: مراجعات بلاغية في أسلوب الكناية في كتاب الإيضاح للخطيب القزويني (محاضرات السنة المنهجية لعام ١٤٢٦هـ)أ. د. محمود توفيق محمد سعد، ص١٤.

والحديث في المستدرك على الصحيحين، محمد بن عبدالله أبو عبدالله الحاكم النيسابوري، ت٤٠٥هـ، ت: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م، ٢٣٧/١، صحيح ابن حبان ٤٩/٤، صحيح ابن خزيمة، محمد بن إسحاق بن خزيمة أبو بكر السلمي النيسابوري، ت: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م، ٥٩/١، موطأ الإمام مالك، مالك بن أنس أبو عبدالله الأصبحي، ت: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، مصر، ٢٢/١، مسند أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني، ت٢٤١هـ، مؤسسة قرطبة، مصر، ٢٣٧/٢، مشكاة المصابيح، ١٤٩/١ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٥هـ، ٢٢٩/٩.

[2] ينظر: قضايا المصطلح البلاغي كثرته، تعدده، اشتراكه، صياغته، أ. د. محمد بن علي الصامل، دار كنوز إشبيليا، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م، ص٤٠.

شرط الكناية المطلوب بها الموصوف

يقسم البلاغيون الكناية إلى أقسام ثلاثة؛ لأن المطلوب بها إما موصوف، أو صفة، أو نسبة.

وكان الخطيب القزويني قد بين أن من الكناية عن موصوف ما يكون معنى واحدا؛ كقولنا: "المضياف" كناية عن زيد، ومنها ما هو مجموع معان؛ كقولنا كناية عن الإنسان: "حي مستوي القامة عريض الأظفار".

ثم قال: "وشرط كل واحدة منهما أن تكون مختصة بالمكنى عنه لا تتعداه، ليحصل الانتقال منها إليه"[(١)].

وقد تعقب صاحب (البغية) الخطيب في إيراده لهذا الشرط فقال: "لا وجه لاشتراط ذلك فيهما بخصوصهما؛ لوجوب ذلك في كل كناية؛ لأنه لا دلالة للأعم على الأخص، على أن هذا الشرط مستغنى عنه بما سبق في تعريف الكناية من أن الانتقال فيها من الملزوم إلى اللازم؛ لأن الملزوم لابد أن يكون مختصا باللازم المكنى عنه"[(٢)].

إذاً فالخطيب يشترط اختصاص نوعي الكناية عن موصوف بالمكنى عنه، والصعيدي لا يرى وجها لذكر هذا الشرط فهو حاصل في كل كناية، وذلك لأن البلاغيين وإن اختلفت عباراتهم في تعريف الكناية إلا أنهم يتفقون على أن المكنى به يختص بالمكنى عنه.

أما السكاكي فلم ينص على تخصيص الكناية عن موصوف بهذا الشرط، بل لابد منه في كل قسم[(٣)]، وتبعه جمع من البلاغيين المتأخرين[(٤)].

وهنا يتوجه سؤال وهو هل ثمة وجه لذكر ما اشترطه الخطيب، أم لا وجه لذلك كما يقول الصعيدي؟.

---

(١) بغية الإيضاح: ص٥٤١.

(٢) المرجع السابق نفس الصفحة.

(٣) ينظر: مفتاح العلوم ص٤٠٧.

(٤) ينظر: المصباح ص١٨٥، التبيان في البيان ص٤٠٦، الفوائد الغياثية ص١٦٢، شرح الفوائد الغياثية، ص٢٦٠، الإيجاز في علم المجاز ص٦٨.

إن النظر الفاحص في ميراث أهل العلم كان سمةً ظاهرة عند البلاغيين، وخاصة الشراح، فكان التدقيق والتحقيق في المفردات والتراكيب من أبرز ما يميز مدرسة التلخيص، ومن هنا كانت هذه المسألة التي يثيرها الصعيدي محل اهتمام الشراح من قبل.

وكان الخطيبي الخلخالي قد أضاف على معالجة الخطيب أن ما كان مجموع معان "يسمى في الاستدلال (خاصة مركبة)، لحصول الاختصاص بالتركيب كما تقول في رسم الخفاش: الطائر الولود فإن كلاً منهما أعم منه، والمجموع مساوٍ له إذ لا طائر ولود غيره"[1]. ثم يعود الخلخالي بعد هذا إلى موافقة الخطيب في شرطه.

أما البهاء السبكي فقد راجع الخطيب فيما اشترطه حيثُ قال: "ولك أن تقول: كل كناية لابد فيها من هذا الاختصاص فكيف يشترطون ذلك في هذا النوع فقط؟ وحينئذ فهذه العبارة مقلوبة، والصواب أن يقال: شرطها اختصاص المكنى عنه بالمعنى أو بالمعاني"[2].

إن السبكي يرى أن الصواب هو اختصاص زيد بالمضياف، ليفهم زيد من لفظ المضياف لا اختصاص المضياف بزيد، ولعل هذا الكلام من السبكي يؤول إلى اختلافهم في تسمية اللازم والملزوم والانتقال بينهما[3].

---

(1) مفتاح تلخيص المفتاح ص٦٣٠.

(2) عروس الأفراح ٣١٧/٢.

(3) يذهب بعض البلاغيين إلى أن الانتقال في الكناية من اللازم إلى الملزوم، ومنهم قدامة بن جعفر، والإمام عبدالقاهر، والسكاكي، وخالفهم الخطيب ينظر: نقد الشعر، أبو الفرج قدامة بن جعفر ت٣٣٧هـ، ت. كمال مصطفى، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ص١٥٥-١٥٦، دلائل الإعجاز ص٢٦٢-٢٦٣، مفتاح العلوم ص٤٠٢، الإيضاح ص٣٣٠ وقد حاول البهاء السبكي التوفيق بين مذهب السكاكي والخطيب فقال: إنه "لا خلاف بينهما إلا في التسمية، فإنهما متفقان على أن ذهن السامع لقولنا كثير الرماد ينتقل ذهنه من كثرة الرماد إلى الكرم غير أن السكاكي يسمي كثرة الرماد لازما وهو الحق.. والمصنف لما تقرر عنده أن اللازم لا ينتقل الذهن فيه إلى الملزوم سماه ملزوما وجعل الذهن ينتقل منه" عروس الأفراح ٣١٦/٢ ومع هذا التوفيق من البهاء إلا أنه يرى أن مذهب السكاكي هو الحق فيميل إليه. ينظر: الكناية في لسان العرب ص١٧. وقد أورد الصعيدي هذه المحاولة للتوفيق بين السكاكي والخطيب لكنه يرى أن مثل هذا الخلاف لا يصح الاشتغال به في علم البيان، ينظر: بغية الإيضاح ص٥٣٩.

وإذا كان السبكي قد حاول إصلاح عبارة الخطيب وفق ما يراه فإن السعد لم يقف عندها طويلاً، بل سار على خطا الخطيب شارحا كلامه على عجل غير مبد اعتراضا عليه[1].

وأما العصام فقد بين أن تخصيص هذا الشرط بهذا القسم من الأقسام الثلاثة من غير مخصص[2].

ويأبى ابن يعقوب المغربي أن يكون هذا الشرط مختصا "بهاتين الكنايتين اللتين هما قسما الأولى، بل كل كناية كذلك، إذ لا يدل الأعم على الأخص"[3].

ومع رفض المغربي إلا أنه يورد جوابا عن كلام الخطيب فيقول: "إنما نص على ذلك فيهما تذكرة لما علم لئلا يغفل فيتوهم أن الأوصاف أو الصفة ينتقل منها إلى الموصوف مع عموم مفهومها، فتخرج بذلك التوهم هذه عن قاعدة الكناية"[4].

وهذا الجواب يلْمح إلى حرص الخطيب على بقاء الكناية خاصة بالموصوف لا تتعداه إلى غيره مما قد يدل عليه عموم مفهومها.

وفي (حاشيته) ينقل الدسوقي كلام المغربي هنا ويرتضيه جوابا عن الخطيب[5].

وممن تابع الخطيب في اشتراطه السيوطي، والحسن المفتي، وخالف المرشدي[6].

كما أورد البناني اعتراض البلاغيين على الخطيب، وبين أن هذا الاختصاص "مستدرك لأن الكناية الانتقال فيها من الملزوم، والملزوم مختص قطعا بالمكنى عنه"[7].

---

(1) ينظر: المطول ص٦٣٢.

(2) ينظر: الأطول ٣٤٧/٢.

(3) مواهب الفتاح ٤٥١/٢.

(4) المصدر السابق نفس الصفحة.

(5) ينظر: ٥٣٧/٣.

(6) ينظر: شرح عقود الجمان ص١٠١، خلاصة المعاني ص٣٩٦، شرح المرشدي ٧٠/٢.

(7) تجريد البناني ٣٠٤/٢.

واختلف المعاصرون بين متبع للخطيب فيما اشترطه[١]، ورافضٍ لتخصيص هذا القسم بهذا الشرط[٢]، ومعرضٍ عن الحديث في هذه المسألة[٣].

وبعد هذا العرض لآراء البلاغيين يمكن القول بأن الخطيب كان على يقين بأن هذا الشرط الذي اشترطه لا يختص بهذا القسم من الأقسام الثلاثة، بل كل كناية كذلك فالانتقال فيها من الملزوم إلى اللازم لأن الملزوم لابد أن يكون مختصا باللازم المكنى عنه وهذا معنى تعريفه للكناية بأنها "لفظ أريد به لازم معناه مع جواز إرادة معناه حينئذ"[٤].

إذًا فيكون نص الخطيبِ على هذا الشرط إنما هو دفع للغفلة، حتى لا يتوهم متوهم أن الانتقال من هذا المعنى الواحد أو المعاني المتعددة يكون انتقال إلى الموصوف مع عموم مفهومها إي ولغير الموصوف المراد.

إن صاحب الإيضاح قد قسم الكناية إلى ثلاثة أقسام:

أولها: المطلوب بها غير صفة ولا نسبة ويعني الموصوف.

وثانيها: المطلوب بها صفة، ومثل لها بطويل النجاد؛ كناية عن صفة طول القامة.

وثالثها: المطلوب بها نسبة، ومثل لها بالمجد بين ثوبيه، فأفاد إثبات الصفة المذكورة بطريقة الكناية.

---

(١) ينظر: جواهر البلاغة ص٢٠٨، علوم البلاغة ص٢٨١، علم البيان د. طبانه ص٢٣٩، علم البيان د. عتيق ص٢١٥، الأسلوب الكنائي، نشأته – تطوره – بلاغته، د. محمود السيد شيخون، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م، ص٧٦، الصور البيانية بين النظرية والتطبيق ص٤٣٠، في البلاغة العربية علم البيان ص١٥٧، علم أساليب البيان ص٢٨٨.

(٢) ينظر: الإيضاح بشرح د. خفاجي ١٦٣/٥، الإفصاح ص٢١٣.

(٣) ينظر: البلاغة التطبيقية د. أحمد موسى ص٢٤٥، المنهاج الواضح ١٥٢/١، البيان د. لاشين ص٢٦٨، نظرات في البيان ص٢٥٥، البلاغة فنونها وأفنانها ص٢٥٠، البلاغة الاصطلاحية ص١٠٥، لباب البيان ص٢٨٤، علم البيان، د. أبو العطا، ص١٩٥، البلاغة التطبيقية، د. الجربي ص٣٦٦، علم البيان بين النظريات والأصول ص١٧٩.

(٤) بغية الإيضاح ص٥٣٨.

أما الحالة الأولى التي هي محل المناقشة فقد قسمها إلى ما هو معنى واحد، ومثل لذلك بالمضياف كناية عن زيد، وما هو مجموع معان ومثل لذلك بحي مستوي القامة عريض الأظفار كناية عن الإنسان.

والمراد بالمعنى الواحد والإفراد هنا ليس المقابل للتثنية والجمع وإلا لكان مجامع الأضغان – وقد تمثل به الخطيب[1] – ليس منه؛ وإنما المراد المعنى الذي ليس مركبا مع معنيين فأكثر؛ وإنما معنى واحد أو صفة واحدة قادرة على إحضار الموصوف[2].

أما مجموع المعاني المؤلفة المركبة فيجب فيها أن تتآزر الصفات لتنهض مجتمعة كناية عن موصوف، فإن كل واحدة منها على حدة – في مثالها السابق – لا تؤدي إلى حضور الإنسان في الذهن؛ لأن الحياة وحدها لا تكفي في الدلالة عليه وكذلك الحياة واستواء القامة؛ لأن التمساح يشارك الحيوان في هذه الصفة ولو قيل حي عريض الأظفار لساواه الجمل[3].

وبهذا التوجيه قد يعتذَر للخطيب فيقال: إنما اشترط ذلك في هذا القسم مع علمه باشتراطه في كل قسم تنبيها للغافل فيتوهم أن هذه الصفة الواحدة أو الأوصاف الملفقة المجتمعة ينتقل منها إلى الموصوف، وإلى عموم مفهومها من غير الموصوف في آن واحد

---

(1) ينظر: بغية الإيضاح ص٥٤٠.

(2) ينظر: التصوير البياني ص٤١٩.

(3) ينظر: مواهب الفتاح ٤٥٠/٢ ويضيف أستاذنا د. محمد أبو موسى في تعليقه على كلام البلاغيين هنا قائلاً: "كأنهم بهذا إنما يطالبون التركيب بأن ينهض وحده بالدلالة كاملة من غير أن يكون للسياق والقرائن عمل في هذا وذلك ربما يكون في بعض السياقات التي لا تكون لها دلالات كأن نقول هذا الكلام ابتداءً.. أقول أن الذي ذكروه في قولهم حي مستوي الأظفار ليس بلازم حين يكون السياق والقرائن معينة لبعض الصفات على الهداية إلى المقصود، ألاَ ترى قوله تعالى "ذات ألواح ودسر" لو ذهبت تطبق عليه هذه القاعدة لقلت إنه يشترك معها الباب والكرسي، وكل ما تدخل فيه الألواح والدسر، وإنما كانت هنا دالة على السفينة لأنه ذكر أنها تجري بهم، فالدلالة إذًا استعانت بهذا العامل الخارج عن هذه الصفات المذكورة". التصوير البياني ص٤٢٠. وهذا الكلام من شيخنا – وفقه الله – يهدي إلى دور السياق والقرائن في الدلالة على المقصود من الكناية حين تقف القرينة والسياق إلى جانب التركيب لكشف المراد.

فيحضر للذهن الموصوف المراد، ويحضر معه ما يفهم من العموم، وهو غير مراد، فتخرج الكناية بهذا عن قاعدتها، وهي اختصاص المكنى به عن المكنى عنه.

وهكذا يمكن الاعتذار للخطيب فيما أخذه الصعيدي عليه، مستفيدا من كلام الشراح.

الفرق بين نمط الكناية

في (طويل نجاده) و (طويل النجاد)

يجعل الخطيب القسم الثاني من أقسام الكناية ما كان المطلوب بها هو الصفة، ويقول عن هذا القسم: "الثانية: المطلوب بها صفة؛ وهي ضربان: قريبة، وبعيدة. القريبة ما ينتقل منها إلى المطلوب بها، بلا واسطة. وهي إما واضحة؛ كقولهم كناية عن طويل القامة: "طويل نجاده، وطويل النجاد" والفرق بينهما أن الأول كناية ساذجة، والثاني كناية مشتملة على تصريح ما؛ لتضمن الصفة فيه ضمير الموصوف، بخلاف الأول. ومنها قول الحماسي(١):

أبت الروادف والثدي لقُمصها مس البطون وأنْ تمس ظُهورا

وإما خفية؛ كقولهم كناية عن الأبله: "عريض القفا" فإن عرض القفا وعظَم الرأس إذا أفرط – فيما يقال – دليل الغباوة ألاَ ترى إلى قول طرفة بن العبد(٢):

أنا الرجلُ الضرب الذي تعرفونه خشاش كرأسِ الحية المُتوقد

والبعيدة: ما ينتقل منها إلى المطلوب بها بواسطة؛ كقولهم كناية عن الأبله: "عريض الوسادة" فإنه ينتقل من عرض الوسادة إلى عرض القفا، ومنه إلى المقصود"(٣).

وهكذا فإن الخطيب يجعل القريبة نوعين: واضحة، وخفية. ويمثل للقريبة الواضحة بقولهم: طويلٌ نجاده، وطويل النجاد، كناية عن طويل القامة، ثم يذكر الخطيب فرقًا بين هذين المثالين، فالأول كناية ساذجة، "أي لا يشوبها شيء من التصريح بالمعنى المقصود وهو المكنى عنه لأن فاعل طويل هو النجاد فينتقل منه إلى طول القامة"(٤). أما الثاني فهو كناية مشتملة على تصريحٍ ما بالمقصود؛ لأن فيه ضمير الموصوف بخلاف الأول.

---

(١) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م ص٢٠٨.

(٢) ديوان طرفة بن العبد، دار صادر، بيروت، ص٣٧.

(٣) بغية الإيضاح ص٥٤١-٥٤٢.

(٤) الإيضاح بشرح د. خفاجي ١٦٥/٥.

ويفسر الصعيدي كلام الخطيب فيقول: "لأن "نجاده" فاعل فيه، أما فاعل "طويل" في الثاني هو ضمير الموصوف، ولهذا تقول: "الزيدان طويلا النجاد، والزيدون طوال النجاد، وهند طويلة النجاد" بالتثنية والجمع والتأنيث لأجل تحمله ذلك الضمير، ولا شك أن هذا فيه نوع تصريح بثبوت الطول له، وإنما لم يجعل تصريحا خالصا للقطع بأن الصفة في المعنى صفة للمضاف إليه وهو النجاد، واعتبار الضمير إنما هو لأجل أمرٍ لفظي، وهو امتناع خلو الصفة من معمول مرفوع بها"[1].

هكذا فسر الصعيدي كلام الخطيب، لكنه يعود قائلاً: "وإني أرى أنه لا فرق من جهة الكناية بين المثالين؛ لأنه لا يصح أن يكون لهذا الاعتبار اللفظي تأثير في معنى الكناية"[2].

إذًا فالصعيدي لا يرى أن مثل هذه الاعتبارات اللفظية تؤثر في معنى الكناية، فلا فرق بين المثالين من جهة الكناية بل هما سواء فيها، والاعتبار اللفظي هنا هو كما يقول المغربي: "ارتكاب ما حكمت به قواعد الإعراب من أن المشتق لابد له من ضمير"[3].

وكان الإمام عبدالقاهر قد تناول هذا المثال لكنه لم يشر إلى ما أشار إليه الخطيب من الفرق بين النمطين[4].

وما قاله الخطيب هنا هو معنى كلام السكاكي حين قال: "واعلم أن بين قولنا: طويل نجاده، وقولنا: طويل النجاد، فرقًا، وهو: أن الأول كناية ساذجة، والثاني كناية مشتملة على تصريح. فتأمل، واستعن في درك ما قلت، بالبحث عن تذكير الوصف في نحو: فلانة حسن وجهها، وعن تأنيث فلانة حسنة الوجه، وباستحضار ما تقدم لي في: ﴿ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلۡخَيۡطُ ٱلۡأَبۡيَضُ مِنَ ٱلۡخَيۡطِ ٱلۡأَسۡوَدِ مِنَ ٱلۡفَجۡرِ ﴾[5]"[6].

---

[1] بغية الإيضاح ص٥٤١ - ٥٤٢.
[2] المرجع السابق ص٥٤٢.
[3] مواهب الفتاح ٤٥٤/٢.
[4] ينظر: دلائل الإعجاز ص٦٦.
[5] سورة البقرة (١٨٧)، فالآية اشتملت على إشارة ذكر أحد الطرفين فجعل تشـبيها لا اسـتعارة مشـوبة بالتشبيه، ينظر: المطول ص٦٣٣.
[6] مفتاح العلوم ص٤٠٤.

ولم يتطرق البلاغيون لهذا الفرق، بل ذكروا المراد بالكناية هنا، دون تفصيل الخطيب[(١)].

أما الشراح[(٢)] فقد ساروا على خطا الخطيب، وتوسعوا في تفسير الفرق بين النمطين، إلا أنك لا تجد في كلامهم ما يدل على اختلاف في المثالين من جهة الكناية.

يقول الخلخالي: "الكناية الأولى ساذجة، أي لا تصريح فيها، والثانية كناية مشتملة على تصريح ما لتضمن الصفة أعني الطويل ضمير الموصوف، فالنجاد بعد إسناد طويل إلى الضمير لو لم يجئ به لما بين أنه كناية، بل هو تصريح، فإضافة طويل إليه بعد إسناده إلى الضمير ليتبين أنه ليس بتصريح"[(٣)]، ولا يبتعد السبكي عن الخلخالي في تناوله هذه المسألة[(٤)].

أما السعد فإنه حاول التفريق بين النمطين من جهة أُخرى وهي جهة الحسن وعدمه فهو يرى أن نمط "طويل النجاد" الذي فيه نوع تصريح يحسن حين يحسن جريان الصفة بنفسها على الموصوف كما في: زيد حسن الوجه، فإنه يتصف بالحسن بحسن وجهه، بخلاف زيد أحمر فرسه، فإنه لا يحسن جريان الصفة بنفسها على الموصوف[(٥)]، وقد شارك المغربي السعد في هذا التفريق[(٦)].

ولم تنل هذه المسألة عند المعاصرين ما نالته عند الشراح، وإنما بينوا المراد من الكناية في هذا المثال، ولكن الخطيب لا يعدم من يسير على نهجه فقد ذكر د. خفاجي تفسير

---

(١) ينظر: التبيان في البيان ص٤٠٧، الفوائد الغياثية ص١٦٢، شرح الفوائد الغياثية ص٢٥٩.

(٢) ينظر: مفتاح تلخيص المفتاح ص٦٣١، عروس الأفراح ٣١٨/٢، المطول ص٦٣٣، الأطول ٣٤٩/٢، تجريد البناني ٣٠٥/٢، حاشية عبدالحكيم ٢٤٨/٤، حاشية الدسوقي ٥٣٩/٣.

(٣) مفتاح تلخيص المفتاح ص٦٣١.

(٤) ينظر: عروس الأفراح ٣١٨/٢.

(٥) ينظر: المطول ص٦٣٣.

(٦) ينظر: مواهب الفتاح ٤٥٥/٢.

الشراح لمراد الخطيب، والفرق بين المثالين، دون أن يعترض على ذلك[١]، ووجِد من المعاصرين من يقلد الخطيب في تفريقه هذا[٢].

وهكذا فإن بين أيدينا في هذه المسألة مذاهب متعددة، مذهب الخطيب والشراح في التفريق بين المثالين، ومذهب الصعيدي الذي يرفض أن يكون بينهما فرقًا كنائيا، إلى جانب المعرضين عن الحديث في هذه المسألة.

وتبين أن الصعيدي في كلامه هنا لم يأخذه من أحد بل هو رأيه وكلامه.

والذي يجب التنبه له أن حديثهم هنا عن الفرق بين المثالين إنما هو بدوره يعتبر من قبيل التقسيم الذي أولعت به مدرسة التلخيص، الأمر الذي جعل بعض المعاصرين يرى "أن العناية بالتجزيء والتقسيم صرفت العلماء عن تحليل النصوص واستنطاقها، حتى أضحى ذلك مظهرا من مظاهر البحث البياني عند السكاكي وأتباعه"[٣] وهذه الرغبة في التقسيم تظهر هنا حين تقَسم الكناية عن صفة إلى ضربين: قريبة وبعيدة، والقريبة هي الأخرى إلى واضحة وخفية، والواضحة إلى ساذجة، وما فيها نوع تصريح، وهكذا.

وهنا يتوجه سؤال: هل السذاجة في الأولى، ونوع التصريح في الثانية أمر يؤدي إلى اختلاف في طرق الوصول إلى المُكنى عنه وهو الطول، إذا كان الجواب بنعم، فهناك فرق بين النمطين ولا شك، وأما إذا كان السامع لإحدى هاتين الكنايتين يصل إلى المراد منها، كما يصل إليه من الأخرى فلا فرق بين النمطين، وهذا ما يظهر؛ فإن ما ذكره الشراح من الفروق إنما هو اعتبارات لفظية – شأن مدرسة التلخيص – لا أثر لها في تمايز الكنايتين؛ ولذا فلعل ما قاله الصعيدي هو الأقرب إلى القبول.

---

(١) ينظر: الإيضاح بشرح خفاجي ١٦٥/٥.

(٢) ينظر: نظرات في البيان ص٢٦٠.

(٣) الكناية في البلاغة العربية، د. بشير كحيل، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م، ص١٥٥.

المبحث الثاني

الاستدراكات من أول الكناية العرضية إلى نهاية علم البيان

وفيه ثلاث مسائل وهي:

الأولى: الفرق بين الكناية العرضية والتعريض.

الثانية: مجيء التعريض مجازا وكناية.

الثالثة: مرجعية الأبلغية بين الإثبات والمثبت.

الفرق بين الكناية العرضية والتعريض

بين الخطيب وهو يتحدث عن الكناية أن الموصوف قد يكون غير مذكور، كما تقول في عرض من يؤذي المسلمين: "المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده"[(١)] أي: ليس المؤذي مسلما، ثم نقل عن أبي يعقوب السكاكي أنه قال: "الكناية تتفاوت إلى تعريض، وتلويح، ورمز، وإيماء، وإشارة، فإن كانت عرضية فالمناسب أن تسمى تعريضا"[(٢)].

وعلى منهاجه في نهاية كل درس من دروس (الإيضاح) وضع الصعيدي تمرينات على الكناية، وكان منها هذا السؤال: "هل الكناية العرضية عين التعريض أو غيره؟ وإذا كانت غيره فما الفرق بينهما مع توضيحه في مثال يجمعهما؟"[(٣)]

وقد تولى بنفسه الإجابة فقال في (بغيته): "الحق أن الكناية العرضية غير التعريض وإن سميت به، فالكناية العرضية هي التي يكون الموصوف فيها غير مذكور والتعريض إمالة الكلام إلى عرض يدل على المقصود، تقول "عرضت لفلان وبه" إذا قلت قولاً لغيره وأنت تعنيه، ولهذا لا يختص التعريض بالكناية، بل يأتي أيضا في الحقيقة والمجاز، ودلالته غير لفظية بخلاف دلالة الثلاثة فإذا أتى في الكناية كقولك: "المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده"؛ فالمعنى الكنائي فيه نفي الإسلام عن المؤذي مطلقًا، والمعنى التعريضي نفي الإسلام عن المؤذي المعين، وإذا أتى في الحقيقة كقولك تعرض بشخص ممقوت: "لست أتكلم بسوء فيمقتني الناس" فالمعنى الحقيقي فيه غير التعريضي أيضا، وكذلك إذا أتى في المجاز.."[(٤)].

ويقرر الصعيدي في هذا النص جملة من الأمور وهي:

١- الكناية العرضية غير التعريض وإن سميت به.

---

(١) حديث شريف متفق عليه، في البخاري، الجامع الصحيح المختصر، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخـاري الجعفي، ت. د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م ١٣/١، ومسلم ٦٥/١.

(٢) بغية الإيضاح ص٥٥٠ - ٥٥١؛ وهو نقل لمفهوم كلام السكاكي لا لنصه، ينظر مفتاح العلوم ص٤١١.

(٣) المرجع السابق ص٥٥٤.

(٤) ٥٥١/٣.

٢- الكناية العرضية هي التي يكون الموصوف فيها غير مذكور، وأما التعريض فهو إمالة الكلام إلى عرض يدل على المقصود.

٣- لا يختص التعريض بالكناية، بل يأتي أيضا في الحقيقة والمجاز كما في الأمثلة السابقة.

٤- دلالة التعريض غير لفظية بخلاف الحقيقة والمجاز والكناية.

وهكذا ظهر أن الشيخ الصعيدي يرفض الخلط بين الكناية العرضية والتعريض ويؤكد على بقاء كلٍ محتفظ باسمه.

هذه المسألة لها أهميتها الخاصة؛ لأنها بحث في المصطلح، والمصطلحات هي مفاتيح العلوم، وعلى هذا سار الخوارزمي حين سمى كتابه (مفاتيح العلوم) قاصدا بذلك المصطلحات[١].

السابقون الأولون من العلماء لم تتميز صورة الكناية عندهم ولم يفرق بعضهم بينها وبين التعريض وذلك لقرب الفنين من بعضهما[٢].

وكان الإمام عبدالقاهر قد جعل الكناية والتعريض شيئًا واحدا حين تعرض لقولهم: المجد بين ثوبيه، والكرم في برديه، فجعل هذين المثالين صالحين للكناية والتعريض، وأضاف أمثلة شعرية لا تصلح أن تكون تعريضا[٣].

وجاء الزمخشري فكان أول دارس يحدد فرقًا دقيقًا بين اللونين، مخالفًا بذلك عبدالقاهر الذي جعلهما شيئًا واحدا.

يقول صاحب (الكشاف): "الكناية أن تذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له، كقولك: طويل النجاد والحمائل لطول القامة وكثير الرماد للمضياف. والتعريض أن تذكر شيئًا تدل به على شيء لم تذكره، كما يقول المحتاج للمحتاج إليه: جئتك لأسلم عليك

---

(١) ينظر: قضايا المصطلح البلاغي ص٥.

(٢) ينظر : البديع، عبدالله بن المعتز، ت ٢٩٦هـ، اعتنى به أغناطيوس كراتشوفسكي، ص٦٤، كتاب الصناعتين ص٣٦٨، سر الفصاحة ص١٥٧، البديع في نقد الشعر، أسامة بن منقذ، ت ٥٨٤هـ، ت: د. أحمد أحمد بدوي، د. حامد عبدالحميد، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م، ص٩٩.

(٣) ينظر: دلائل الإعجاز ص٣٠٩ - ٣١٠.

لأنظر إلى وجهك الكريم، ولذلك قالوا: وحسبك بالتعريض مني تقاضيا، وكأنه إمالة الكلام إلى عرض يدل على الغرض"(١).

وقد أشار ابن الأثير إلى خلط العلماء بين الكناية والتعريض فذكروا أمثلة هذه لتلك والعكس، ثم عرف الكناية بأنها "اللفظ الدال على الشيء على غير الوضع الحقيقي بوصف جامع بين الكناية والمكنى عنه"(٢) ثم قال عن التعريض: إنه "اللفظ الدال على الشيء من طريق المفهوم بالوضع الحقيقي والمجازي"(٣).

وأضاف فروقًا بينهما، فالتعريض أخفى من الكناية؛ لأن دلالة الكناية لفظية وضعية ودلالة التعريض من جهة المفهوم، وكذلك فالكناية تشمل اللفظ المفرد والمركب معا، وأما التعريض فهو خاص بالمركب، ولا يأتي في اللفظ المفرد(٤).

ووافق العلوي ابن الأثير في هذه الفروق، لكن جعل دلالة التعريض من جهة القرينة لا من جهة المفهوم(5). وقد كان على السكاكي- وهو المولع بالتحديد والتقسيم- أن يبين حدود الكناية والتعريض، لاسيما وقد مهدت الطريق أمامه، لكنه لم يفعل، واكتفى بما نقله الخطيب عنه وهو يسير على خطاه(٦).

لقد أضاء (الكشاف) ثم (المثل السائر) الطريق فانكشفت حجب الفروق بين الكناية والتعريض فسار الشراح على هدى من ذلك.

---

(١) الكشاف ٣١١/١، ونقل صاحب (دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، القاضي عبدالنبي ابن عبدالرسول الأحمد تكري، عرب عباراته الفارسية حسن هاني فحص، دار الكتب العلميـة، بـيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م) تفريق الزمخشري بين اللونين٢١٩/١ ،
وينظر: البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري، ص٥٦٣.

(٢) المثل السائر ٥٠/٣.

(٣) المصدر السابق ٥٦/٣.

(٤) ينظر: المصدر السابق ٥٧/٣.

(5) ينظر: الطراز ٢٠١/١.

(٦) ينظر: مفتاح العلوم ص٤١١، وبغية الإيضاح ص٥٥٠، والقزويني وشروح التلخيص ص٤١٥.
حقق د. ياسين الأيوبي (تلخيص المفتاح)، وقد مسخه الأيوبي شيئًا آخر غير التلخيص الذي بين أيدينا، فقد وقع فيما عاب به غيره، حين تدخل بكلامه وإضافاته في المتن، مما أفقد الكتاب هويته، وقطـع نسـبته إلى صاحبه، وهذا جد خطير، لاسيما حين ينسب للخطيب ما لم يقله. (خذ باب الكنايـة ص١٦٦ مثـلاً ثم قارن مع بقية النسخ والشروح)، (تلخيص المفتاح في المعاني والبيان والبديع، الخطيب القزويني ت ٧٣٩هـ، قرأه وكتب حواشيه د. ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م).

غير أن أكثر ما استوقف الشراح أمران: سبب عدول السكاكي و الخطيب عن (تنقسم) إلى (تتفاوت)، ثم وجه تسمية العرضية تعريضا.

يقول الخَلخالي: "إنما قال تتفاوت ولم يقل تنقسم؛ لأن التعريض وأمثاله ليس من أقسام الكناية فحسب بل هو أعم، وقال: والمناسب للعرضية أي الكناية العرضية وهي أن تكون مسوقه لأجل موصوف غير مذكور التعريض، أي يناسب إطلاق اسم التعريض عليها، لأن التعريض هو المشار به إلى جانب، والغرض منه جانب آخر"[١].

لكن السبكي يرى أن في توجيه الخلخالي (للتفاوت) نظرا؛ لأنه لا يمتنع أن تكون أقسام الشيء أعم من القسم "بتقدير أن يكون المراد تقسيم ذلك الشيء بقيد كونه أخص من حقيقته إلى أخص من تلك الأقسام، كما تقسم الحيوان إلى أبيض، وأسود أي أبيض، وأسود بقيد الحيوانية"[٢].

ويرى سبب العدول إلى التفاوت أن هذه الأقسام في الكناية متفاوتة في القوة والضعف[٣].

ونقل السعد كلام الزمخشري وابن الأثير[٤]. أما العصام فجعل التفاوت تفاوتا في الدقة والبلاغة بين تلك الأقسام[٥].

وقد اعتنى المغربي بهذه المسألة، فجعل التعبير بالتفاوت هنا للإشارة إلى أن هذه الأقسام يقع فيها التفاوت بالجملة، أي يفوق بعضها بعضا في رتبة دقة الفهم وظهورها وفي رتبة قلة الوسائط وكثرتها، مما يؤدي إلى التفاوت في الأبلغية فالخطاب يناسب في بعضها الذكي ويناسب في بعضها الآخر الغبي[٦].

---

(١) مفتاح تلخيص المفتاح ص٦٣٤.
(٢) عروس الأفراح ٣٢٢/٢.
(٣) ينظر: المصدر السابق نفس الصفحة.
(٤) ينظر: المطول ص٦٣٦.
(٥) ينظر: الأطول ٣٥٦/٢.
(٦) ينظر: مواهب الفتاح ٤٦٥/٢.

ووافق غيره في سبب التسمية مؤكدا أن العرضية خلاف التعريض. يقول: "ليس مرادنا أنه متى لم يذكر الموصوف كان تعريضا؛ لصحة أن لا يذكر ويكون الكلام كناية كما في قولك: المسلم من لا يؤذي كناية عن كون المؤذي في الجملة ليس بمسلم، ولم يقصد تعريض بمعين ولكن المراد التفريق بينه وبين الكناية مع عموم العلة أي التسمية لهما.. فما ذكر على هذا من أن الكناية تكون تعريضا معناه أن اللفظ قد يستعمل في معنى مكنى عنه ليلوح بمعنى آخر بالقرائن والسياق كما في هذا"[1].

وعلى هذا المنهج سار الدسوقي "فالكناية العرضية غير التعريض إلا أن المناسب – كما قال السكاكي – تسميتها به لوجود معناه فيها"[2]. وهكذا رأينا الشراح يفرقون بين اللونين، فالكناية العرضية شيء والتعريض شيءٌ آخر.

وقد درس المعاصرون الفنين كل على حدة، وبينوا أوجه الافتراق بينهما وقد وفق د. محمد عبدالمنعم خفاجي في معالجته لما نحن فيه مستفيدا من آراء السابقين.

فقد بين الدكتور أن الكناية غير التعريض، وإنما سميت به الكناية العرضية؛ لملاحظة إمالة الكلام وتوجيهه إلى جانب وناحية تدل على الغرض المقصود.

ويفرق بينهما بأن الكناية "تدور على أن تذكر شيئًا وتريد متبوعه في الوجود وملزومه، فلا تتم الكناية حتى يكون بين المعنيين الحقيقي والكنائي تلازم يرجع إلى عقل أو عرف أو إلى عادة، أما المعنى التعريضي فلا يتوقف إفادته على ذلك الارتباط بينه وبين المعنى المراد من اللفظ، بل مدار إفهامه وفهمه على القرينة والسياق"[3].

ويتوقف د. خفاجي عند عبارة الخطيب موضحا ما فيها من الإشكال حين يقول: "مقتضى ما نقله صاحب (التلخيص) عن السكاكي من قوله: "الكناية تتفاوت إلى تعريض وتلويح ورمز وإيماء وإشارة" أن التعريض كالتلويح والرمز وغيرها قسم من الكناية.. ويزيد في هذا الإشكال ما نقله صاحب (التلخيص) أيضا عن السكاكي من أن التعريض أيضا قد يكون مجازا كقولك: آذيتني فستعرف وأنت تريد إنسانا مع المخاطب دونه، وإن أردتهما

---

(1) ينظر: مواهب الفتاح ٤٦٧/٢.
(2) حاشية الدسوقي ٥٥١/٣.
(3) الإيضاح بشرح د. خفاجي ١٩٣/٥.

كان كناية، فأنت ترى أن ما نقله السكاكي صريح في أن التعريض يكون مجازا تارة ويكون كناية أخرى"[1].

ويبين الدكتور رأيه في هذا الإشكال فيذكر أن غرض السكاكي من قوله (تتفاوت) أن الكناية قد يصحبها التعريض، وقد لا يصحبها، فإن قلت: "المسلم من سلم المسلمون من لساه ويده" فالمعنى الكنائي نفي الإسلام عن المؤذي مطلقًا وأنت – أحيانا - قد تريد التعريض بشخص معين فتريد نفي الإسلام عن مؤذ معين فإذا كان غرض السكاكي كذلك تبين حينئذ أن عبارته لم تقتضِ أن التعريض قسم من الكناية.

وأما عبارته الأخرى فأجاب عنها بأن الخطيب غير عبارة السكاكي فعبارة السكاكي هي "واعلم أن التعريض تارة يكون على سبيل الكناية، وأخرى على سبيل المجاز"[2]. ومعنى هذه العبارة أن التعريض يجري مجرى الكناية، بمعنى أنه قد يراد المعنى الحقيقي للفظ مع المعنى التعريضي، فيكون شأنه شأن الكناية، إذ الكناية لا تمنع قرينتها من إرادة المعنى الحقيقي مع المعنى الكنائي[3].

هكذا عالج د. خفاجي القضية في قولٍ مسدد ورأي مقنع ·

وبعد فإنه يمكننا أن نخرج من جملة هذه الآراء بهذه النتائج الآتية:

١- تشترك الكناية والتعريض، في أن التعبير فيهما لا يراد به ظاهر معناه.

٢- الكناية العرضية غير التعريض وما سميت به إلا لملاحظة إمالة الكلام فيها إلى عرض أي جانب وناحية.

٣- تقع الكناية في اللفظ المفرد، والألفاظ المركبة، بخلاف التعريض فإنه لا يقع إلا في الألفاظ المركبة "والسر في ذلك أن دلالة التعريض من جهة السياق وقرائن الأحوال، وهذا لا يستقل به اللفظ المفرد ولكنه إنما ينشأ من جهة التركيب"[4].

---

(1) الإيضاح بشرح د. خفاجي ١٩٤/٥.

(2) مفتاح العلوم ص٤١٢.

(3) ينظر: الإيضاح بشرح د. خفاجي ١٩٦/٥ ، المطول ص٦٣٧، الأطول ٣٥٨/٢، الفوائد الغياثية ص٢٦٣، مواهب الفتاح ٤٧٣/٢.

(4) البلاغة التطبيقية د. أحمد موسى ص٢٥٧.

٤- التعريض أخفى من الكناية فدلالته من جهة السياق وقرائن الأحوال في حين أن دلالة الكناية من اللفظ.

٥- قد يأتي التعريض مستتبعا للحقيقة أو المجاز أو الكناية، فمثال الأول قول المحتاج: "جئتك لأسلم عليك" فهذا التركيب حقيقي وهو طريق للمعنى التعريضي. ومثال الثاني: "أنا لست طاعنا في عيونهم" ومثال الثالث: "المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده"[1].

وبهذا يتضح أن الصعيدي كان محقًا فيما استدركه على الخطيب متخذًا من الشراح والبلاغيين السابقين قدوة له في ذلك.

[1] ينظر: علم البيان د. طبانه ص٢٥١ وما بعدها ، وأساليب البيان والصورة القرآنية ص٤٣٠.

مجيء التعريض مجازا وكناية

نقل الخطيب القزويني عن أبي يعقوب السكاكي أنه قال: "والتعريض كما يكون كناية قد يكون مجازا؛ كقولك "آذيتني فستعرف" وأنت لا تريد المخاطب، بل تريد إنساناً معه، وإن أردتهما جميعا كان كناية"[1].

وقد سبق في الاستدراك السابق بيان أن عبارة السكاكي ليست كما أوردها الخطيب على ما فهمه منها، وأما عبارة (المفتاح) فهي: "واعلم أن التعريض تارة يكون على سبيل الكناية، وأخرى على سبيل المجاز، فإذا قلت: آذيتني فستعرف وأردت المخاطب ومع المخاطب إنسانا آخر معتمدا على قرائن الأحوال، كان من القبيل الأول، وإن لم ترد إلا غير المخاطب كان من القبيل الثاني، فتأمل وعلى هذا فقس وفرع إن شئت، فقد نبهتك"[2].

وقد تنبه الشراح إلى أن معنى كلام السكاكي هو أن التعريض قد يكون طريقه كطريق الكناية أو المجاز، من حيث أنه قد يراد مع المعنى التعريضي المعنى الحقيقي، فيكون شأنه شأن الكناية، وقد لا يراد فيكون شأنه كشأن المجاز.

وعلق الشيخ الصعيدي على عبارة (الإيضاح) السابقة فقال: "لابد لها من قرينة تدل على إرادتهما جميعا؛ لأن الكناية لابد لها من قرينة أيضا، والحق أنهما إذا أريدا جميعا لا يكون ذلك كناية، بل من استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه، وذلك ممنوع، وأنه إذا أريد غير المخاطب يكون تعريضا لا مجازا، وإنما يجتمع التعريض والمجاز في نحو قولك تعرض بمن كشف عورته في حمام: "رأيت أُسودا في حمام غير كاشفين عوراتهم" فلم يعب ذلك عليهم"[3].

---

(1) بغية الإيضاح ص٥٥٢.
(2) مفتاح العلوم ص٤١٢.
(3) بغية الإيضاح ص٥٥٢.

فأما القرينة التي اشترطها الصعيدي والتي تدل على إرادة المخاطب وإنسانا معه فإن الخطيب وإن لم يشر إليها في (إيضاحه) فإنه ذكرها في (تلخيصه)[(١)].

ويفسر الشراح قول الخطيب لابد فيهما من قرينة بأنه لابد في الصورتين من قرينة، والصورتان "هما أن يقال: (آذيتني فستعرف) على أن يراد غير المخاطب فقط فيكون اللفظ مجازا، ويقال: (آذيتني فستعرف) أيضا على أن يراد المخاطب وغيره فيكون اللفظ كناية"[(٢)].

واشترطت القرينة في هاتين الصورتين لأنهما اتحدتا في اللفظ وإنما اختلفتا في الإرادة.

والقرينة التي تصلح لمثل هذه الحالة هي الحالية؛ "ذلك لأن طبيعة القرائن اللفظية قاطعة بخروج اللفظ عن معناه فلا يبقى معها اللفظ محتملاً الحقيقة وغيرها، أما القرائن المعنوية المستمدة من الحال والمقام فإنها طيعة مرنة"[(٣)].

إن المتأمل في طبيعة هذا الخلاف يجده ناتجًا من اختلاف مناط نظر العالمين – الخطيب والصعيدي – فكلاهما ينظر من زاوية غير زاوية صاحبه.

لقد نفى الصعيدي أن يكون "آذيتني فستعرف" من قبيل الكناية لأنه نظر فوجد أن المراد بالكناية اللازم مع جواز إرادة الموضوع فدل ذلك على أنهما ليسا مرادين معا قطعا[(٤)].

وقد بين الشراح وجه تسمية الخطيب ذلك كناية؛ فقالوا: إنك إذا "أردت تهديد المخاطب وإنسانا آخر معه فحيث أردتهما بهذا الخطاب كان كناية؛ لأن الكناية هي اللفظ الذي يجوز أن يراد به المعنى الحقيقي ولازمه، والمجاز لا يراد به إلا اللازم"[(٥)].

---

(١) ينظر: تلخيص المفتاح بشرح البرقوقي ص٣٤٥.

(٢) مواهب الفتاح ٤٧٠/٢.

(٣) العلاقات والقرائن ص٢٦٧.

(٤) ينظر: عروس الأفراح ٣٢٣/٢.

(٥) حاشية الدسوقي ٥٥٤/٣.

وقد عد الصعيدي إرادتهما جميعا من استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه، وقال بأن ذلك ممنوع، وهو ظاهر كلام السبكي والمغربي والدسوقي[(١)].

يقول الدسوقي: "وأنت خبير بأنه إذا أريد بناء الخطاب الأمران معا كان اللفظ مستعملاً في المعنى الحقيقي والمعنى المجازي، وهو ممنوع عند البيانيين، إلا أن يقال إرادة المعنى الحقيقي هنا للانتقال لغيره، وإن كان كل منهما هنا مقصودا بالإثبات، والظاهر أنهم لا يسمحون بذلك"[(٢)].

كما خالف الصعيدي الخطيب في أنه إذا أريد غير المخاطب لا يكون ذلك مجازا وإنما تعريض، وهو خلاف في مناط النظر كسابقه، فإن الصعيدي يرى أن التعريض هو إمالة الكلام إلى عرض يدل على المقصود، كأن تقول قولاً لغير المقصود وأنت تعني المقصود لا المخاطب، والخطيب يعده مجازا. ثم لا يطمئن الصعيدي لاجتماع التعريض والمجاز في مثال (الإيضاح) (آذيتني فستعرف) وإنما يجتمعان – عنده – في نحو قولك تعرض بمن كشف عورته في حمام: "رأيت أُسودا في حمام غير كاشفين عوراتهم" فلم يعب ذلك عليهم.

ووجه عدم ارتياح الصعيدي لمثال (الإيضاح) راجع إلى تصوره المخالف لتصور الخطيب؛ فهو يرى أنه ليس مجازا حقيقة؛ لعدم العلاقة التي يحصل بسببها الانتقال من المعنى الأصلي للمعنى المنتقل إليه، من أجل ذلك فضل الإتيان بهذا المثال[(٣)].

وقد وافق السعد الخطيب في طرحه لهذه المسائل[(٤)]، وخالفه أكثر الشراح كما سبق، لكنهم كانوا يسيرون على خطا (التلخيص)، ثم يعودون في خاتمة بحثهم لينبهوا على أن الخطيب في فهمه وتغييره لعبارة (المفتاح) قد حاد عن مراد السكاكي، وهو ما جعلهم يتحدثون عن إفادة التراكيب لمعاني تابعة لمعانيها، وهو ما يسمى مستتبعات التراكيب وقد

---

(١) ينظر: عروس الأفراح ٣٢٤/٢، مواهب الفتاح ٤٧٢/٢، حاشية الدسوقي ٥٥٥/٣.

(٢) حاشية الدسوقي ٥٥٥/٣.

(٣) هو مثال الدسوقي في (حاشيته) ٥٥٢/٣.

(٤) ينظر: المطول ص٦٣٧.

نبه السيد الشريف على وهم الخطيب فيما نقله عن السكاكي وعلى خطأ السعد في تأييده الخطيب. يقول: "قول السكاكي إن التعريض قد يكون تارة على سبيل الكناية، وأخرى على سبيل المجاز، لم يرد به أن اللفظ في المعنى المعرض به قد يكون كناية وقد يكون مجازا كما يتبادر الوهم إليه مما نقله المصنف عنه، وصرح به الشارح، وأيده بأن اللفظ إذا دل على معنى دلالة صحيحة فلابد من أن يكون حقيقة فيه أو مجازا أو كناية، وقد غفل عن مستتبعات التراكيب، فإن الكلام يدل عليها دلالة صحيحة، وليس حقيقة فيها ولا مجازا ولا كناية، لأنها مقصودة تبعا لا أصالة"[(١)].

وقد امتدح العصام[(٢)] توضيح السيد. وعلى هذا المنهج سار البلاغيون المعاصرون في فهمهم لعبارة السكاكي وتنبههم لمستتبعات التراكيب[(٣)].

بقي القول باستفادة الصعيدي في معالجته هذه من آراء الشراح غير أن أثر الدسوقي كان واضحا عليه، آية ذلك تقليده له في مواضع منها: عدم الإشارة إلى تغيير الخطيب لعبارة المفتاح وكذا الحال في حاشية الدسوقي، ونقله كلامه في المنع بين الحقيقة والمجاز، وإيراده لمثاله الجامع بين المجاز والتعريض.

---

(١) حاشية السيد الشريف على المطول ص٤١٥.

(٢) ينظر: الأطول ٣٥٩/٢.

(٣) ينظر: الإيضاح بشرح د. خفاجي ١٩٦/٥، الإفصاح ص٢٢٨، علم البيان د. طبانه ص٢٥٢، نظرات في البيان ص٢٧٠، أساليب البيان والصورة القرآنية ص٤٣٠.

مرجعية الأبلغية بين الإثبات والمثبت

عرض الخطيب مضمون كلام الإمام عبدالقاهر حول كون المجاز والكناية أبلغ من الحقيقة والتصريح، مبينا أن الإمام نفى أن يكون في المجاز والكناية زيادة في المعنى على ما في الحقيقة والتصريح، بل فيهما زيادة تأكيد وتقرير للمعنى.

يقول صاحب (الإيضاح): "قال الشيخ عبدالقاهر: "وليس ذلك لأن الواحد من هذه الأمور يفيد زيادة في المعنى نفسه لا يفيدها خلافه، بل لأنه يفيد تأكيدا لإثبات المعنى لا يفيده خلافه، فليست فضيلة قولنا: "رأيت أسدا" على قولنا: "رأيت رجلاً هو والأسد سواء في الشجاعة" أن الأول أفاد زيادة في مساواته للأسد في الشجاعة لم يفدها الثاني، بل هي أن الأول أفاد تأكيدا لإثبات تلك المساواة لم يفده الثاني، وليست فضيلة قولنا: "كثير الرماد" على قولنا: "كثير القرى" أن الأول أفاد زيادة لقراه لم يفدها الثاني، بل هي أن الأول أفاد تأكيدا لإثبات كثرة القرى له لم يفده الثاني، والسبب في ذلك أن الانتقال في الجميع من الملزوم إلى اللازم فيكون إثبات المعنى به كدعوى الشيء ببينة، ولا شك أن دعوى الشيء ببينة أبلغ في إثباته من دعواه بلا بينة""[١].

ثم يورد الخطيب بعد هذا اعتراضا يمكن أن يرد على كلام الإمام السابق والذي يقرر فيه مرجع الأبلغية وأنها في الإثبات دون المثبت.

يقول الخطيب متصلاً بما مضى: "ولقائل أن يقول: قد تقدم أن الاستعارة أصلها التشبيه، وأن الأصل في وجه الشبه أن يكون في المشبه به أتم منه في المشبه وأظهر؛ فقولنا "رأيت أسدا" يفيد للمرئي شجاعة أتم مما يفيده قولنا "رأيت رجلاً كالأسد"؛ لأن الأول يفيد شجاعة الأسد والثاني شجاعة دون شجاعة الأسد. ويمكن أن يجاب عنه بحمل كلام الشيخ على أن السبب في كل صورة ليس هو ذلك، لا أن ذلك ليس بسبب في شيءٍ من الصور أصلاً"[٢].

---

[١] بغية الإيضاح ص٥٥٥ - ٥٥٦، وهذا نقلٌ لمعنى كلام الإمام لا لنصه، ينظر: دلائل الإعجاز ص٧٠ وما بعدها.

[٢] المرجع السابق ص٥٥٦.

وهذا الكلام من الخطيب مفهومه أن عبدالقاهر يجعل المزية راجعة إلى المثبت في بعض الأساليب.

وقد وصف السعد الخطيب بأنه لم يفهم مراد الإمام، فقد فسر السعد مراد الإمام بإفادة الزيادة في المعنى التي تحصل مع المجاز والكناية بحصولها في الواقع[1]؛ ولكن السيد أبطل كلام السعد موافقًا الخطيب في فهمه[2].

وقد شارك شيخنا الصعيدي برأيه في هذه المسألة فبين أن الخطيب في جوابه إنما "يعني بهذا أن قول عبدالقاهر "ليس ذلك لأن الواحد من هذه الأمور الخ" محمول على رفع الإيجاب الكلي؛ فلا ينافي ثبوت الإيجاب الجزئي، وحينئذ لا يدخل في دعواه من الاستعارة والتشبيه إلا ما كان نحو "رأيت أسدا ورأيت رجلاً هو والأسد سواء" ولا يدخل فيها منهما ما كان نحو "رأيت أسدا" و"رأيت رجلاً كالأسد" ولكن كلام عبدالقاهر في دلائل الإعجاز ظاهر في أنه يعني السلب الكلي فيدخل فيه كل صور الاستعارة والتشبيه"[3]. وما ذكره الصعيدي تفسيرا لجواب الخطيب تجد أصلَه في (أطول) العصام[4].

وهكذا فإن الصعيدي يرى جواب الخطيب عن كلام الإمام مخالفًا لما هو عليه مذهب الإمام، وكان الإمام قد أورد هذا الاعتراض وأجاب عنه.

ولو رجعنا لكلام الإمام في (الدلائل) لتبين لنا أن الخطيب يريد "بهذا أن يحمل كلام عبدالقاهر على وجه لا يدخل مثل قولنا: "رأيت رجلاً كالأسد" في دعواه أن المزية في الكناية والمجاز والاستعارة ترجع إلى الإثبات دون المثبت؛ ليجري على مذهبه في أن المزية بين الاستعارة ومثل قولنا: "رأيت رجلاً كالأسد" في المثبت لا في الإثبات، ولكن كلام عبدالقاهر صريح في دخول مثل هذه الصورة من التشبيه في دعواه، وأنها ليست مقصورة

---

(1) ينظر: المطول ص ٦٣٩

(2) ينظر:حاشية السيد على المطول ص ٤١٦

(3) بغية الإيضاح ص٥٥٦.

(4) ينظر: الأطول ٣٦٢/٢.

على صورة التشبيه التي يصرح فيها بالمساواة" وهو ما يقرره الصعيدي في (البلاغة العالية – علم البيان)[١].

يقول الإمام في (الدلائل) مجيبا عن هذا الاعتراض "والجواب عن ذلك أن يقال: إن الاستعارة لعمري تقتضي قوة الشبه وكونه بحيث لا يتميز المشبه عن المشبه به، ولكن ليس ذاك سبب المزية. وذلك لأنه لو كان ذاك سبب المزية، لكان ينبغي إذا جئت به صريحا فقلت: "رأيت رجلاً مساويا للأسد في الشجاعة، وبحيث لولا صورته لظننت أنك رأيت أسدا"، وما شاكل ذلك من ضروب المبالغة، أن تجد لكلامك المزية التي تجدها لقولك: "رأيت أسدا". وليس يخفى على عاقل أن ذلك لا يكون"[٢].

وبهذا يستبين لنا أن الخطيب قد "أجاب بغير ما أجاب عبدالقاهر، وبما ينافي تصور عبدالقاهر للبيان ومزايا الشعر والأدب، فليس الصحيح أن عبدالقاهر يجعل مزية هذه الأساليب راجعة إلى المثبت في بعضها، وإنما هي راجعة إلى الإثبات في كل حال"[٣].

وحين يرفض الشيخ الصعيدي جواب الخطيب فإنه يورد ما يراه خيرا منه، فيقول: إن "الأحسن أن يجاب عن ذلك أن الاستعارة لم تخرج في المعنى عن كونها تشبيها، فوجه الشبه لابد أن يكون في المشبه به أتم منه في المشبه أيضا، وحينئذ لا يكون هناك فرق بينهما إلا فيما ذكره عبدالقاهر من تأكيد الإثبات وعدمه"[٤].

والصعيدي في هذا يجعل الاستعارة تشبيهاً معنويا فوجه الشبه فيها يكون في المشبه به أتم من المشبه أيضا[٥]. وبعد أن فرغ الصعيدي من بيان رأيه في جواب الخطيب الذي لم يستحسنه ورأى أنه مخالف لمذهب عبدالقاهر الذي يجعل المزية في الإثبات مطلقًا لا المثبت يعود قائلاً: "ولكني أرى مع هذا أن الرجال ليسوا سواء في مشابهة الأسد في الشجاعة، وأن

---

(١) ص١٥٦.

(٢) ص ٤٤٨.

(٣) التصوير البياني ص٤٣٧.

(٤) بغية الإيضاح ص٥٥٦.

(٥) ينظر: البلاغة العالية علم البيان ص١٥٧.

الاستعارة تستعمل فيمن تكون مشابهته أقوى، والتشبيه فيمن تكون مشابهته أضعف، وبهذا يكون الفرق بينهما في الدلالة على زيادة المعنى وضعفه أيضا"[1]. وفي هذا النص يقرر الصعيدي أمرين:

أولهما: أن المزية – عنده – كما تكون في الإثبات تكون في المثبت.

وآخرهما: أنه يجب في ذلك مراعاة مقتضيات الأحوال واختلاف المقامات.

يقول: "والذي أراه أن مزية المبالغة مطلقًا في الإثبات والمثبت معا؛ لأن الناس يختلفون في درجات الشجاعة والكرم وغير ذلك من المعاني التي يعبر عنها بالحقيقة أو المجاز أو الكناية، فيجب أن يراعى هذا الاختلاف في التعبير عن هذه المعاني بهذه الطرق المختلفة في قوة دلالتها، كما يراعى إنكار المخاطب في ضعفه وقوته عند تأكيد الكلام له، وإذا كانت طرق التأكيد في هذا المقام تدل على اختلاف درجات الإنكار، فإنه يجب أن يكون اختلاف الحقيقة والمجاز والكناية دالاً على اختلاف معناها أيضا ولو كان الأمر فيها لا يزيد على تأكيد الإثبات كما يدعي عبدالقاهر لكُنا في غنى عنها بما وضع في اللغة من أدوات التأكيد ولكان قولك: "رأيت أسدا" تريد به زيدا مثل قولك: "إن زيدا شجاع" وهكذا.

على أن الأمر لا يقف عند هذا، بل كل طريقة من هذه الطرق تختلف في ذاتها من هذه الجهة كما تختلف كل طريقة عن الأخرى فيها؛ فالتشبيه يختلف في معناه قوة وضعفًا، وكذلك المجاز، وكذلك الكناية، وعلى هذا أتى الترقي في تشبيه البحتري الإبل الأنضاء بقوله[2]:

كالقسي المعطفات بل الأسـ ـ هم مبريةً بلِ الأوتارِ

فإن السهام أرق من القسي، والأوتار أرق من السهام، فالتشبيه الأول يفيد رقةً أقل من الثاني، والثاني يفيد رقة أقل من الثالث، ولهذا ترقى فيها ذلك الترقي"[3].

---

(1) بغية الإيضاح ص٥٥٦.

(2) ديوانه ص٥٦٤.

(3) البلاغة العالية علم البيان ص١٥٧.

هذا كلامه في (البلاغة العالية علم البيان) وهو – كما يرى – أوفى من كلامه في (البغية). وقد حرصت على إيراده – على طوله – لما فيه من تصريح وتوضيح؛ تصريح بمخالفته للإمام، وتوضيح لوجهة نظره. ولم ينص أحد من الشراح على أن مرجع المزية في الإثبات والمثبت كما قال الصعيدي[1] وبهذا فإننا نكون أمام ثلاثة مذاهب:

مذهب الصعيدي حين يجعل مزية المبالغة في الإثبات والمثبت معا مع مراعاة مقتضى الحال.

ومذهب الخطيب حين يجعل ما بين الاستعارة ومثل قولنا رأيت رجلاً كالأسد يرجع إلى المثبت لا إلى الإثبات كما سبق.

ومذهب الإمام حين يجعل المزية راجعة إلى الإثبات في كل حال.

ومن كلام الإمام في ذلك: "اعلم أن سبيلك أولاً أن تعلم أن ليست المزية التي تثبتها لهذه الأجناس على الكلام المتروك على ظاهره والمبالغة التي تدعي لها في أنفُس المعاني التي يقصد المتكلم إليها بخبره ولكنها في طريق إثباته لها وتقريره إياها"[2].

ويؤكد الفخر الرازي مذهب الإمام فيقول : " إن مزية الاستعارة على التشبيه ليست في المثبت ، بل في طريق الإثبات ، فليست مزية قولنا : " رأيت أسدا" على قولنا : " رأيت رجلاً يشبه الأسد" في نفس الأسد. فإن التصورات لا تقبل الشدة والضعف والكمال والنقص ، وإنما القابل لذلك هو الإثبات والإسناد. فإنك لما قلت : " رأيت أسدا" أفدت تأكيداً وتشديداً في إثبات مساواة الأسد لذلك الرجل فيما يظهر منه. إنا إذا تكلمنا في علم البلاغة فليس لنا مع معاني الكلمة شغل ، وإنما قصدنا إلى الأحكام الحادثة بالتركيب والتأليف" [3]

---

[1] ينظر: مفتاح تلخيص المفتاح ص٦٣٧، عروس الأفراح ٣٢٤/٢، المطول ص٦٣٨، وحاشية السيد عليه ص٤١٦، الأطول ٣٦٠/٢، مواهب الفتاح ٤٣٧/٢، حاشية الدسوقي ٥٥٨/٣، حاشية عبد الحكيم ٤/ ٢٥٩، فيض الفتاح ٤/ ٢٥٩، التلخيص بشرح البرقوقي ص٣٤٦.

[2] دلائل الإعجاز ص٧١.

[3] نهاية الإيجاز ص١٦٢.

ولكن الإمام في هذا الحكم لم يسلم من شاغب عليه، فهذا البهاء السبكي يقول: "ما ذكره الشيخ مخالف لاتفاقهم على أن المجاز والكناية أبلغ من الحقيقة، ولو كان كما قال لما كانت الكناية والمجاز أبلغ، بل كان الأبلغ هو إثبات التشبيه" [(١)].

وينبغي التنبه أن الإمام لا ينكر قوة المعنى الملاحظة في الاستعارة مع التشبيه فإنه أشار إلى أن الاستعارة تقتضي قوة الشبه وكونه بحيث لا يتميز المشبه عن المشبه به[(٢)] فهو "لا ينفي ذلك، إنما يريد أن يقول إن معاني الكلمات المفردة ليست هي التي تجعل هذه الصور البيانية متفاوتة، وإنما الذي يجعلها كذلك التركيب وما يجري فيه من الإسناد الذي يبرزها في معارض متفاوتة"[(٣)].

وبهذا يظهر جليا أن اتجاه الإمام في دراسة الصور البيانية يرتبط أوثق الارتباط باتجاهه في دراسته لنظرية النظم، فالصور التي أدارها الإمام على الكناية والاستعارة والتمثيل إنما هي مقتضيات النظم، ولهذا كان تغير النظم دليلاً على تغيرها فإذا ما تغيرت الصورة تغير النظم[(٤)].

وفي بيانه لمذهب الإمام يقول أستاذنا د. محمد أبو موسى: "إن الإثبات هو مناط الفائدة من التعبير، وهو وجه تعلق الكلمة بالكلمة، يعني هو النظم الذي هو أساس المزايا عنده، وإن آراءه هذه في مرجع المزية في الكناية أو في الاستعارة أو في التمثيل إنما هي روافد صغيرة تجري في اتجاه واحد وتصب في أصل واحد هو النظم وتعلق الكلمة بالكلمة"[(٥)].

ويشارك د. أحمد موسى برأيه في هذه القضية، التي قال عنها أحد الدارسين إنها "قضية طالما وقع فيها جدال بين العلماء، والحكم على جانب منها بالصواب فيه مجانبة للحق"[(٦)].

---

(١) عروس الأفراح ٣٢٥/٢.

(٢) ينظر: دلائل الإعجاز ص ٤٤٨.

(٣) البلاغة تطور وتاريخ، د. شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثامنة، ١٩٩٢م، ص٣٥١.

(٤) ينظر: دراسات في النقد العربي، أ. د. عثمان موافي، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٢م، ص١٧٧، ونظرية البيان بين عبدالقاهر والمتأخرين ص٢٥٢.

(٥) التصوير البياني ص٤٣٧.

(٦) البهاء السبكي وآراؤه البلاغية والنقدية، د. عبدالفتاح لاشين، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ - ١٩٧٨م، ص٢٣٥.

إن صاحب (البلاغة التطبيقية) حين يحكم على هذه الأساليب في أبلغيتها ومرجعيتها فإنه يميز بين اللفظين المتحاكمين في تساويهما في التعبير عن المعنى أو اختلافهما فيه[1].

إنه يرى أن أبلغية المجاز على الحقيقة وأبلغية الكناية على التصريح ليس معناها أن الأبلغ من تلك الأساليب قد أفاد زيادة في أصل المعنى لم يفدها غيره، بل المراد أنه أفاد تأكيدا لإثبات المعنى وتقريره.

كل ذلك إذا اتفق اللفظان في القوة، ويوضح الدكتور ذلك فيذكر أنه ليست المزية في "رأيت أسدا يصافح فلانا على قولك "رأيت رجلاً لا يتميز عن الأسد في شجاعته وجرأته" أنك قد أفدت في المثال الأول زيادة في مساواته بالأسد ؛ بل أفدت بذلك تأكيدا لإثبات هذه المساواة وهكذا القياس في التمثيل على حد الاستعارة والكناية مع التصريح.

أما إذا لم يتساو اللفظان في القوة كما بين الاستعارة والتشبيه فإن الاستعارة حينئذ تفيد زيادة في المعنى وفي أصل الدلالة عن التشبيه فعبارة "رأيت أسدا" أبلغ من "محمد كالأسد" ومعنى الأبلغية هنا أن أسلوب الاستعارة قد أفاد زيادة في أصل المعنى هو الشجاعة على ما يؤديه أسلوب التشبيه فالشجاعة وغيرها من الصفات تتفاوت من شخص لآخر وهكذا الشأن في المجاز بالنسبة للحقيقة وفي الكناية بالنسبة للتصريح.

هكذا ناقش د. أحمد موسى هذه القضية والتي يلخص في نهايتها رأيه قائلاً: "تكون الأبلغية في طريقة الإثبات للمعنى نفسه حينما يتساوى اللفظان في القوة، أما إذا لم يتساو اللفظان في القوة فإن الأبلغية تكون في ذات المعنى، وفي أصل الدلالة؛ لأن التفاوت أمر فطري لا يماري فيه إنسان، وهكذا يكون لكل مقام مقال"[2].

إن مرجع الأبلغية عنده مرتبطة بتساوي اللفظين في القوة أو عدمه، مراعيا في ذلك ما يقتضيه الحال والمقام[3].

---

(1) ينظر: البلاغة التطبيقية د. أحمد موسى ص٢٧٢.

(2) المرجع السابق ص٢٧٤.

(3) في مراعاة الكلام لمقتضى الحال هنا يذهب بعض الدارسين إلى أبعد من ذلك حين يرى أن ترتيب الصـور البيانية (تشبيه فاستعارة فكناية) إنما هو لمعنى منهجي لاعتماد اللاحق منها على السابق و"أما الحكم بهـذا أبلغ من ذاك فمرجعه لا إلى المبالغة في الوصف بالكرم ولا إلى ما هو أبلغ منه في التعبير وإنما المفاضـلة في مطابقة الكلام لمقتضى الحال". ينظر: في فلسفة البلاغة العربية علم البيان، د. حلمي مرزوق، دار الوفـاء، الأسكندرية، ٢٠٠٤م، ص١٥٤.

إن الفرق بين معالجتي الشيخ الصعيدي والدكتور أحمد موسى أن الصعيدي ينظر أولاً إلى المعنى ومقتضى الحال، ثم يختار تاليا ما يناسب ذلك من أساليب البيان المختلفة.

بينما ينظر الدكتور إلى لفظين ماثلين بين يديه أولاً، ثم يحكم تاليا على مرجع الأبلغية فيهما من حيث تساويهما أو اختلافهما في قوة التعبير. ولكن العالمين – رحمهما الله – يتفقان في مراعاة مقتضى الحال.

وبناءً على ما سبق فإن الذي يظهر أن عمق معالجة د. أحمد موسى لهذه القضية وشموليتها وتفريقه بين الأساليب بعيدا عن تعميم الأحكام كل ذلك يجعل رأيه صالحًا للأخذ به، واتخاذه مخرجا من اختلاف الصعيدي مع غيره من العلماء.

الخاتمة

وهنا يصل البحث إلى منتهاه، وتنتهي رحلتي مع (استدراكات الصعيدي على الإيضاح في مسائل البيان) والتي صحبت فيها علمين كبيرين من علماء البلاغة – الخطيب والصعيدي – وغيرهم من العلماء.

وهنا أوجز أهم نتائج هذا البحث على النحو الآتي:

١- أعاد الشيخ الصعيدي دراسة بعض المسائل التي ثبتت في الدرس البلاغي وكأنها قواعد مسلمة، مثل الاختلاف في الوضوح والخفاء في الدلالة المطابقية، ومبني الترشيح في الاستعارة، وإدخال التشبيه المفرد المُقيد في المركب.

٢- كانت شروح التلخيص مصدرا مهما لاستدراكات الشيخ الصعيدي، وخاصة عروس الأفراح للبهاء السبكي، والمطول للسعد التفتازاني، كما استفاد كذلك من بقية الشروح الأخرى على ما سبق بيانه في المسائل.

٣- لم يشر الصعيدي في استدراكاته إلى مصادره التي استفاد منها وإنما يقول: (اعترض)، أو يورد الاستدراك مباشرة.

٤- يرفض الشيخ كثيرا من التقسيمات والتفريعات الواردة عن علماء البيان، ويدعو إلى بيان منازل الأقسام والفروق بينها، لا سردها وتعدادها، واختياراته في استدراكاته تتوافق مع منهجه في نبذ كثرة التقسيمات.

٥- لا يتهيب الصعيدي الأسماء، فقد يعارض آراء أكابر العلماء، إذا رأى خلاف رأيهم، ومن ذلك مخالفته الإمام عبدالقاهر في مرجع الأبلغية بين الإثبات والمثبت.

٦- تفرد الشيخ في استدراكاته هنا ببعض الآراء والأحكام التي لم يسبق إليها.

٧- يفصل أكثر استدراكاته في (البلاغة العالية – علم البيان) تفصيلاً لا تجده في (بغية الإيضاح).

٨- قد يرد عنه في (البلاغة العالية – علم البيان) من الأقوال ما يخالف به استدراكه في (بغية الإيضاح).

٩- يعرِض الشيخ عن كثير من خلافات البيانيين، والتي يصفها بأنها ليس وراءها كبير جدوى، أو لا ينبغي الاشتغال بها، أو لا يحتمل مثلها هذا العلم.

١٠- تظْهر آراؤه واستدراكاته مدى اهتمامه بمراعاة مقتضيات الأحوال واختلافات المقامات في كل استعمال، وهو يدعو إلى مراعاة ذلك عند الحكم في تفاضل الأساليب المختلفة.

وختاما أجدني – وقبل أن أطوي صفحة البحث الأخيرة – أردد مقولة أبي هلال العسكري يوم أن قال في خاتمة كتاب الصناعتين: "وأنا بعد ذلك معتذر من الزلل يكون فيها، والسقط يوجد في ألفاظها أو معانيها، فإذا مر بك شيءٌ فاغتفر الزلة فيه؛ فليس في الدنيا بريء من جميع العيوب ولا مستقيم من كل الجهات"[(١)].

أسأل الله أن يكتب لي السداد فيما توخيت، وأن يستعملني في طاعته، ويحسن لي ولعامة المسلمين بحسن الخاتمة، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

---

(١) كتاب الصناعتين ص٤٦٢.

فهرس المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم.

٢- الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي ت٩١١هـ، ت: محمد شريف سكر ومصطفى القصاص، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ - ٢٠٠١م.

٣- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، أبو السعود محمد بن محمد العمادي، ت951هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٤- إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، ت: محمد سعيد البدري أبو مصعب، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٥- أساليب البيان والصورة القرآنية، دراسة تحليلية لعلم البيان، أ. د. محمد إبراهيم شادي، دار والي الإسلامية، المنصورة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

٦- استدراكات السعد على الخطيب، دراسة بلاغية تحليلية، (رسالة ماجستير مطبوعة)، د. أحمد هنداوي هلال، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٧- أسرار البلاغة، الشيخ الإمام أبو بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن بن محمد الجرجاني، ت ٤٧١هـ أو ٤٧٤هـ، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

٨- أسرار التمثيل بين الطريقة الأدبية والتقريرية، عبدالمتعال الصعيدي، المطبعة المنيرية بالأزهر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.

٩- الأسلوب الكنائي، نشأته – تطوره – بلاغته، د. محمود السيد شيخون، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

١٠- الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة، محمد بن علي بن محمد الجرجاني ت ٧٢٩هـ، ت: أ. د. عبدالقادر حسين، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

١١- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين بن محمد بن المختار الجكني الشنقيطي، ت١٣٩٣هـ، مكتب البحوث الإسلامية، دار الفكر العربي، بيروت، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

١٢- الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، إبراهيم بن محمد بن عربشاه عصام الدين الحنفي ت ٩٤٣هـ، ت: عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

١٣- الإعجاز في نظم القرآن، د. محمود السيد شيخون، المؤسسة العربية الحديثة، القاهرة.

١٤- إعجاز القرآن، أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني ت٤٠٣هـ ، ت: السيد أحمد صقر، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة.

١٥- إعراب القرآن وبيانه، محي الدين الدرويش، اليمامة، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
١٦- الإعلام بما في دين النصارى من الفساد والأوهام وإظهار محاسن الإسلام، محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرج القرطبي أبو عبدالله، ت: د. أحمد حجازي السقا، دار التراث العربي، القاهرة، ١٣٩٨هـ.
١٧- الإفصاح عما تضمنه الإيضاح من مباحث البيان، أحمد محمد الحجار، معهد الدراسات الإسلامية والعربية، القاهرة.
١٨- الأمالي في لغة العرب، أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي ت ٣٥٦هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
١٩- الإيجاز في علم المجاز، لطف الله بن محمد الغياثي الظفيري، ت ١٠٣٥هـ، ت: محمد بركات حمدي أبو علي، دار الفكر، عمان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
٢٠- الإيضاح في علوم البلاغة، بشرح د. محمد عبدالمنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثالثة.
٢١- الإيضاح في علوم البلاغة، المعاني – البيان والبديع، جلال الدين أبو عبدالله محمد بن عبدالرحمن القزويني الخطيب، ت٧٣٩هـ، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.
٢٢- البحر المحيط في أصول الفقه، بدر الدين محمد بن بهادر بن عبدالله الزركشي، ت: د. محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
٢٣- البديع، عبدالله بن المعتز، ت ٢٩٦هـ، اعتنى به أغناطيوس كراتشوفسكي.
٢٤- البديع في نقد الشعر، أسامة بن منقذ، ت ٥٨٤هـ، ت: د. أحمد أحمد بدوي، د. حامد عبدالحميد، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م.
٢٥- بديع القرآن، ابن أبي الأصبع المصري، ت ٦٥٤هـ، ت: د. حفني محمد شرف، نهضة مصر.
٢٦- البرهان في علوم القرآن، الإمام بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي، ت ٧٩٤هـ، خرج أحاديثه وقدم له وعلّق عليه مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
٢٧- بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة المعاني والبيان والبديع، عبدالمتعال الصعيدي، ت١٣٨٣هـ، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة السابعة عشرة، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
٢٨- البلاغة الاصطلاحية، د. عبده عبدالعزيز قلقيلة، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
٢٩- البلاغة التطبيقية، دراسة تحليلية لعلم البيان، د. محمد رمضان الجربي، منشورات ELGA، مالطا، الطبعة الثانية، ٢٠٠٠م.
٣٠- البلاغة التطبيقية، دعامة النقد الأدبي السليم، د. أحمد موسى، مطبعة المعرفة، الطبعة الأولى، ١٩٦٣م.
٣١- البلاغة تطور وتاريخ، د. شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثامنة، ١٩٩٢م.

٣٢- البلاغة الصافية في المعاني والبيان والبديع، د. حسن إسماعيل عبدالرازق، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.
٣٣- البلاغة العالية، علم البيان، عبدالمتعال الصعيدي، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
٣٤- البلاغة العالية، علم المعاني، عبدالمتعال الصعيدي، قدم له: د. عبدالقادر حسين، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
٣٥- البلاغة العربية، تاريخها – مصادرها – مناهجها، د. علي عشري زايد، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
٣٦- البلاغة فنونها وأفنانها علم البيان والبديع، د. فضل حسن عباس، دار الفرقان، عمان، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
٣٧- البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري وأثرها في الدراسات البلاغية، د. محمد محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٣٨- البهاء السبكي وآراؤه البلاغية والنقدية، د. عبدالفتاح لاشين، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ - ١٩٧٨م.
٣٩- بيان إعجاز القرآن (ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي ت٣٨٨هـ، ت: محمد خلف الله أحمد و د. محمد زغلول سلام، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الرابعة.
٤٠- البيان في ضوء الأساليب العربية، د. عائشة حسين فريد، دار قباء، القاهرة، ٢٠٠٠م.
٤١- البيان في ضوء أساليب القرآن الكريم، د. عبدالفتاح لاشين، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
٤٢- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهداية.
٤٣- التبيان في البيان، الإمام الطيبي، ت٧٤٣، ت: د. عبدالستار زموط، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
٤٤- تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق، فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي، دار الكتب الإسلامي، القاهرة، ١٣١٣هـ.
٤٥- تجريد العلامة البناني على مختصر الإمام السعد، مصطفى بن محمد بن عبدالخالق البناني ت ١٢٣٧هـ، مطبعة بولاق القاهرة، الطبعة الثانية، ١٢٩٧هـ.

٤٦- تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، ابن أبي الأصبع المصري، ت ٦٥٤هـ، ت: د. حفني محمد شرف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٣٨٣هـ.
٤٧- التسهيل لعلوم التنزيل، محمد بن أحمد بن محمد الكلبي، ت٧٤١هـ، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
٤٨- التشبيه دراسة في تطور المصطلح، د. إبراهيم عبدالحميد السيد التلب، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
٤٩- التشبيه والتمثيل بين الإمام عبدالقاهر والخطيب، د. عبدالعظيم المطعني، مطبعة السعادة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
٥٠- التصوير البياني دراسة تحليل لمسائل البيان، د. محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، القاهرة.
٥١- التعبير البياني رؤية بلاغية نقدية، د. شفيع السيد، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
٥٢- التعبير الفني في القرآن الكريم، د. بكري شيخ أمين، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة السادسة، ٢٠٠١م.
٥٣- التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي، ت٦٠٤هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
٥٤- التقرير والتحرير في علم الأصول، ابن أمير الحاج، دار الفكر، بيروت، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
٥٥- التلخيص في علوم البلاغة، الإمام جلال الدين محمد بن عبدالرحمن القزويني الخطيب، ت ٧٣٩هـ، بشرح عبدالرحمن البرقوقي، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٥٠هـ - ١٩٣٢م.
٥٦- تلخيص المفتاح في المعاني والبيان والبديع، الخطيب القزويني ت ٧٣٩هـ، قرأه وكتب حواشيه د. ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
٥٧- تمهيد في علم البيان (محاضرات السنة المنهجية لعام ١٤٢٦هـ)، أ. د. محمود توفيق محمد سعد.
٥٨- تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، ت٣٧٠هـ، ت: محمد عوض مرعب، إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
٥٩- تيسير التحرير، محمد أمين المعروف بأمير بادشاة، دار الفكر، بيروت.
٦٠- ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، الرماني، الخطابي عبدالقاهر الجرجاني، ت: محمد خلف الله أحمد، د. محمد زغلول سلام، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الرابعة.

٦١- الجامع الصحيح المختصر، محمد ابن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، ت: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
٦٢- جامع العبارات في تحقيق الاستعارات، أحمد مصطفى الطرودي التونسي، ت: د. محمد رمضان الجربي، الدار الجماهيرية، مصراته، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م.
٦٣- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، ت٦٧١هـ، دار الشعب، القاهرة.
٦٤- الجمان في تشبيهات القرآن، أبو القاسم عبدالله بن محمد بن ناقيا البغدادي، ت ٤٨٥هـ، ت: د. محمد رضوان الداية، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
٦٥- جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، السيد أحمد الهاشمي، شرح وتحقيق حسن حمد، دار الجيل، بيروت.
٦٦- جوهر الكنـز، نجم الدين أحمد بن إسماعيل بن الأثير الحلبي ت ٧٣٧هـ، ت: د. محمد زغلول سلام، منشأة المعارف، الأسكندرية.
٦٧- حاشية الإنبابي على الرسالة البيانية، الشيخ محمد الإنبابي، المطبعة الأميرية ببولاق مصر، الطبعة الأولى، ١٣١٥هـ.
٦٨- حاشية الدسوقي على مختصر السعد، محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي ت ١٢٣٠هـ، ت: د. خليل إبراهيم خليل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
٦٩- حاشية السيد الشريف على المطول، السيد الشريف، ت٨١٦، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ١٣٣٠هـ.
٧٠- حاشية الشيخ مخلوف على شرح حلية اللب المصون، الشيخ مخلوف بن محمد البدوي المنياوي ت ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م.
٧١- حسن التوسل إلى صناعة الترسل، شهاب الدين محمود الحلبي ت ٧٢٥هـ، ت: أكرم عثمان يوسف، دار الرشيد للنشر، العراق، ١٩٨٠م.
٧٢- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٥هـ.
٧٣- الحماسة المغربية، أبو العباس أحمد بن عبدالسلام الجراوي التادلي، ت: محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩١م.
٧٤- خزانة الأدب وغاية الأرب، أبو بكر محمد بن علي المعروف بابن حجة الحموي ت٨٣٧هـ، قدم له وضبطه د. صلاح الدين الهواري، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م.

٧٥- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبدالقادر بن عمر البغدادي، ت١٠٩٣هـ، محمد نبيل طريفي وأميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
٧٦- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني ت٣٩٢هـ، ت: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت.
٧٧- خلاصة المعاني، الحسن بن عثمان بن الحسين المفتي ت ١٠٥٩هـ، ت: د. عبدالقادر حسين، الناشرون العرب، الرياض.
٧٨- دراسات تفصيلية شاملة لبلاغة عبدالقاهر في التشبيه والتمثيل – التقديم والتأخير، عبدالهادي العدل، ضبط وتعليق عبدالسلام أبو النجا سرحان، دار الفكر الحديث.
٧٩- دراسات في النقد العربي، أ. د. عثمان موافي، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٢م.
٨٠- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، الإمام شهاب الدين أبو العباس بن يوسف بن محمد بن إبراهيم المعروف بالسمين الحلبي، ت ٧٥٦، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
٨١- الدر المنثور، عبدالرحمن بن الكمال جلال الدين السيوطي، ت٩١١هـ، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٣م.
٨٢- دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، القاضي عبدالنبي بن عبدالرسول الأحمد تكري، عرب عباراته الفارسية حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
٨٣- دلائل الإعجاز، الإمام أبو بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن بن محمد الجرجاني ت ٤٧١ أو ٤٧٤هـ، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة دار المدني بجدة، الطبعة الثالثة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
٨٤- دلالات التراكيب دراسة بلاغية، د. محمد محمد أبو موسى، مكتبة وهبه، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.
٨٥- ديوان ابن الرومي، شرح: قدري مايو، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
٨٦- ديوان أبي العتاهية، قدم له وشرحه مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
٨٧- ديوان أبي نواس، حققه وضبطه وشرحه أحمد عبدالمجيد الغزالي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
٨٨- ديوان الأعشى ميمون بن قيس، اعتنى به وشرحه عبدالرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٨٩- ديوان امرئ القيس، ت. وشرح حجر عاصي، دار الفكر العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.
٩٠- ديوان البحتري، شرحه وعلّق عليه د. محمد التونجي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
٩١- ديوان الحماسة، التبريزي، دار القلم، بيروت.
٩٢- ديوان الخنساء، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.
٩٣- ديوان ذي الرمة غيلان بن عقبة العدوي ت١١٧هـ، بشرح الإمام أبي نصر أحمد ابن حاتم الباهلي برواية ثعلب، ت. د. عبدالقدوس أبو صالح، مطبعة، دمشق، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
٩٤- ديوان الشريف الرضي، صححه وقدم له د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٩٤م.
٩٥- ديوان شعر ابن المعتز، صنعة أبي بكر محمد بن يحيى الصولي، ت: د. يونس أحمد السامرائي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
٩٦- ديوان طرفه بن العبد، دار صادر، بيروت.
٩٧- ديوان طفيل الغنوي، شرح الأصمعي، ت. حسان فلاح أوغلي، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.
٩٨- ديوان العباس بن الأحنف، شرح أنطوان نعيم، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
٩٩- ديوان عمر بن أبي ربيعة، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
١٠٠- ديوان كُثير، شرح: قدري مايو، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
١٠١- ديوان لبيد بن ربيعة العامري، شرحه وضبطه د. عمر فاروق الطباع، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
١٠٢- ديوان النابغة الذبياني، ت. علي فاعور، دار الفكر العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.
١٠٣- ديوان الهذليين، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م.
١٠٤- الرسالة البيانية، الشيخ أبو العرفان محمد بن علي الصبان، ت ١٢٠٦هـ، ت: د. مهدي أسعد عرار، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
١٠٥- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، العلامة شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي، ت١٢٧٠هـ، درا إحياء التراث العربي، بيروت.
١٠٦- زهر الربيع في المعاني والبيان والبديع، الشيخ أحمد الحملاوي، طبع بتصريح نظارة الداخلية، ١٩٠٥م.
١٠٧- سر الفصاحة، الأمير أبو محمد عبدالله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي الحلبي ت٤٦٦هـ، شرح وتصحيح عبدالمتعال الصعيدي، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده، القاهرة، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.

١٠٨- سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني، ت٢٧٣هـ، ت: محمد فؤاد عبدالباقي، دار الفكر، بيروت.

١٠٩- سنن الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، ت: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث، بيروت.

١١٠- السنن الكبرى، أحمد بن شعيب أبو عبدالرحمن النسائي، ت. د. عبدالغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

١١١- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، قاضي القضاة بهاء الدين عبدالله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري ت ٧٦٩هـ، ت: محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

١١٢- شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني ت٧٩٢هـ، زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

١١٣- شرح ديوان أبي تمام، شرحه الخطيب التبريزي، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه راجي الأسمر، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧م.

١١٤- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، صنعة أبي العباس ثعلب، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه د. حنا نصر الحتي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

١١٥- شرح ديوان المتنبي، وضعه عبدالرحمن البرقوقي، راجعه وفهرسه د. يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

١١٦- شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان ومعه حلية اللب المصون، على الجوهر المكنون، الشرح للسيوطي ت٩١١هـ والحلية للشيخ أحمد الدمنهوري، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٥٨هـ - ١٩٣٩م.

١١٧- شرح الفوائد الغياثية، المولى أبو الخير عصام الدين أحمد بن مصطفى بن خليل الشهير بطاشكبرى زادة ت٩٦٨هـ، دار الطباعة العامرة، الآستانة، ١٣١٢هـ.

١١٨- شرح الكافية البديعية في علوم البلاغة ومحاسن البديع، صفي الدين الحلي، ت٧٥٠هـ، ت: د. نسيب نشاوي، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

١١٩- شرح المعلقات السبع، أبو عبدالله الحسين بن أحمد الزوزني، ت: محمد خير أبو الوفا، دار إحياء العلوم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

١٢٠- الشيخ عبدالمتعال الصعيدي ودراساته البلاغية (رسالة ماجستير)، إعداد مرسيل عبدالهادي عبدالله إسماعيل، جامعة الأزهر، القاهرة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

١٢١- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، الإمام أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي اللغوي، ت ٣٩٥هـ، ت: د. عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

١٢٢- صحيح ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، ت: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ ١٩٩٣م.

١٢٣- صحيح ابن خزيمة، محمد بن إسحاق بن خزيمة أبو بكر السلمي النيسابوري، ت: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.

١٢٤- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، ت٢٦١هـ، ت: د. محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٢٥- الصور البيانية بين النظرية والتطبيق، د. حفني محمد شرف، دار نهضة مصر، الفجالة مصر، الطبعة الأولى، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م.

١٢٦- الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، الإمام يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلوي اليمني، ت٧٠٥هـ، ت: د. عبدالحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

١٢٧- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، الشيخ بهاء الدين أبو حامد أحمد بن علي ابن عبدالكافي السبكي ت ٧٧٣هـ، ت: د. خليل إبراهيم خليل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

١٢٨- عقود الجمان في المعاني والبيان، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ت ٩١١هـ، بشرح العلامة عبد الرحمن بن عيسى بن مرشد العمري ت١٠٣٧هـ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثانية، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.

١٢٩- العلاقات الدلالية والتراث البلاغي العربي (دراسة تطبيقية)، د. عبدالواحد حسن الشيخ، مكتبة الإشعاع، الأسكندرية، الطبعة الأولى، ١٩٩١م.

١٣٠- العلاقات والقرائن في التعبير البياني، د. محمود موسى حمدان، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م.

١٣١- علم أساليب البيان، د. غازي يموت، دار الفكر اللبناني، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م.

١٣٢- علم البيان، د. عبدالعزيز عتيق، دار النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

١٣٣- علم البيان، د. محمد فتحي أبو العطا، دار النشر الدولي، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

١٣٤- علم البيان بين النظريات والأصول، د. ديزيره سقال، دار الفكر العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.

١٣٥- علم البيان بين النظرية والتطبيق، د. محمد لطفي عبدالتواب، المكتبة العالمية العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

١٣٦- علم البيان دراسة تاريخية فنية في أصول البلاغة العربية، د. بدوي طبانة، دار الثقافة، بيروت.

١٣٧- علم البيان دراسة تحليلية لمسائل البيان، د. بسيوني عبدالفتاح فيود، مؤسسة المختار ودار المعالم الثقافية، القاهرة الأحساء، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

١٣٨- علم البيان في الدراسات البلاغية، د. علي البدري، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

١٣٩- علم البيان القسم الأول (التشبيه والتمثيل) د. يوسف البيومي، مطبعة عابدين، القاهرة، ١٩٧٢م.

١٤٠- علم البيان وتاريخه، الشيخ علي عبدالرازق، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

١٤١- علوم البلاغة، أحمد مصطفى المراغي، دار القلم، بيروت.

١٤٢- العمدة في صناعة الشعر ونقده، أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني، ت٤٥٦، ت: د. النبوي عبدالواحد شعلان، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

١٤٣- عيار الشعر، أبو الحسن محمد بن أحمد بن طباطبا العلوي ت ٣٢٢هـ، ت: د. عبدالعزيز ناصر المانع، مكتبة الخانجي، القاهرة.

١٤٤- غرائب التنبيهات على عجائب التشبيهات، علي بن ظافر الأزدي المصري ت ٦٢٣هـ، ت: د. محمد زغلول سلام د. مصطفى الصاوي الجويني، دار المعارف، القاهرة.

١٤٥- غريب الحديث، القاسم بن سلام الهروي أبو عبيد، ت٢٢٤هـ، ت: د. محمد عبدالمعيد خان، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ.

١٤٦- فصول في فقه اللغة، د. رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة السادسة، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

١٤٧- فن الاستعارة دراسة تحليلية في البلاغة والنقد مع التطبيق على الأدب الجاهلي، د. أحمد عبدالسيد الصاوي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الأسكندرية.

١٤٨- فن التشبيه بلاغة – أدب – نقد، علي الجندي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.

١٤٩- الفوائد الغياثية في علوم البلاغة، العلامة عضد الدين الإيجي، ت ٧٥٦هـ، ت: عاشق حسين، دار الكتاب المصري القاهرة، دار الكتاب اللبناني بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

١٥٠- في البلاغة العربية علم البيان، د. حسن البنداري، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
١٥١- فيض الفتاح على حواشي شرح تلخيص المفتاح، عبدالرحمن الشربيني، ومعه حاشية عبدالحكيم، مطبعة مدرسة والدة عباس الأول، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٢٣هـ - ١٩٠٥م.
١٥٢- في فقه اللغة العربية، د. ناجح عبدالحافظ مبروك، مطبعة الأمانة، مصر، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
١٥٣- في فلسفة البلاغة العربية علم البيان، د. حلمي مرزوق، دار الوفاء، الأسكندرية، ٢٠٠٤م.
١٥٤- القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، ت٨١٧هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
١٥٥- القزويني وشروح التلخيص، د. أحمد مطلوب، مكتبة النهضة، بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
١٥٦- قضايا المصطلح البلاغي كثرته، تعدده، اشتراكه، صياغته، أ. د. محمد بن علي الصامل، دار كنوز إشبيليا، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
١٥٧- قضية اللفظ والمعنى وأثرها في تدوين البلاغة العربية (إلى عهد السكاكي ٥٥٥ – ٦٢٦هـ)، د. علي محمد حسن العماري، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
١٥٨- القول البديع في علم البديع، الشيخ الإمام مرعي بن يوسف الكرمي المقدسي الحنبلي، ت ١٠٣٣هـ، ت: د. عوض بن معيوض الجميعي، مكتبة دار التراث، مكة المكرمة، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
١٥٩- الكامل في اللغة والأدب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، ت٢٨٥هـ، عارضه بأصوله وعلق عليه محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
١٦٠- كتاب سيبويه، أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، ت: عبدالسلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى.
١٦١- كتاب الصناعتين الكتابة والشعر، أبو هلال الحسن بن عبدالله بن سهل العسكري، ت ٣٩٥هـ، ت: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
١٦٢- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، ت٥٣٨هـ، ت: عبدالرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
١٦٣- الكليات، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفومي، ت١٠٩٤هـ، ت: عدنان درويش – محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
١٦٤- الكناية أساليبها ومواقعها في الشعر الجاهلي، محمد الحسن علي الأمين أحمد، مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

١٦٥- الكناية في البلاغة العربية، د. بشير كحيل، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
١٦٦- الكناية في لسان العرب لابن منظور دراسة بلاغية تحليلية، د. أحمد هنداوي هلال، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
١٦٧- الكناية مفهومها وقيمتها البلاغية، د. محمود شاكر القطان، مطابع الأهرام، مصر، ١٩٩٣م.
١٦٨- لباب البيان، د. محمد حسن شرشر، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، الطبعة الثانية.
١٦٩- لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، ت٧١١هـ، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى.
١٧٠- مآخذ الخطيب على السكاكي (رسالة ماجستير)، إعداد أحمد عبدالجواد محمد عكاشة، جامعة الأزهر، القاهرة، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
١٧١- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين بن الأثير، ت ٦٣٧هـ، قدمه وعلق عليه د. أحمد الحوفي، د. بدوي طبانة، نهضة مصر.
١٧٢- المجاز في اللغة والقرآن الكريم بين الإجازة والمنع عرض وتحليل ونقد، د. عبدالعظيم إبراهيم محمد المطعني، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
١٧٣- المجاز المرسل والكناية الأبعاد المعرفية والجمالية، د. يوسف أبو العدوس، الأهلية، عمان، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
١٧٤- مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني النيسابوري، ت: محمد محي الدين عبدالحميد، دار المعرفة، بيروت.
١٧٥- مختصر المعاني، سعد الدين التفتازاني ت٧٩٢هـ، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
١٧٦- مراجعات بلاغية في أسلوب الكناية في كتاب الإيضاح للخطيب القزويني (محاضرات السنة المنهجية لعام ١٤٢٦هـ). أ.د. محمود توفيق محمد سعد
١٧٧- المستدرك على الصحيحين، محمد بن عبدالله أبو عبدالله الحاكم النيسابوري، ت٤٠٥هـ، ت: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
١٧٨- المستقصى في أمثال العرب، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٧م.
١٧٩- مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين في ضوء النظر البلاغي، د. محمود موسى حمدان، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
١٨٠- مسند أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني، ت٢٤١هـ، مؤسسة قرطبة، مصر.

١٨١- مشكاة المصابيح، محمد بن عبدالله الخطيب التبريزي، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٥م.

١٨٢- المصباح في المعاني والبيان والبديع، الإمام أبو عبدالله بدر الدين بن مالك الدمشقي الشهير بابن الناظم، ت ٦٨٦هـ، ت: د. عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

١٨٣- المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، ت٧٩٢هـ، ت: د. عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العالمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

١٨٤- معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، الشيخ عبدالرحيم بن أحمد العباسي ت ٩٦٣هـ، ت: محمد محي الدين عبدالحميد، عالم الكتب، بيروت، ١٣٦٧هـ - ١٩٤٧م.

١٨٥- معجم البلاغة العربية، د. بدوي طبانة، دار المنارة جدة، دار ابن حزم بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

١٨٦- معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، د. أحمد مطلوب، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

١٨٧- المعنى في البلاغة العربية، د. حسن طبل، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

١٨٨- مفتاح تلخيص المفتاح، العلامة شمس الدين محمد بن مظفر الخطيبي الخلخالي ت٧٤٥هـ، ت: أ. د. هاشم محمد هاشم محمود، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.

١٨٩- مفتاح العلوم، الإمام أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي ت٦٢٦هـ، ضبطه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

١٩٠- المفصل في علوم البلاغة العربية المعاني – البيان – البديع، د. عيسى علي العاكوب، دار القلم، دبي، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

١٩١- مقدمة تفسير ابن النقيب في علم البيان والمعاني والبديع وإعجاز القرآن، الإمام أبو عبدالله جمال الدين محمد بن سليمان البلخي المقدسي الحنفي الشهير بابن النقيب ت٦٩٨هـ، كشف عنها وعلق عليها د. زكريا سعيد علي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

١٩٢- من الأسرار البيانية في الاستعارات القرآنية، د. محمد عبدالرحمن شعبان، المطبعة الإسلامية الحديثة، القاهرة، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

١٩٣- مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبدالعظيم الزرقاني، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

١٩٤- من بلاغة القرآن، د. أحمد أحمد بدوي، نهضة مصر، القاهرة، ٢٠٠٥م.

١٩٥- من قضايا أسلوب المجاز في علم بلاغة العربية (محاضرات لطلاب السنة المنهجية عام ١٤٢٦هـ)، د. محمود توفيق محمد سعد.

١٩٦- منهاج البلغاء وسراج الأدباء، أبو الحسن حازم القرطاجني ت٦٨٤هـ، ت: محمد الحبيب ابن الخوجة، دار الكتب الشرقية.

١٩٧- المنهاج الواضح للبلاغة، حامد عوني، مكتبة الجامعة الأزهرية، القاهرة.

١٩٨- مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح، أبو العباس أحمد بن محمد بن يعقوب المغربي ت١١٢٨هـ، ت: د. خليل إبراهيم خليل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

١٩٩- موطأ الإمام مالك، مالك بن أنس أبو عبدالله الأصبحي، ت: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، مصر.

٢٠٠- النبأ العظيم نظرات جديدة في القرآن، د. محمد عبدالله دراز، دار القلم، الكويت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨م.

٢٠١- نظرات في البيان، د. محمد عبدالرحمن نجم الدين الكردي، مطبعة السعادة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٢٠٢- نظرية البيان بين عبدالقاهر والمتأخرين، د. حسن إسماعيل عبدالرازق، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٢٠٣- النظم الفني في القرآن، عبدالمتعال الصعيدي، مكتبة الآداب، القاهرة.

٢٠٤- نقد الشعر، أبو الفرج قدامة بن جعفر ت٣٣٧هـ، ت: كمال مصطفى، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة.

٢٠٥- النكت في إعجاز القرآن، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني، ت٣٨٦هـ، (ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)، حققها وعلق عليها محمد خلف الله أحمد و د. محمد زغلول سلام، دار المعارف، الطبعة الرابعة.

٢٠٦- نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، الإمام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسـين الرازي، ت ٦٠٦هـ، ت: د. نصر الله حاجي مفتي أوغلى، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

٢٠٧- نيل الأماني بشرح جواهر البيان والبديع والمعاني، أحمد بن محمد الأمين الجكني، مطابع الصفا، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٢٠٨- يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، أبو منصور عبدالملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي، ت٤٢٩هـ، ت: د. مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

فهرس الموضوعات

المقدمة ١

التمهيد ١١

الفصل الأول: الاستدراكات في مقدمة علم البيان وباب التشبيه

المبحث الأول: الاستدراكات من مقدمة علم البيان إلى نهاية أغراض التشبيه

الأولى: تفاوت الوضوح في الدلالة المطابقية، ومكانة التشبيه في علم البيان ١٧

الثانية: تعريف التشبيه ٢٩

الثالثة: صلة التجريد بالتشبيه ٣٥

الرابعة: منازل أقسام التشبيه من حيث الحسية والعقلية ٤٤

الخامسة: الأتمية والأعرفية في أغراض التشبيه ٥٥

المبحث الثاني: الاستدراكات من أقسام التشبيه باعتبار طرفيه إلى نهاية الباب

الأولى: إدخال التشبيه المفرد المُقَيد في المركب ٦٥

الثانية: وجه الشبه في مثال التشبيه المُجمل الخفي (كانوا كالحلقة المفرغة لا يدرى أين طرفاها) ٧٣

الثالثة: حد التشبيه المقبول ٧٩

الرابعة: تنـزيل التضاد منـزلة التناسب في التشبيه ٨٥

الفصل الثاني:الاستدراكات في باب الحقيقة والمجاز

المبحث الأول: الاستدراكات من أول الباب إلى بداية تقسيمات الاستعارة

الأولى: تعريف الحقيقة ٩١

الثانية: وظيفة قرينة المشترك اللفظي بين السكاكي والخطيب ٩٦

الثالثة: تخصيص الاستعارة بإطلاقها على استعمال الكلمة ١٠٠

الرابعة: شرط استعمال اليد في النعمة مجازا مرسلاً ١٠٤

الخامسة: علاقة المجاز المرسل في قولهم: أكلت دما ١١٠

السادسة: أمثلة تنويع الشيء إلى متعارف وغير متعارف ١١٥

السابعة: قرينة استعارة النيران للسيوف في قول الشاعر:

فإن تعافوا العدل والإيمانا فإن في أيماننا نيرانا ١١٩

الثامنة: القسم الثالث من أقسام قرائن الاستعارة وهي المعاني المربوط بعضها ببعض ١٢٥

المبحث الثاني: الاستدراكات من أول تقسيمات الاستعارة إلى نهاية الباب

الأولى: استعارة الطيران للعدو مثالاً للجامع الداخل في مفهوم الطرفين ١٣٢

الثانية: قوله تعالى: { فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ } بين التشبيه والاستعارة ١٣٧
الثالثة: نوع الجامع في الاستعارة في قوله تعالى: {وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ} ١٤٢
الرابعة: نوع المستعار له في قوله تعالى: { فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ } ١٤٦
الخامسة: مبنى الترشيح في الاستعارة ١٥٠
السادسة: مجيء المجاز المركب مجازا مرسلاً ١٥٧
السابعة: الفرق بين الاستعارة التخييلية والترشيح ١٦٥
الفصل الثالث: الاستدراكات في باب الكناية والموازنة
المبحث الأول: الاستدراكات من أول الباب إلى نهاية أقسام الكناية
الأولى: التعبير عن القسم الأول من الكناية وهو المطلوب بها الموصوف ١٧٣
الثانية: شرط الكناية المطلوب بها الموصوف ١٧٧
الثالثة: الفرق بين نمط الكناية في (طويل نجاده) و(طويل النجاد) ١٨٣
المبحث الثاني: الاستدراكات من أول الكناية العرضية إلى نهاية علم البيان
الأولى: الفرق بين الكناية العرضية والتعريض ١٨٨
الثانية: مجيء التعريض مجازا وكناية ١٩٥
الثالثة: مرجعية الأبلغية بين الإثبات والمثبت ١٩٩
الخاتمة: وتتضمن أهم النتائج ٢٠٧
فهرس المصادر والمراجع ٢٠٩
فهرس الموضوعات ٢٢٣

Abstract

Awareness of Al-Saedi on explanation in Good style Issues Study and Straightening

This research has introduced to get Master Degree in Arabic Eloquence , from the Arabic graduate studies department, section of Art and Eloquence at Arabic language faculty at Umm Al-Qura University on ١٤٢٩H prepared by the student / Salman Bin Mohammad Bin Hassan Al-Qarni.

This research took issues which was taken by Al-Shakh Abdul-Mota'al Al-Saiedi (١٣٨٣H) on the Khateeb Al-Qozwaini (٧٣٩H) in Good style Issues, the Saidi has many meetings with Alkhateeb asking about what and is done what is missing, this study excluded in good style chapters in the explanation, so we divided the research into three chapters :

In the preliminary, the research took a good style place at the Saiedi opinion and what he said about its chapters in his books which included this issue.

Then the studying chapters the research took :
- the first chapter took the Awareness at the introduction of good style science and comparison chapter and in it is nine distributed issues into two parts researches.

- In the second chapter the research took the Awareness at the reality and figuration chapters and has fifteen issues distributed into two parts researchers

- In the third chapter took the Awareness at metonymy and equivalency and has six issues distributed into two parts researchers

- The research highlights the scholars talk in general, and the explanation in special in these issues.

It was clear that was Saiedi has affected by the antecedence specially in explanations therefore this research trying to support Al-Saiedi opinion in these issues and explains the great idea came out from him.

Also the research trying to clarify the correctness inside these awareness

Kingdom of Saudi Arabia
Ministry of higher education
Umm Al-Qura University
Factuality of Arabic language
Arabic Graduate studies

Awareness of Al-Saedi on explanation in Good style Issues

Study and Straightening

Research for Master Degree in Eloquence

prepared by

Salman Bin Mohammad Bin Hassan Al-Qarni.

UNV.VO. ٤٢٥٨٨٠٦٧

Supervised by
T.Dr. / Dakheel Allah Bin Mohammad Alsahafi
Teacher of Eloquence & Criticism at the Arabic language Faculty at Umm Al-Qura University

١٤٢٩H